

مجلة برلمانية تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني

المجلد الثامن عشر ، السنة السابعة والعشرون ، العدد «٦٦» تشرين الثاني- نوفمبر ٢٠٢١

نضالنا
طريقنا للعودة والدولة..
بعاصمتها مدينة
القدس الشريف



Mescid-i Aksa Girişinde. 1886. / *At the Entrance to the Al-Aqsa Mosque. 1886. Gustav Bauernfeind* / مدخل المسجد الأقصى، 1886، غوستاف باورنفيند



الافتتاحية

• بقلم: سليم الزعنون

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني



نمر الآن بمرحلة بالغة الخطورة، فالمشروع الاستعماري الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة بكافة أشكاله وأهدافه يمضي بلا توقف، وسط تخلّف المجتمع الدولي بمؤسساته المختلفة وقواه الكبرى، خاصة الإدارة الامريكية الجديدة عن كبح جماح هذا المشروع الذي لا هدف له سوى محاولة إلغاء وجودنا من أرضنا كشعب وحقوق، في ظل تراخ وتخلّف عربي وإسلامي عن القيام بالمسؤوليات، ووضع داخلي فلسطيني أنهكه الانقسام البغيض والحق به ضرراً بالغاً.

إنّ السياسات والإجراءات الاستيطانية التي تتبناها وتنفذها حكومة نفتالي بينيت المتطرفة والهادفة لحرمان شعبنا من تقرير مصيره وعودة اللاجئين إلى ديارهم وقيام دولة فلسطين وعاصمتها مدينة القدس، تُلزمنا مؤسسات وقيادات باتخاذ القرارات المناسبة للرد على هذه السياسات والإجراءات الرسمية التي تنفذها حكومة التطرف والإرهاب وتلامذة كاهانا والعنصريون شاكيد وسموترتش وبن جبير وغيرهم، وأن نعلن سحب اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل، والبدء بإجراءات عملية لكسر قيود مرحلة السلطة التي طالت، والانتقال الى مرحلة تجسيد الدولة، تنفيذًا لقرارات المجلسين الوطني والمركزي، وانسجاما مع قرار الاعتراف بدولة فلسطين رقم (١٩/٦٧) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٢.

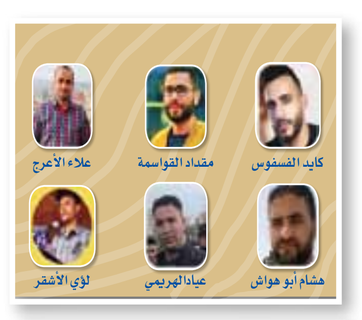
وفي ضوء سياسة كسب الوقت وامتناع ومماطلة الدول الكبرى وفي مقدمتها ادارة بايدن، وتخلي مجلس الأمن الدولي عن تحمل المسؤولية، وعدم الاستجابة لنداءات الشعب الفلسطيني وقيادته لتنفيذ القرارات الدولية تجاه قضيتنا، والفشل في تحقيق السلام الذي ينهي الاحتلال لأرضنا، فإن كل ذلك يفرض علينا الإعداد لمواجهة شاملة مع الاحتلال على المستويات كافة، الداخلية والخارجية، لأن الانتظار أكثر من ذلك يعني المزيد من ضياع الحقوق، ويفسره العالم والعدو الاسرائيلي انه قبول وتعايش مع الوضع القائم.

ويشكّل عقد دورة جديدة للمجلس المركزي خلال الشهرين القادمين، فرصة يجب استثمارها وعدم اضاعتها لوضع استراتيجية نضالية جديدة لكسر محددات الوضع القائم وقيوده، والبدء بمرحلة جديدة مبنية على تنفيذ قرارات المجالس الوطنية والمركزية، تبدأ بتطوير مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ودوائرها واتحاداتها الشعبية لتتحمل مهمّاتها السياسية، والوطنية الاستراتيجية، والاضطلاع بأدوارها الوظيفية، لتكريس مكانتها ومرجعيتها العليا، والارتقاء بأدائها، وتمكّين جيل الشباب الكفؤ والمخلص لقضيته، الذي يحافظ على استمرار تمثيلها الشرعي والوحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافة، وحماية حقوق شعبنا غير القابلة للتصرف في تقرير مصيره وعودته وإقامة دولة فلسطين وعاصمتها مدينة القدس،

والقاعدة الثانية التي يجب على دورة المجلس المركزي بناؤها وإعلاء قواعدها تكمن في وضع استراتيجية نضالية جديدة على المستويين الداخلي، والخارجي والعودة بالقضية الفلسطينية الى جذورها وحاضنتها السياسية والقانونية كما ورد في خطاب السيد الرئيس في الأمم المتحدة بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٤، الذي تضمن الأسس التي حددتها الأمم المتحدة بشأن قيام الدولة الفلسطينية وفق القرار (١٨١)، وعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وممتلكاتهم وفق القرار (١٩٤).

إنّ تحقيق تلك الأهداف، مرتبط عضويا بسرعة إنجاز الوحدة الوطنية الشاملة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وتوسيع قاعدة المقاومة الشعبية لمواجهة الاحتلال وارهابه، وتوثيق الصلات والعلاقات مع حركة المقاطعة الدولية (BDS)، واستثمار كافة التطورات الاخيرة في العالم وتقوية المواقف والأصوات التي بدأت تظهر على السطح بتصنيف إسرائيل كدولة فصل عنصري في أكثر من تقرير أممي موثق، واستثمار سلاح المحكمة الجنائية الدولية الذي بات من اقوى الاسلحة القانونية التي يجب تفعيلها ومتابعتها، ووضع استراتيجية وطنية فلسطينية لمنع ومعاقبة الفصل العنصري والاضطهاد الاسرائيلي، بتكليف لجنة وطنية ذات اختصاص بالقانون الدولي الإنساني، بوضع أسسها وعناصرها التي باتت متوفرة في استخلاصات وتوصيات التقارير الدولية ذات الصلة.

محتويات العدد











المجلس

مجلة برلمانية تصدر عن إدارة الشؤون الاعلامية

في المجلس الوطني الفلسطيني

المشرف العام

سليم الزعنون (أبو الأديب)

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

رئيس التحرير

عمر أحمد حمايل

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية :

(١٩٩٦/٧/٩١٨)

ترتيب المواضيع داخل المجلة

يخضع للضرورة الفنية

ترحب مجلة المجلس الوطني الفلسطيني

بالمقالات الواردة إليها على العنوان التالي:

المقر العام للمجلس

الأردن - عمان - وادي صقرة

تلفون: ٥٦٨٧٠٨٤ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٦٧٩٣٩٢ (٩٦٢٦)

ص.ب. ٩١٠٢٤٤ عمان (١١١٩١) الأردن

الموقع الإلكتروني:

www.palestinepnc.org

مكتب رئيس المجلس

الأردن - عمان - دير غبار

تلفون: ٥٨٥٧٢٠٨/٩ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٨٥٥٧١١ (٩٦٢٦)

البريد الإلكتروني:

E-mail: pnc@palestinepnc.org

التصميم والإخراج الفني

بلال الملاح ٠٧٩٥٩٢٤٨٢٩



المجلس يخاطب البرلمانات واتحاداتها

لوقف جرائم الاحتلال في فلسطين

خاطب المجلس الوطني الفلسطيني، برلمانات العالم واتحاداتها والأمين العام للأمم المتحدة بشأن وقف جرائم وانتهاكات إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال في دولة فلسطين المحتلة، وسط صمت دولي، سعيا منها لحرمان شعبنا من حقه في تقرير مصيره، وعودته إلى أرضه، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وأوضح رئيس المجلس سليم الزعنون في رسائل بعثها إلى رؤساء الاتحادات، والجمعيات البرلمانية الإقليمية العربية، والإسلامية، والمتوسطية، والإفريقية، واللاتينية، والبرلمان الأوروبي والاتحاد البرلماني الدولي، ولرؤساء برلمانات: أنه خلال الشهر الجاري تصاعدت وتيرة بناء المستوطنات، في ظل حكومة المستوطنين بزعامة نفتالي بينيت، إلى جانب هدم المنازل، والتهجير القسري، والاستيلاء على الأراضي، خاصة في مدينة القدس المحتلة.

وقال في رسائله: إن إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال ومنذ عام ١٩٦٧ تعمل بكل الوسائل لتنفيذ مشروعها الاستعماري في الأرض الفلسطينية، وتنتهك كافة معايير حقوق الإنسان، وتحاول تجريد الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف، دون مساءلة أو عقاب على أفعالها التي ترقى لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وأكد أن المسؤولية الدولية، ومنها البرلمانية، تتطلب بذل الجهود كافة، لضمان امتثال إسرائيل لالتزاماتها القانونية، وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكولاتها الملحقة، وكما نص عليها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦، الى جانب المئات من قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

وأضاف: إنه ونظرا للتاريخ الإجرامي للاحتلال في فلسطين، فلا يمكن ضمان وقف جرائمه وانهاء احتلاله، دون تفعيل الأدوات القانونية الدولية، وملاحقة قادته على تلك الجرائم، وفرض العقوبات على الاحتلال لضمان تنفيذه لقرارات الشرعية ذات الصلة، التي من خلالها يمكن تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وشرح الزعنون في رسائله مخاطر تلك الجرائم، والانتهاكات للقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية خاصة الإعلان مؤخرا عن الموافقة المسبقة على البناء غير القانوني لأكثر من ٣ آلاف وحدة استيطانية، ومخطط بناء في مستوطنة غفعات همتوس، على أراضي بيت صفافا جنوب القدس المحتلة، واستكمال المنطقة المعروفة باسم (E٢) لقطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، فضلا عن مخطط بناء ٩ آلاف وحدة استيطانية على أرض مطار قلنديا شمال القدس المحتلة.

وأضاف، أن الاحتلال يسعى لتهويد مدينة القدس المحتلة، من خلال مباشرته بتنفيذ مشروع تسوية الأراضي، للسيطرة الكاملة على العقارات، وآلاف الدونمات في القدس المحتلة، وتهجير آلاف الفلسطينيين، استناداً لما يسمى قانون أملاك الغائبين الذي أقره الكنيست، وبمساعدة ما يسمى الصندوق القومي اليهودي.

وقال الزعنون في رسائله: إن أذرع الاحتلال تشارك وبشكل مدروس الجماعات اليهودية الاستيطانية المتطرفة اعتداءاتها واقتحاماتها للمسجد الأقصى المبارك، لمحاولة تكريس ما يسمى السيادة الإسرائيلية عليه، وعلى المدينة المقدسة، وتغيير تركيبتها الديمغرافية، وطمس تاريخها، وهويتها الفلسطينية، والعربية، والإسلامية، والمسيحية.

وأوضح، أنه في سياق استمرار جرائمها بحق شعبنا الفلسطيني، ترفض سلطات الاحتلال الإفراج عن ستة أسرى فلسطينيين مضربين عن الطعام في سجونها، أقدمهم كايد الفسفوس المضرب منذ ١٠٣ أيام، رفضا لاستمرار اعتقالهم الإداري، دون تهمة او محاكمة، بالرغم من دخولهم مرحلة حرجة والخطر شديد من فقدان حياتهم.

وبيّن خطورة قرار وزير جيش الاحتلال بيني غانتس تصنيف ست منظمات فلسطينية تعنى بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة كمنظمات إرهابية، في محاولة منه لإرهابها وإسكات صوتها الذي يفضح انتهاكات جيشه والمستوطنين لحقوق الإنسان الفلسطيني، في سياق قمع ووسم كل صوت يرفض الاحتلال، واتهامه بالإرهاب.

ودعا الزعنون برلمانات العالم واتحاداتها إلى ممارسة الضغوط الكافية على الكنيست الإسرائيلية، لتتوقف فورا عن سنّ قوانين تشرعن جرائم الاحتلال وانتهاكاته لحقوق الإنسان الفلسطيني، (كقانون القومية العنصري ٢٠١٨، الذي يحصر حق تقرير المصير في فلسطين التاريخية باليهود وحدهم، وقانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٦، وقانون شرعنة المستوطنات ٢٠١٧) وغيرها، والتي تنتهك أهداف ومقاصد الاتحادات والجمعيات البرلمانية، وأسس التشريعات التي يفترض أن تنسجم مع القانون الدولي.

كما دعا إلى الإسهام في توفير الحماية الدولية لشعبنا الفلسطيني، في ظل تصاعد واستمرار انتهاكات الاحتلال والمستوطنين لحقوقه وأرضه ومقدساته، ومقومات قوت يومه، لا سيما ما يتعرض له المزارعون من اعتداءات المستوطنين، أثناء قطفهم ثمار الزيتون في أنحاء متفرقة في الضفة الغربية.



كايد الفسفوس



مقداد القواسمة



علاء الأعرج



هشام أبو هواش



عياد الهريمي

لؤي الأشقر

ويدعو برلمانات العالم لإنقاذ حياة الأسرى المضربين عن الطعام

دعا المجلس الوطني الفلسطيني برلمانات العالم واتحاداته والأمين العام للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمات حقوق الإنسان ذات الصلة، للتحرك العاجل لإنقاذ حياة ستة أسرى فلسطينيين مضربين عن الطعام رفضا لاستمرار اعتقالهم التعسفي في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وفقا لما يُسمى "الاعتقال الإداري"، بلا تهمة أو محاكمة، أقدمهم كايد الفسفوس، المضرب منذ ٨٢ يوما.

وأفاد المجلس الوطني في رسائل وجهها بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٤، رئيسه سليم الزعنون، لرؤساء الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والدولية، ولرؤساء برلمانات نوعية في قارات العالم، وللأمين العام للأمم المتحدة، ولرئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، بأن الأسرى المضربين عن الطعام بالإضافة إلى كايد الفسفوس، هم: مقداد القواسمة مضرب منذ ٧٥ يوما، وعلاء الأعرج مضرب منذ ٥٧ يوما، وهشام أبو هواش مضرب منذ ٤٩ يوما، ورايق بشارات مضرب منذ ٤٤ يوما، وآخرهم شادي أبو عكر المضرب عن الطعام منذ ٤١ يوما.

وأشار المجلس في رسائله الى أن هؤلاء الأسرى يعانون أوضاعا صحية غاية في الصعوبة والحرج، ما قد ينذر بخطر شديد على حياتهم، في ظل تجاهل واضح من قبل إدارة سجون الاحتلال الإسرائيلي لمطالبهم المشروعة، ودون تقديم الرعاية الطبية اللازمة لهم وعدم الاكترات بتدهور أوضاعهم الصحية، خاصة الأسير كايد الفسفوس.

وأكد المجلس أن لجوء الاسرى الى الاضراب عن الطعام باعتباره الخيار الأصعب، يأتي بعد فشل الوسائل الأخرى في إطلاق سراحهم، في ظل انتهاج الاحتلال لسياسة "الاعتقال الإداري" على نطاق واسع وكسياسة ثابتة ووسيلة للعقاب الجماعي ضد الفلسطينيين، رغم ان القانون الدولي كان واضحا حين اعتبر اللجوء الى الاعتقال الإداري إجراء شاذا واستثنائيا وتدبيرا شديد القسوة، وفي ظروف مؤقتة.

وحمّل المجلس سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الاسرى المضربين عن الطعام، داعيا البرلمانات والأمم المتحدة الى التدخل العاجل لإنهاء اعتقالهم التعسفي ولضمان الإفراج عنهم فورا، في ظل تراجع أوضاعهم الصحية بشكل خطير، وحتى يتمكنوا من تلقي الرعاية الطبية اللازمة في المشافي الفلسطينية.

كما دعا في رسائله الى التواصل مع المؤسسات الحقوقية والإنسانية الدولية والصحية ذات الصلة؛ وارسال لجنة دولية لزيارة السجون لتقصي الحقائق والإفراج عن كافة المعتقلين الإداريين وفي مقدمتهم الأسرى المضربون عن الطعام.

وطالب المجلس بإلغاء أوامر الاعتقال الإداري لانتهاكها الجسيم لأحكام المواد (٨٣-٩٦) من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب، وحثّ الدول الراعية لهذه الاتفاقيات على إنفاذها على الأسرى الفلسطينيين، حيث لا يزال يقبع في سجون الاحتلال قرابة (٥٠٠) معتقل اداري، بلا تهمة او محاكمة، من بين حوالي (٤٥٠٠) اسير، بينهم عشرات المرضى، وكبار السن والنساء والأطفال.

.. المجلس يدعو البرلمانات للضغط لعقد مؤتمر للدول الأطراف في اتفاقيات جنيف لبحث قضية الأسرى

دعا المجلس الوطني الفلسطيني برلمانات العالم واتحاداتها للضغط على حكومات دولها الأطراف في اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة لعام ١٩٤٩ لعقد مؤتمر عاجل للبحث في قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين وحقوقهم، التي تتنكر لها وتنتهكها القوة القائمة بالاحتلال إسرائيل.

وشدد المجلس الوطني في رسائل أرسلها رئيسه سليم الزعنون، لرؤساء الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والدولية، ولرؤساء برلمانات نوعية في قارات العالم، على ضرورة تحمل برلمانات العالم مسؤولياتها وبذل جهودها لعقد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف لبيان طبيعة الالتزامات القانونية الناشئة على دولة الاحتلال تجاه أسرى دولة مُحتَلة، ودور الدول الأطراف في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأسرى الفلسطينيين.

وطالب المجلس البرلمانات بالإسهام بجهود توفير الحماية الدولية للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من العقاب الجماعي والإجراءات الانتقامية التي تمارس بحقهم من قبل مصلحة السجون الإسرائيلية، محملا حكومة الاحتلال المسؤولية الكاملة والمباشرة عن حياة الأسرى والمعتقلين وتداعيات ونتائج استمرار التنكيل بهم وانتهاك حقوقهم.

وشدد على أن رد فعل الاحتلال، عقب تمكّن ستة أسرى فلسطينيين من تحرير أنفسهم من سجن جلبوع الاسرائيلي، كان ردا قاسيا وانتقاميا، وشكّل عقابا جماعيا، حيث القمع والتنكيل وفرض عقوبات جماعية على الأسرى والمعتقلين، ومصادرة حاجياتهم الأساسية، مشيرا الى ما تعرض له الأسرى الذين تمت إعادة اعتقالهم من اعتداءات وتنكيل وتحقيق قاس وتعذيب بغرض الثأر والانتقام.

وأوضح المجلسُ في رسائله أن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين أصبحوا أسرى دولة فلسطين التي أخذت مكانتها كشخص اعتباري من أشخاص القانون الدولي بعد أن اعترفت بها الأمم المتحدة دولة مراقباً عام ٢٠١٢، مما أكسبهم المزيد من الصفة الشرعية القانونية باعتبارهم أسرى حرب ومقاتلين شرعيين، وأسرى دولة محتجزين كرهائن يتوجب إطلاق سراحهم فوراً.

.. ويطالب بتدخل دولي وتوفير حماية عاجلة للأسرى

طالب المجلس الوطني الفلسطيني، كافة المؤسسات الدولية وفي مقدمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتدخل العاجل لوقف الهجمة المسعورة ضد الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الاسرائيلي، وتوفير الحماية العاجلة لهم بما يكفله القانون الدولي.

وقال المجلس الوطني في بيان صدر عنه بتاريخ ٢٠٢١/٩/٩، إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي صعدت من انتهاكاتها واقتحاماتها وعمليات القمع والتنكيل بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وفرض العقوبات الجماعية ضدهم، في إطار سياسة انتقامية ممنهجة ومتصاعدة، وبمباركة أعلى المستويات السياسية والأمنية في دولة الاحتلال، في جريمة واضحة تستهدف كافة الأسرى والمعتقلين المحميين بموجب اتفاقيات جنيف ذات الصلة.

وأضاف المجلس، ان سلطات الاحتلال الإسرائيلي تسعى للاستفراد بالأسرى، وتمارس بحقهم أبشع أساليب القمع والعزل الجماعي والفردي والاعتداء الجسدي من قبل وحدات الإرهاب المدججة بكل أنواع الأسلحة والكلاب البوليسية، تساندها أعداد كبيرة من جنود الاحتلال، ما ينذر بارتكاب انتهاكات واعتداءات واسعة وخطيرة ضد هؤلاء الاسرى، وهي جرائم ترتقي لمستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يحاسب عليها القانون الدولي.

وقال المجلس الوطني، في بيانه: آن الأوان لإنفاذ اتفاقيات جنيف ذات الصلة بالأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وأن تتحمل المؤسسات الحقوقية والانسانية، الإقليمية والدولية، وبرلمانات العالم، مسؤولياتها كاملة، تجاه هؤلاء الاسرى العزل، وأن تتحرك بشكل عاجل لوضع حد للقمع والاستهتار الإسرائيليين بحياة نحو (٤٦٠٠) بينهم (٢٠٠) طفل، و(٣٨) أسيرة، ومئات المرضى وكبار السن موزعين على (٢٣) سجنا ومركز توقيف وتحقيق.



المجلس الوطني في مذكرة للبرلمانات:

احتجاز جثامين الشهداء جريمة دولية تستوجب المتابعة والعقاب

قال المجلس الوطني الفلسطيني، إن احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين، وعدم تسليمها لذويهم عمل غير مشروع إنسانيا وقانونياً، وينتهك بشكل واضح قواعد القانون الدولي الإنساني، ومعايير حقوق الإنسان ذات الصلة، وهو جريمة دولية تستوجب المتابعة والعقاب انسجاما مع معايير العدالة الناجزة.

وأضاف المجلس في مذكرة أرسلها رئيسه سليم الزعنون، لرؤساء الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والدولية، ولرؤساء برلمانات نوعية في قارات العالم: إن احتجاز جثامين الشهداء نوع من العقاب الجماعي والابتزاز والمساومة هدفه الانتقام منهم بعد استشهادهم، وتعذيب ذويهم وإيذاؤهم عمدا.

وتابع: "لقد اعتدنا مخاطبتكم بشأن انتهاك الاحتلال الاسرائيلي لحقوق الأحياء من أبناء شعبنا الفلسطيني، ولكننا هذه المرة نخاطبكم بشأن حقوق الفلسطينيين الذين تحتجز إسرائيل جثامينهم بعد أن سلبتهم حياتهم".

وأوضح ان مبادئ القانون الدولي الانساني، حددت معايير التعامل مع هذه القضية، وفرضت التزاما على القوة القائمة بالاحتلال بتسليم جثامين الشهداء، وهو التزام أصيل غير خاضع للانتقاص أو التأجيل أو التأويل.

وأشار إلى ان الاحتلال الإسرائيلي لم يتوان عن الانتقام من جثامين الفلسطينيين، من خلال احتجازها بـ "مقابر الأرقام" أو ثلاجات الاحتجاز، وعدم تسليمها لذويهم لدفنها، حيث ما زال الاحتلال يحتجز حوالي ٦٨ جثمانا منذ عام ٢٠١٦، وحوالي (٢٥٤) جثمانا "بمقابر الأرقام" الجماعية والذين استشهدوا في أزمنة متعددة وظروف مختلفة، بينها (٧) جثامين أسرى استشهدوا داخل سجون الاحتلال.

وتابع المجلس أن تلك السياسة العقابية صادق عليها الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٦، من خلال إقرار "قانون" يسمح باحتجاز جثامين الشهداء، وقد صادقت حكومة الاحتلال على طلب وزير حربها بيني غانتس، بمواصلة احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين، وعدم إعادتهم لذويهم، إضافة الى توفير القضاء الإسرائيلي الغطاء لهذه السياسات، بعدما أجاز مواصلة احتجاز جثامين الشهداء.

ودعا المجلس رؤساء الاتحادات والبرلمانات لإعلان مواقفهم من هذه الجريمة التي تنفرد بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي متعمدة في ارتكابها، والعمل الجاد مع المؤسسات الحقوقية والإنسانية في العالم لإجبارها على التخلي عن هذه السياسة البشعة في احتجاز الأموات، وتسليم جثامينهم.

وتضمنت المذكرة شرحا حول جريمة احتجاز الجثامين كما ورد في اتفاقية جنيف الأولى، والمادة ١٢٠ من اتفاقية جنيف الثالثة، والمادة ١٣٠ من اتفاقية جنيف الرابعة، والمواد ٣٢ و٣٣ و٣٤ من البرتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، والمادة (٨) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ١٩٩٨.



المجلس الوطني .. يخاطب البرلمانات

بخصوص تهويد الحرم الإبراهيمي الشريف بمدينة الخليل

خاطب المجلس الوطني الفلسطيني برلمانات العالم واتحاداتها على ما تقوم به القوة القائمة بالاحتلال -إسرائيل- من إجراءات تهويدية بحق الحرم الابراهيمي الشريف بمدينة الخليل المحتلة، رابع الأماكن المقدسة عند المسلمين بعد الحرمين المكي والمدني والمسجد الأقصى، والثاني في فلسطين.

وقال المجلس في مذكرة أرسلها رئيسه سليم الزعنون الى رؤساء الاتحادات والجمعيات البرلمانية الاقليمية والدولية ولعدد من رؤساء البرلمانات النوعية في العالم: ان سلطات الاحتلال شرعت هذه الايام بتنفيذ حفريات في محيط الحرم الابراهيمي بزعم شق طريق وإنشاء مصعد كهربائي للمستوطنين، والاستيلاء على ساحاته ومرافقه، ومصادرة مساحات جديدة من أرضه الوقفية، بهدف تغيير معالم الحرم التاريخية والحضارية، وكل ذلك يصب في إطار تهويده، ما يشكّل مساً خطيرا بمعالمه واعتداءً على حرية العبادة فيه باعتباره مسجدا خاصا بالمسلمين فقط، لا يحق لغيرهم منازعتهم عليه.

وأوضح المجلس ان هذه الاجراءات الاستيطانية، جاءت بعد أن حوّل الاحتلال جزءا من المسجد الابراهيمي إلى كنيس يهودي بنسبة ٦٧٪ من مساحته، وترتبت عليه إجراءات أمنية خنقت الحضور الفلسطيني بالمسجد والبلدة القديمة كالحواجز والبوابات الحديدية المحكمة وثكنات المراقبة.

وأضاف المجلس ان سلطات الاحتلال تمارس انتهاكات يومية تجاه الحرم الإبراهيمي، والبلدة القديمة في الخليل، حيث تمنع رفع الأذان فيه، ومنع وصول الفلسطينيين إليه والصلاة فيه في أغلب الأيام، وتفتحه للمستوطنين بشكل يومي، كما قامت بطرد بعثة المراقبة الدولية في الخليل بداية عام ٢٠١٩.

وذكّر المجلس في مذكرته بأن دولة فلسطين سجلت البلدة القديمة في الخليل والحرم الإبراهيمي الشريف على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر عام ٢٠١٧، بسبب السياسات الاستيطانية والمخاطر التي يتعرضان لها من قبل الاحتلال.

وقال المجلس: إنّ هذه الإجراءات تُعدُ خرقا صارخا للقانون والاتفاقيات الدولية وقرارات اليونسكو، التي تنص على حماية الحقوق الثقافية والدينية والمدنية خاصة الاتفاقية الدولية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لسنة ١٩٧٢، واتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ واتفاقية لاهاي لسنة ١٩٥٤ الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاع المسلح.

ورأى المجلس الوطني الفلسطيني أن الصمت الدولي على عمليات تهويد الحرم لم يعد مقبولاً وبات يشكل غطاءً وتواطؤاً مع مرتكبي هذه الجريمة، ويحول دون المساءلة والمحاسبة وإنزال العقاب بحق مقترفيها.

وحث المجلس رؤساء البرلمانات والاتحادات على العمل مع المنظمات الدولية ذات الصلة، لإدانة ووقف هذه الانتهاكات ضد موقع ديني محميّ في أرض فلسطينية محتلة، بهدف تشويه هويته التاريخية والدينية، والاستيلاء عليه، وهي أفعال ترقى لجريمة حرب تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وتنتهك القانون الدوليّ والقرارات الأمميّة ذات الصّلة.

وقال المجلس: اننا ننتظر منكم حشد الجهود والتواصل مع منظمة اليونسكو لحثها على تنفيذ قراراتها خاصة الذي صدر في تموز ٢٠١٧ "باعتبار الحرم الإبراهيمي الشريف موقعا تراثيا فلسطينيا مهدداً بالخطر، مما يستوجب اتخاذ تدابير وإجراءات تكفل حمايته، وإعادته إلى واقعه التاريخي والقانوني والتراثي وإنقاذه من التهويد.



ويطلعها على انتهاكات الاحتلال لحقوق الإنسان الفلسطيني

أطلع المجلس الوطني الفلسطيني، برلمانات العالم واتحاداتها على أبرز انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق شعبنا، خاصة استهداف الحياة والممتلكات، وحرمان شعبنا من حقه بتقرير مصيره على أرضه، والعيش بدولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها مدينة القدس وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

جاء ذلك في رسائل متطابقة أرسلها رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون، لعدد من الاتحادات والجمعيات البرلمانية العربية والإسلامية والإفريقية والأوروبية والآسيوية واللاتينية والاتحاد البرلماني الدولي، الى جانب رؤساء برلمانات نوعية في قارات العالم.

وأوضحت الرسائل أن الوضع الخطير لانتهاك حقوق شعبنا يستوجب الارتقاء بالمواقف من الإدانات والاستنكارات، الى تفعيل إجراءات وآليات المساءلة والمحاسبة التي كفلها القانون الدولي واتفاقيات جنيف والنظام المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، لوضع حد لاستمرار انتهاكات الاحتلال لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقال المجلس: إن الاستمرار بعدم مساءلة إسرائيل عن انتهاكاتها، شجعها على ارتكاب المزيد منها، وتحدي إرادة المجتمع الدولي ومؤسساته وقراراتها، مضيفًا أن الخيار الذي لا بدّ منه هو ضمان محاسبتها وفرض العقوبات عليها، وإلزامها بواجباتها بموجب أحكام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، لتمكين شعبنا من حقوقه كاملة، كمدخل لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

وأكدت رسائل المجلس أن الاحتلال يواصل ممارسة نظام فصل عنصري على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتنفيذ سياسة الاقتلاع والتهجير القسري، كما يجري الآن في حي الشيخ جراح وأحياء سلوان في القدس المحتلة، مشيرا الى أنه تم توثيق ذلك النظام العنصري من قبل منظمات حقوقية دولية، كمنظمة "هيومن رايتس ووتش".

وألقت رسائل المجلس الضوء على محاولات الاحتلال تنفيذ التطهير العرقي في القدس المحتلة خاصة، تارة بالاستيلاء على المنازل، وهدمها تارة أخرى، وتارة ثالثة بغطاء التطوير وآخرها إعلانه عما يسمى "مخطط مركز مدينة القدس الشرقية"، لطمس هوية وتاريخ البلدة القديمة بمصادرة مئات الدونمات وبعض أملاك الأوقاف والكنائس والمواطنين، لإحداث المزيد من التغييرات على واقعها القانوني والديموغرافي، كما لا تسلم المقدسات المسيحية والإسلامية وفي مقدمتها المسجد الأقصى من الاقتحامات اليومية والمس بقدسية وحرمة المكان.

وذكّر المجلس الوطني في رسائله بأن مجلس الأمن الدولي في قراراته خاصة: ٤٧٦ و٤٧٨ أدان ورفض ضم إسرائيل للقدس الشرقية واعتبره لاغيًا وباطلًا، فيما أكد القرار رقم ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦ أن مدينة القدس مدينة فلسطينية محتلة، الأمر الذي يبطل أي ادعاء إسرائيلي بالسيادة عليها.

كما استعرضت رسائل المجلس سياسة الاحتلال في هدم البيوت والمنشآت الفلسطينية على نطاق واسع بالأراضي المحتلة، في انتهاك جسيم لاتفاقية جنيف الرابعة، وهو فعلٌ يرقى لجريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، بموجب نظام روما لمحكمة الجنايات الدولية؛ مشيرًا الى أن ذلك وثّقه مكتب (أوتشا) بفلسطين، فمنذ بداية العام، دمّر الاحتلال ٤٧٤ مبنى، بما فيها ١٥٠ مبنًى موّلها المانحون، نتج عنها تهجير ٦٥٦ شخصًا، بينهم نحو ٣٥٩ طفلًا.

إلى جانب ذلك كله، فقد استعرض المجلس الانتهاكات لحقوق الأسرى الفلسطينيين، في ظل مواصلة ١٦ أسيرًا إضرابهم المفتوح عن الطعام، رفضًا لاستمرار اعتقالهم التعسفي وفقا لما يُسمى "الاعتقال الإداري"، الذي ينتهك أحكام المواد ٨٣-٩٦ من اتفاقية جنيف الرابعة، حيث ما يزال ٥٣٥ معتقلا بلا تهمة أو محاكمة، وهي سياسة يطبقها الاحتلال على نطاق واسع رغم طبيعتها الشاذة والاستثنائية والمؤقتة، كنوع من العقاب الجماعي.

كما أطلع المجلس في رسائله البرلمانات على الإصرار الإسرائيلي على مواصلة استهداف المدنيين الفلسطينيين واعدامهم بدم بارد، خاصة الأطفال منهم حيث استشهد منذ بداية هذا العام حوالي ٧٧ طفلا، وكان آخر الضحايا الطفل محمد العلامي (١١ عامًا)، والسبب أن الاحتلال يستغل حالة الإفلات الممنهج من المساءلة والمحاسبة وإنزال العقاب التي يجب أن تفعّل لردعه عن مواصلة ارتكاب جرائمه بقتل الفلسطينيين.



بذكرى إعلان بلفور.. المجلس الوطني يدعو لفرض عقوبات سياسية واقتصادية على الاحتلال لوقف جرائمه بحق شعبنا

دعا المجلس الوطني الفلسطيني، بذكرى إعلان بلفور، المجتمع الدولي ومؤسساته، خاصة مجلس الأمن، إلى محاسبة الاحتلال وفرض العقوبات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية عليه لإنهاء احتلاله واستيطانه، وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦.

جاء ذلك خلال اجتماع عقدته اللجنة السياسية بالمجلس بمشاركة نائب رئيس المجلس الأب قسطنطين قرمش، وأمين سر المجلس محمد صبيح، وذلك بتوجيه من رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون، بمناسبة الذكرى الرابعة بعد المئة لإعلان بلفور عام ١٩١٧، التي تحلّ هذا العام في ظل حرب استيطانية استعمارية مفتوحة ضد كل ما هو فلسطيني.

وأكد المجتمعون في ختام اجتماعهم بمقر المجلس الوطني بالعاصمة الأردنية عمان، أن جريمة إعلان بلفور بداية لسياسة استعمارية أسست لكافة الجرائم التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني، وهي سابقة خطيرة في التاريخ، وتعتبر وفقا لأحكام وقواعد القانون الدولي جريمة مكتملة الأركان أدت إلى اقتلاع وتهجير أكثر من نصف الشعب الفلسطيني من أرضه في عملية تطهير عرقي، ارتكبت خلالها مئات المجازر الدموية بحق أبناء شعبنا، والتي تنتظر حتى الآن معاقبة مرتكبيها.

ودعا المجتمعون كافة الجاليات والفعاليات والاتحادات والمؤسسات وأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في الوطن والشتات الى التفاعل مع قرار الرئيس بتنكيس العلم الفلسطيني في هذه الذكرى الأليمة لما له من دلالات ورسائل تؤكد رفض الشعب الفلسطيني لهذا الإعلان الاستعماري الذي كان السبب الرئيسي في سلسلة الجرائم والانتهاكات التي ترتكب بحق شعبنا منذ ١٠٤ سنوات.

وطالب المجتمعون حكومة بريطانيا بتحمل مسؤولياتها القانونية والإنسانية والأخلاقية عن خطيئتها بحق الشعب الفلسطيني، داعين الشعب البريطاني ومجلسي العموم واللوردات إلى تحمل مسؤولية إلزام حكومتهم بتصحيح الخطأ الفادح الذي ارتكبته، والإقرار بتحمل مسؤوليتها القانونية الدولية، والالتزام بتطبيق مبدأ إصلاح الضرر الذي ألحقته بحقوقنا، بما يتضمنه من الاعتذار للشعب الفلسطيني وتعويضه، والاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس المحتلة.

وأوضحوا أن القوة القائمة بالاحتلال، ووسط صمت دولي، ماضية في استكمال تنفيذ إعلان بلفور الاستعماري، لحرمان شعبنا من حقه في تقرير مصيره، وعودته إلى أرضه، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، مطالبين بإلزام حكومة الاحتلال بوقف سياساتها الاستيطانية المدمرة، وهدم المنازل، والتهجير القسري، ومصادرة الأراضي، خاصة في مدينة القدس المحتلة، التي لم تسلم حتى مقابرها من الاعتداء بغرض تهويدها كما يحدث الآن في مقبرة اليوسفية، ويترافق ذلك مع حملة تطهير عرقي شرسة في المدينة المحتلة، فضلا عن استمرار القتل، والاعتقال والتنكيل بالأسرى، خاصة المضربين عن الطعام رفضا لاعتقالهم الإداري.

وأكد المجتمعون ان حكومة المستوطنين الارهابية بزعامة نفتالي بينت، تشن حربا مفتوحة على مستقبل دولتنا، من خلال مشروعها الاستعماري في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية، لتمزيق تواصلها الجغرافي، ومنع قيام دولة فلسطينية المستقلة ذات السيادة بعاصمتها القدس، وتكريس نظام فصل عنصري وثقته العديد من التقارير المتخصصة في العالم، ولكن دون مساءلة أو عقاب على أفعالها التي ترقى لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وحمل المجتمعون المجتمع الدولي ومؤسساته خاصة مجلس الأمن الدولي المسؤولية القانونية بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومغادرة مربع الصمت والإدانة الخجولة التي تشجع الاحتلال على مواصلة جرائمه، ومحاسبته وفرض العقوبات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية عليه لإنهاء احتلاله واستيطانه، وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦، فلا يمكن ضمان كل ذلك، دون تفعيل أحكام القانون الدولي، لضمان تنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي تمكّن الشعب الفلسطيني من كامل حقوقه غير القابلة للتصرف، وصولا الى السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

كما دعوا مجلس الأمن الدولي للعمل على توفير الحماية الدولية لشعبنا الفلسطيني، في ظل تصاعد واستمرار انتهاكات الاحتلال والمستوطنين لحقوقه وأرضه ومقدساته.

وأدان المجتمعون قرار حكومة الاحتلال العنصري تجاه منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بتصنيفها «كمنظمات إرهابية» وحملوها مسؤولية ذلك القرار الخطير، موجهين التحية لكافة الدول والبرلمانات والأحزاب ومنظمات حقوق الإنسان على مواقفها تجاه هذا القرار الذي يهدف لإسكات صوت المدافعين عن حقوق الإنسان الفلسطيني واخفاء جرائم الاحتلال المستمرة.

ودعا المجتمعون الأمتين العربية والإسلامية ومؤسساتهما خاصة جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وبرلماناتهما وحكوماتهما لتحمل المسؤولية التاريخية والقيام بواجباتها بتقديم الدعم المالي والسياسي والإعلامي للشعب الفلسطيني، كما أقرته القمم العربية والإسلامية، لمواجهة سياسات الاحتلال وانتهاكاته في فلسطين، لأن حكومة الاحتلال لم تترك نوعا من الإجرام والإرهاب والاستيطان والاضطهاد الا وتمارسه ضد شعبنا، فالوضع أصبح خطيرا لا يحتمل هذا التراخي وتخلّف المؤسسات العربية عن واجباتها مقابل إنفاق حكومة الاحتلال والجماعات الاستيطانية اموالا طائلة لتهويد القدس وبناء المستوطنات.

وأكد المجتمعون سرعة تحقيق الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ورصّ الصفوف لتجاوز هذه المرحلة الخطيرة والمصيرية التي تمر بها القضية الفلسطينية، داعين الى الاستعداد والصمود والدفاع عن القدس، وإفشال مشاريع الضم والاستيطان والدفاع عن الاسرى والمعتقلين الابطال في سجون الاحتلال.

وأكد المجتمعون على ان هناك جهودا تبذل لترتيب البيت الداخلي الفلسطيني وتفعيل دور مؤسسات منظمة التحرير ودوائرها والارتقاء بأدائها، وتقع على عاتق الفصائل والاتحادات الشعبية التي تشكّل ثلثي أعضاء المجلس الوطني مسؤولية الإسهام والمطالبة بتطوير وتعزيز مكانة كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

وجه المجتمعون تحية اعتزاز وإكبار الى جماهير شعبنا واهلنا الصامدين في مدينة القدس وفي كافة مواقع التصدي للاحتلال، الذين يواجهون ببسالة وإرادة صلبة لإجرام وإرهاب الاحتلال الذي يحاول تصفية حقوقه الثابتة في أرضه ومقدساته وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك وكنيسة القيامة.

وحيا المجتمعون الصمود الاسطوري للأسرى والمعتقلين الابطال وفي مقدمتهم المضربون عن الطعام وأقدمهم كايد الفسفوس منذ ١١١ يوما ومقداد القواسمة الذي يصارع الموت، وزملاؤه هشام أبو هواش، عياد الهريمي، ولؤي الأشقر، مطالبين بضرورة بذل كافة الجهود لوضع حد لمعاناتهم بالإفراج عنهم من سجون الاحتلال.



ملخص كلمة السيد الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة

الدورة ٧٦، نيويورك ٢٤ سبتمبر / أيلول ٢٠٢١

الرئيس في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة ٧٦

-أمامَ سلطاتِ الاحتلالِ عامٌ واحدٌ لتنسحبَ من الأراضي الفلسطينيةِ المحتلةِ منذُ العام ١٩٦٧ وفي حالِ عدمِ تحقيق ذلِك فلماذا يبقى الاعتراف بإسرائيل قائما على أساسِ حدودِ العام ١٩٦٧؟

-شعبَنا لنْ يُسلّمَ بواقعِ الاحتلالِ والبدائلُ أمامَه مفتوحة بما فيها خيارُ العودةِ لحلٍ يستندُ لقرارِ التقسيمِ رقم ١٨١ للعام ١٩٤٧ الذي يُعطي دولة فلسطين ٤٤ ٪ من الأرض

-أنا وعائلتي ومثلُنا الكثير لديْنا صكوكُ ملكيةٍ للأرضِ التي طرد نصف شعبنا منها قبل ٧٣ عاما وهي موثقةٌ في سجلاتِ الأممِ المتحدة

قال رئيس دولة فلسطين محمود عباس، "لَقدْ وصلْنا إلى مواجهة معَ الحقيقة مع سلطة الاحتلال، ويبدو أننا على مفترَق طرق، أقولُ إنّهُ قَدْ طَفحَ الكيل، فالوضعُ أصبحَ لا يُحتملَ، وغيرَ قابلٍ للاستمرار، ولَمْ يَعدْ شعبُنا يحتملُ المزيد.

وأضاف سيادته، في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة ٧٦، بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٤، لقدْ ناضلتُ طوالَ حياتي من أجل صنع السلام، واتّبعتُ الطرقَ السلمية والقانونيةَ والدبلوماسيةَ والعملَ في المحافل الدولية. مددْنا أيدينا مراراً للسلام، ولا نجدْ شريكاً في إسرائيل يؤمنُ ويقبلُ بحل الدولتينَ.

وقال إنّ أمامَ سلطات الاحتلال الإسرائيلي عامٌ واحدٌ لتنسحبَ من الأراضيَ الفلسطينية المحتلة منذُ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ونَحنُ على استعداد للعمل خلالَ هذا العام على ترسيم الحدود وإنهاء جميعَ قضايا الوضع النهائي تحتَ رعاية اللجنة الرباعية الدولية، وفقَ قراراتِ الشرعية الدوليَة، وفي حالِ عدمِ

تحقيق ذلك، فلماذا يبقى الاعتراف بإسرائيل قائماً على أساس حدود العام ١٩٦٧؟ لماذا يبقى هذا الاعتراف؟

وأكد سيادته أن شعبنا لن يُسلّم بواقع الاحتلال وممارساته غير الشرعية، وسيواصل نضاله للوصول إلى حقوقه في تقرير المصير، والبدائل أمام شعبنا مفتوحة، بما فيها خيار العودة لحل يستند إلى قرار التقسيم رقم ١٨١ للعام ١٩٤٧، الذي يُعطي دولة فلسطين ٤٤ ٪ من الأرض، وهي ضعف مساحة الأرض القائمة على حدود العام ١٩٦٧.

وقال الرئيس: سنتوجه إلى محكمة العدل الدولية، باعتبارها الهيئة الأعلى في القضاء الدولي، لاتخاذ قرار حول شرعية وجود الاحتلال على أرض دولة فلسطين، والمسؤوليات المترتبة على الأمم المتحدة ودول العالم إزاء ذلك، وسوف يتوجب على الجميع التقيد بنتائج ما سيصدر عن المحكمة بهذا الصدد، فالاستعمار والأبارتهايد محظوران في القانون الدولي، وهما جرائم يجب مواجهتها، ومنظومة يجب تفكيكها.

وحذر الرئيس من أن تقويض حل الدولتين القائم على الشرعية الدولية، سيفتح الأبواب واسعة أمام بدائل أخرى سيفرضها علينا جميعاً الواقع القائم على الأرض، في ظل عدم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولتنا، وفي ظل عدم حل مشكلة ٧ مليون لاجئ فلسطيني، اقتلعوا من أرضهم في عام ١٩٤٨، وفي ظل السرقة المنظمة للأرض الفلسطينية، وجرائم الاحتلال وهدم المنازل كوسيلة قهر وعقاب جماعي، وكذلك عمليات القتل، واعتقال الآلاف، ومنهم النساء والمرضى والأطفال القصر، ومواصلة الحصار الجائر لقطاع غزة، والقيام بعمليات الضم تحت مسميات مختلفة.

وقال: في هذا العام يكون قد مرّ على النكبة الفلسطينية ٧٣ عاماً، حيث طُرد أكثر من نصف الشعب الفلسطيني في حينه من أرضهم، وتم الاستيلاء على أملاكهم. وأنا وعائلتي ومثلنا الكثير، لدينا صكوك ملكية لهذه الأرض التي هي أيضاً موثقة في سجلات الأمم المتحدة، ورغم ذلك لم نتمكن من استعادتها، بسبب القوانين الإسرائيلية التي ترفض الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية، التي تؤكد على حق اللاجئ الفلسطيني في العودة إلى وطنه، واسترداد أملاكه، وجبر الضرر، وفقاً للقرارات الدولية وبخاصة القرار ١٩٤.

وأضاف سيادته أن تهرب الحكومة الإسرائيلية الحالية والسابقة من الحل السياسي القائم على حل الدولتين وفق الشرعية الدولية، بمواصلة الاحتلال والسيطرة العسكرية على الشعب الفلسطيني، وطرح مشاريع اقتصادية وأمنية بديلة واهية، هي مخططات أحادية الجانب لن تحقق الأمن والاستقرار لأحد، لأنها تعيق جهود السلام الحقيقي وتطيل أمد الاحتلال، وتكرس واقع الدولة الواحدة العنصرية.

وتابع سيادته أن ما تقوم به سلطة الاحتلال الإسرائيلي من جرائم وممارسات عدوانية ضد أبناء شعبنا وأرضنا ومقدساتنا، لن توقف نضال شعبنا من أجل تحقيق حريته واستقلاله على أرضه، كما وأن النظام الاستعماري الذي أنشأته على أرضنا مآله إلى زوال طال الزمان أم قصر. لن نسمح لهم بالاستيلاء على حياتنا وقتل أحلام وآمال وطموحات شعبنا في الحرية والاستقلال.

وأضاف أن ما يُؤسف له أن سياسات المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة تجاه حل القضية الفلسطينية قد فشلت جميعها حتى الآن، لأنها لم تتمكن من محاسبة إسرائيل ومساءلتها وفرض عقوبات عليها بسبب انتهاكاتها للقانون الدولي، ما جعل إسرائيل، التي تدعي بأنها دولة ديمقراطية، تتصرف كدولة فوق القانون.

وأكد سيادته أنه لا يُمكن أن نتخلى عن أبناء شعبنا، وسنواصل العمل حتى إطلاق سراح أسرانا جميعاً. وتحية هنا لهبة الأسرى، تحية لهبة الأسرى. فإذا اندحر الاحتلال، لن يكون هناك قضية أسرى.

وتساءل الرئيس وخاطب الضمائر الحية في هذا العالم، هل هناك في هذا الكون من يعاقب الجثامين ويمنع الأهل من دفنها، إلا من افتقد الأخلاق والإنسانية فقط؟

وقال: أقول لقادة إسرائيل، لا تقهروا الشعب الفلسطيني وتضعوه في الزاوية وتحرموه من كرامته وحقه في أرضه ودولته، لأنكم بذلك ستدمرون كل شيء، ولصبرنا وصبر شعبنا حدود.

وجدد سيادته التأكيد أن الشعب الفلسطيني سيدافع عن وجوده وهويته، لن يركع، ولن يستسلم، ولن يرحل، وسيبقى على أرضه يدافع عنها، ويدافع عن مصيره، وسيواصل مسيرته العظيمة حتى إنهاء الاحتلال عن أرض دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

وقال: هذه أرضنا، وهذه قدسنا، وهذه هويتنا الفلسطينية، سندافع عنها إلى أن يرحل المحتل عنها، لأن المستقبل لنا، والأمن والسلام لن يكون لكم وحدكم. حلو عنا.

وأكد سيادته مجددا أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني، وأننا نحرص على وحدة شعبنا وأرضنا، والذهاب إلى انتخابات عامة ورئاسية ومجلس وطني بمجرد ضمان تنظيمها في القدس حسب الاتفاقيات الموقعة، داعيا المجتمع الدولي لمساعدتنا في الضغط على حكومة الاحتلال لتنظيم هذه الانتخابات في القدس، حيث لا يعقل أن نبقى بدون انتخابات.

وقال: سنستمر في العمل على الانضمام للمنظمات الدولية، وما تبقى فيها وهي أكثر من ٥٠٠ من المنظمات المعروفة في الهيئات الدولية.

المصدر: وكالة الانباء والمعلومات(وفا) ٢٠٢١/٩/٢٤

المجلس الوطني: خطاب السيد الرئيس أعاد القضية الفلسطينية لحاضنتها القانونية والسياسية

قال المجلس الوطني الفلسطيني: إن خطاب السيد الرئيس محمود عباس أعاد القضية الفلسطينية الى جذورها القانونية وحاضنتها السياسية في الامم المتحدة، وفق الأسس التي حددتها بشأن قيام الدولة الفلسطينية وفق القرار ١٨١، وعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وممتلكاتهم وفق القرار ١٩٤.

ودعا المجلس الوطني في تصريح صحفي أصدره رئيسه سليم الزعنون بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٥، القوى والفصائل للبناء على ما جاء في خطاب السيد الرئيس محمود عباس امام الجمعية العامة للأمم المتحدة، لإنجاز المصالحة الوطنية وتجسيد الوحدة الوطنية الشاملة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا.

وأكد المجلس الوطني أن ما ورد في خطاب السيد الرئيس يضع العالم ومؤسساته وفي مقدمتها الامم المتحدة عند مسؤولياتهم وواجباتهم التي تخلفوا عن القيام بها بتنفيذ قراراتها بإنهاء الاحتلال وعودة اللاجئين وتجسيد قيام دولة فلسطين ذات السيادة الناجزة وعاصمتها القدس المحتلة وفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.



الزعنون: شرعية الرئيس محمود عباس مستمدة من شعبه ومن مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية

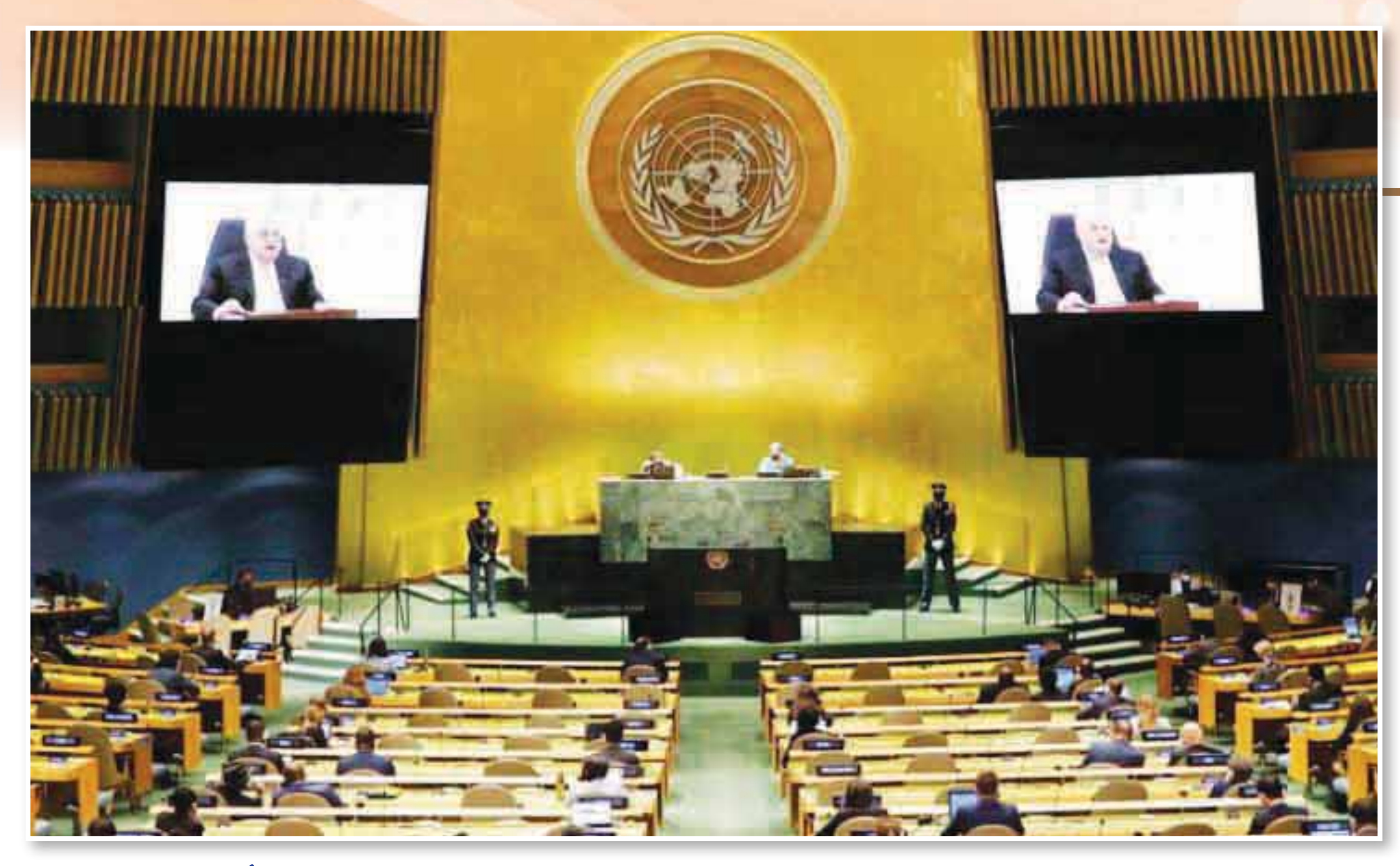
قال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون «إن شرعية رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير محمود عباس، مستمدة من شعبنا الفلسطيني، ومن مؤسسات منظمة التحرير، الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا».

وأضاف الزعنون في تصريح صحفي، صدر عنه بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٢، أن شرعية سيادته تستند إلى شرعية نضالية وطنية عمّدها وإخوته ورفاقه وأبناء شعبه، دفاعا عن الحقوق الوطنية المشروعة في العودة والحرية والاستقلال.

وأبدى استهجانه واستنكاره الشديدين لهذه اللغة الغريبة وغير المسؤولة والدخيلة على تقاليد العمل الوطني الفلسطيني، خاصة أنها تكررت أكثر من مرة في أوقات صعبة وحرجة بهدف التشكيك بالشرعية والتمثيل الفلسطيني في المحافل الدولية، وهي كذلك تتزامن مع تصعيد وهجوم مسعور من الاحتلال الإسرائيلي وقادته على قيادة شعبنا، وعلى رأسها سيادته، الذي يستعد للتحدث باسم شعبنا والقضية الفلسطينية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ودعا الزعنون تلك الجهات للكف عن تلك اللغة الخطيرة التي لا تخدم سوى أعداء شعبنا، وتسعى لزرع بذور الفتنة والفوضى في الساحة الفلسطينية، وإلحاق الضرر البالغ بالقضية الفلسطينية، في الوقت الذي يتّحدُ فيه العالم مؤيدا لحقوق شعبنا، ومُديناً لسياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي ضد الحقوق الفلسطينية في تقرير المصير، والعودة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها مدينة القدس استنادا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وطالب الزعنون بضرورة استثمار الجهود الوطنية من كافة القوى والفصائل لإنهاء الانقسام، وتحقيق الوحدة الوطنية، في إطار منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا، وحشد الطاقات الوطنية للدفاع عن المشروع الوطني في مواجهة محاولات الاحتلال المستميتة، ومخططاته العلنية، والسرية، لضرب أسس هذا المشروع الذي ضحى من أجله مئات الآلاف من الشهداء والجرحى والأسرى.



خطاب الرئيس الفلسطيني يمثل استراتيجية الحد الأدنى

د. فوزي علي السمهوري/عضو المجلس الوطني

حظي خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس امام الجمعية العامة للأمم المتحدة بإهتمام بالغ ليس على الصعيد الفلسطيني فحسب بل على الصعد العربية والإسلامية والعالمية لما حمل من مضامين سياسية ووطنية بمرجعيتها التاريخية والحقوقية والقانونية جسدت وتجسد حق الشعب الفلسطيني بوطنه التاريخي وبحقوقه الأساس التي تم ويتم انتهاكها من قبل عدو استعماري لم يشهد العالم مثيلا لجرائمه على مدار قرن من الزمن.

يكتسب خطاب رئيس دولة فلسطين السيد محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والسبعين أهمية خاصة من حيث: التوقيت و المضمون والمكان.

من حيث التوقيت

يأتي خطاب الرئيس في ظل مرحلة لم تنته معها مؤامرات المعسكر الإسرائيلي اليميني المتطرف فكرا وعملا من محاولات العمل على تصفية القضية الفلسطينية كما تستشري فيها جرائم سلطات الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي من أعمال قتل وتدمير وهدم منازل ومصادرة أراض وانتهاكات صارخة للمدن والقرى وللمقدسات الإسلامية والمسيحية خاصة في القدس والخليل وبيت لحم تتطلب التصدي لهذه التحديات ولحالة الاستعصاء التي تمر بها القضية الفلسطينية وتحول دون حلها نتيجة:

- الموقف المتعنت لسلطات الاحتلال الإسرائيلي الاستعمارية الرافض للانصياع إلى ميثاق ومبادئ وقرارات الأمم المتحدة كمرجعية للاتفاق على جدول زمني لإنهاء احتلاله الاستعماري لأراضي الدولة الفلسطينية المعترف بها دوليا تنفيذا للقرارات الدولية.
- غياب إرادة دولية ضاغطة على الكيان الاستعماري الإسرائيلي لإلزامه بتنفيذ كافة القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وعلى رأسها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٧٣ الذي اشترط لقبول عضوية إسرائيل تنفيذ القرارين ١٨١ و١٩٤.

من حيث المضمون

عكس الخطاب الإستراتيجي لرئيس دولة فلسطين السيد محمود عباس امام الجمعية العامة للأمم المتحدة الإستراتيجية الفلسطينية للعمل مع المجتمع الدولي للاضطلاع بدوره تجاه شعب دولة فلسطين لتمكينه من ممارسة حقه بتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف عملا بميثاق الأمم المتحدة ومبادئها وأهدافها وتنفيذا لكافة القرارات الدولية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية بعد أن بقيت حبيسة الأدراج نتيجة لسياسة الانحياز الأمريكي للعدوان الاستعماري الإسرائيلي ومحاولة فرض نتائجه على الأرض كامر واقع.

من حيث المكان

كما يكتسب الخطاب أهمية خاصة كونه يخاطب دول العالم المجتمعة في دورتها العادية ٧٦ تحت مظلة الأمم المتحدة.
اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة ليس مهرجانا خطابيا



استعراضيا وإنما تجتماع يهدف الى تقييم واستعراض الأوضاع الإقليمية والعالمية على صعد مختلفة لسنة مضت على اقل تقدير ولرسم إستراتيجية عمل لسنة قادمة كفيلة بالتعامل مع التحديات ووضع الخطط اللازمة الكفيلة بمعالجتها وحلها ببذل الجهود الفاعلة والرادعة لترسيخ الازدهار والأمن والسلم الدوليين ولردع الدولة المارقة التي تمثل إسرائيل نموذجا لما يمثله الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وما ترتكبه من جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية ومن مختلف اشكال الجرائم بحق ابناء الشعب الفلسطيني خلافا لميثاق ومبادئ الأمم المتحدة التي يفترض أن تمثل المظلة الآمنة لدول وشعوب العالم دون تحيز أو نتقائية.

الإستراتيجية الفلسطينية

تمثل الاستراتيجية الفلسطينية الحد الأدنى من آمال وطموح الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وتمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى مدنهم وقراهم التي طردوا منها عنوة عام ١٩٤٨.

فالإستراتيجية مبنية على عدد من المحاور والعناصر منها:

أولا: أساس وجذور الصراع.

ثانيا: حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والقانونية والحقوقية والوطنية.

ثالثا: مسؤولية الدول الكبرى بين زرع الصراع الفلسطيني مع الكيان الاستعماري الإسرائيلي وحل الصراع.

رابعا: أسس الحل.

أساس وجذور الصراع

لم يكن استهلال رئيس دولة فلسطين السيد محمود عباس خطابه بالتأكيد على اساس وجذور الصراع العربي الفلسطيني مع كيان وسلطات الاحتلال الاستعماري الإحلالي الإسرائيلي القائم منذ ٧٣ عاما عبثيا وإنما يعني ذلك حسب قراءتي توجيه رسالة بالغة الوضوح والأهمية للعالم عامة وللدول دائمة العضوية بمجلس الأمن خاصة بأن إقامة الكيان الاستعماري الإحلالي الإسرائيلي الناجم عن إصدار القرار الدولي رقم ١٨١ والذي اشار له الرئيس في سياق ومضمون الخطاب الإستراتيجي.. ذلك القرار الذي تمكنت بريطانيا وحلفاؤها من انتزاعه بموافقة أغلبية بسيطة من أعضاء الجمعية العامة عبر اتّباع سياسة الترغيب والترهيب اسس واسفر عن حالة من عدم الاستقرار الإقليمي منذ عام ١٩٤٨.

وعلى الرغم من ان ذلك القرار الظالم أبقى للشعب الفلسطيني صاحب الأرض والوطن ٤٤٪ من مساحة وطنه التاريخي إلا أن الدول الاستعمارية خدمة لمصالحها الاستعمارية عمدت إلى التنكر لحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة في رسالة بتحميل المجتمع الدولي المسؤولية الكاملة لنكبة الشعب الفلسطيني بتخليه عن تنفيذ الشطر الثاني بتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة بل على النقيض من ذلك ساهمت تلك القوى الاستعمارية بتمكين العصابات الصهيونية الإرهابية المسلحة بدعم بريطاني من حتلال واستعمار نصف مساحة الدولة الفلسطينية المحددة مساحتها وفق نص القرار ١٨١.

كما تضمنت الرسالة ايضا وفق تقديري تحميل الدول الكبرى المسؤولية الكاملة عن دعم استمرار الاستعمار الإسرائيلي لفلسطين أرضا وشعبا ذلك الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي الذي توسع ليشمل كامل ارض فلسطين التاريخية إثر عدوان حزيران عام ١٩٦٧.

بناء على ما تقدم فإننا نخلص الى ان قرار تقسيم فلسطين اسس وشرعن بقرار غير مسبوق السطو على ارض شعب فلسطين لصالح مجموعات جيء بها من اصقاع العالم بلا رابط بينها سوى الدين في نهج يتناقض كليا مع مبادئ وميثاق الأمم المتحدة مؤسسة في ذلك لصراع ممتد لم ينته منذ ٧٣ عاما ونيف سيبقى يهدد الأمن والسلم الإقليمي والدَولي في حال عدم اضطلاع الدول الكبرى بواجباتها دون تأخير بالعمل على إلزام سلطات الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي بإنهاء إستعمارها لاراض الدولة الفلسطينية المعترف بها دوليا وتمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة الى مدنهم وقراهم تنفيذا للقرارات الدولية.

هذه العودة إلى أساس وجذور الصراع العربي الفلسطيني مع الكيان الاستعماري الإحلالي الإسرائيلي وعرضها أمام المجتمع الدولي في الاجتماع الدوري السنوي إنما يعني تحميل المجتمع الدولي قويها وضعيفها كبيرها وصغيرها مسؤولية الإنتصار الفعلي ومغادرة الدعم النظري لحق الشعب الفلسطيني بالحرية والإستقلال وتقرير المصير وتمكينه من إقامة دولته المستقلة تجسيدا لهيبة الأمم المتحدة وإعمالا لأهدافها بترسيخ الأمن والسلم الدوليين وترجمة لحق الشعوب بتقرير المصير وتصفية الاستعمار وتكفيرا عن جريمة دول استعمارية بغطاء اممي إنشاء كيان إسرائيل العدواني العنصري الاستعماري على أرض فلسطين الذي مثل ويمثل مصدرا ونموذجا لإرهاب الدول الذي يتطلب محاربته دوليا جنبا إلى جنب مع محاربة الإرهاب.

حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه

الشعب الفلسطيني وحيدا من بين شعوب العالم يعيش محروما من التمتع بحقوقه الأساس بالحرية والاستقلال وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس نتيجة لقرار استعماري بريطاني فرنسي أنتج كيانا استعماريا إرهابيا إحلاليا عنصريا يحتل ويستعمر فلسطين ويتبجح بعنجهية بالإعلان المستمر عن رفضه إنهاء استعماره لدولة فلسطين المعترف بها دوليا تلك العنجهية المستمدة من طبيعته العدوانية ومن الدعم والانحياز الأمريكي وحلفاءه من دول مهيمنة على مفاصل القرار الدولي تتحمل كامل المسؤولية الأخلاقية والسياسية والحقوقية عن:

- إدامة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي.
- حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الاساس.
- العجز لغياب الإرادة الجادة بحماية الشعب الفلسطيني من جرائم سلطات الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي.
- غياب الارادة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بإلزامه لتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية إعمالا وتنفيذا للقرارات الدولية ولأحكام الاتفاقيات والعهود الدولية.

بناء على ما تقدم يمكن فهم أهمية ما تضمنه خطاب رئيس دولة فلسطين محمود عباس في الامم المتحدة من تأكيد ثابت راسخ على حق الشعب الفلسطيني بالنضال حتى نيل حقوقه ودحر الاحتلال الإسرائيلي الإستعماري.

مسؤولية الدول الكبرى عن حل الصراع

يتبادر إلى الذهن لماذا يتم تحميل المجتمع الدولي عامة والدول الكبرى دائمة العضوية بمجلس الأمن مسؤولية حل الصراع العربي بعنوانه الفلسطيني مع الكيان الاستعماري الإسرائيلي العنصري؟

الإجابة ببساطة تتمثل وفق قراءتي إلى عوامل عديدة منها:

أولا: اضطلاعا بواجباته بترسيخ الأمن والسلم الدوليين عملا بمبادئ الأمم المتحدة وميثاقها.

ثانيا: فرض هيبة الأمم المتحدة التي تعني اتخاذ كافة الإجراءات لضمان تنفيذ جميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن بغض النظر عن الفصل الصادرة بموجبه.

ثالثا: تتحمل الدول الكبرى بتحالفها مع بريطانيا المسؤولية بارتكاب جريمة زراعة وإنشاء الكيان الاستعماري الإحلالي الإسرائيلي على ارض فلسطين ورفده بعناصر القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية التي مكنته بالدعم المطلق والانحياز الاعمى للإدارات الأمريكية المتعاقبة والتي بلغت ذروتها إبان عهد الرئيس ترامب بتحدس إرادة المجتمع الدولي برفض تنفيذ قراراته الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني بالتحرر وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

ازدواجية الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن وعدم متابعة جادة لإلزام سلطات الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي بإنهاء استعماره الإحلالي لدولة فلسطين والعزوف عن تأمين الحماية للشعب الفلسطيني الذي تعرض ويتعرض لأعتى أشكال الجرائم والعقوبات الجماعية التي تصنف وفق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية شكل الحافز لسلطات الإحتلال الإسرائيلي للمضي بالعمل على تأبيد إستعماره والتبجح بالإعلان عن رفضه الإذعان بتنفيذ القرارات الدولية وعلى رأسها القرارات ٢٧٣ و٦٧/ ١٩/ ٢٠١٢ وقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦ بتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

هذه العنجهية والشعور بالسادية على المجتمع الدولي ما كانا لولا تمكين الكيان الاستعماري الإسرائيلي من الإفلات من كافة اشكال المساءلة والعقاب وفقا لميثاق الأمم المتحدة وعملا بالقوانين الدولية.

تبعا لما تقدم وتجسيدا لمبدأ قوة الحق ونبذا لمبدأ حق القوة تقع المسؤولية الأولى والكبرى بأبعادها العسكرية والسياسية والقانونية والحقوقية على الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن بما تتمتع به من صلاحيات تنفيذية تخولها وتمكنها من استخدام القوة لفرض تنفيذ القرارات الدولية وإلزام سلطات الإحتلال الإسرائيلي بإنهاء احتلالها الإستعماري لأراضي الدولة الفلسطينية والكف عن ارتكاب جرائمها وإنتهاكاتها بحق فلسطين ارضا وشعبا احتراما وتنفيذا لمبادئ الأمم المتحدة وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللعهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تحظر احتلال اراضي دولة اخرى بالقوة وتدعو لتصفية الاستعمار وآخره الاستعمار الإسرائيلي لارض الدولة الفلسطينية المحتلة والمعترف بها دوليا.

أسس الحل

حل الصراع العربي الفلسطيني بين وواضح لمن لا يغمض عينيه ولمن يؤمن صادقا بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة والعهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية وليست لاتخاذها شعارات لذر الرماد في عيون الغالبية العظمى من دول العالم.

الحل وبعد الفشل الذريع على مدار عقود بإنهاء الاستعمار الإسرائيلي عبر الحديث مع قادة صهاينة غارقين في جرائمهم وعنصريتهم آن الأوان للانتقال الى مربع جديد بآلية جديدة لتنفيذ الإستراتيجية التي عرضها رئيس دولة فلسطين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة المستندة إلى منظومة الشرعة الدولية:

- أن يبادر امين عام الأمم المتحدة بالدعوة إلى مؤتمر دولي للاتفاق على جدول زمني ملزم لسلطات الاحتلال الإسرائيلي لإنهاء للحتلال الإسرائيلي الاستعماري العنصري لدولة فلسطين خلال فترة زمنية لا تتجاوز السنة تحت طائلة فرض العقوبات والعزل إقليميا ودوليا.
- تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٧٣ الذي شترط لقبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة تنفيذ قراريها رقم ١٨١ و١٩٤ اللذسن يكفلان إقامة دولة عربية فلسطينية وتمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة لمدنهم وقراهم والتعويض عن الضرر المادي والنفسي الذي لحق بهم.
- التأكيد على الاعتراف بعضوية دولة فلسطين بناءا على قرار مجلس الأمن بقبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة استنادا إلى قرار التقسيم رقم ١٨١ الذي يعني تلقائيا الاعتراف بدولة فلسطين.
- تأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني من الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية تنفيذا للقرارات الدولية إلى حين إستكمال انسحاب القوات الاستعمارية الإسرائيلية من كامل أراضي الدولة الفلسطينية وتجسيد استقلالها وسيادتها على ارجائها.

حتمية التاريخ تؤكد على زوال العدوان بأشكاله وعلى هزيمة ودحر الإستعمار وإن طال الزمن.

الشعب الفلسطيني لن يستسلم وسيناضل بكافة الوسائل حتى النصر والتحرير. ولن تقف القوة العسكرية الغاشمة حائلا أمام تحقيق مشروعه النضالي الوطني بقيادة حركة فتح العمود الفقري لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني نحو الحرية والإستقلال وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وتمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى مدنهم وقراهم التي طردوا منها عنوة عام ١٩٤٨. إرادة الشعوب لا تقهر وستنتصر بإذن الله.



أكد دعمه لخطة السلام التي أطلقها الرئيس في الأمم المتحدة القاهرة

البرلمان العربي يدعو لتشكيل لجنة تقصي حقائق دولية لزيارة سجون الاحتلال والوقوف على الانتهاكات فيها

دعا البرلمان العربي، إلى تشكيل لجنة تقصي حقائق دولية لزيارة السجون الإسرائيلية والوقوف على الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى، خاصة المضربين عن الطعام.

وشدد البرلمان في ختام أعمال الجلسة العامة الأولى لدورة الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الثالث برئاسة رئيس البرلمان، عادل العسومي، التي انعقدت في القاهرة خلال الفترة ١٢-١٦/١٠/٢٠٢١على ضرورة التحقيق في احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين وعدم تسليمها لذويهم، باعتباره عملا غير مشروع إنسانيا وقانونيا وجريمة تستوجب المتابعة والعقاب، حيث ما يزال الاحتلال يحتجز ٦٨ جثمانا منذ عام ٢٠١٦، و٢٥٤ بمقابر الأرقام الجماعية.

ومثّل المجلس الوطني الفلسطيني في الجلسة الحضورية، عضو المجلس الوطني نائب رئيس لجنة فلسطين بالبرلمان العربي، عزام الأحمد، وأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني صخر بسيسو، كايد الغول، وصالح ناصر.

ودعا البرلمان العربي برلمانات العالم والبرلمانات الإقليمية والاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات حقوق الإنسان، إلى التحرك العاجل لإنقاذ حياة الأسرى والمعتقلين، وبرلمانات الدول الأطراف في اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة لعام ١٩٤٩، وحث حكوماتهم على عقد مؤتمر عاجل لبحث قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

وأكد البرلمان دعمه لخطة السلام التي أطلقها الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة وأعاد طرحها في الجمعية العامة للأمم المتحدة، داعيا الأمم المتحدة والأطراف الدولية المعنية لرعاية ودعم عقد مؤتمر دولي للسلام والمفاوضات الجادة لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس قرارات الأمم المتحدة والمرجعيات الدولية المعتمدة واتفاقية السلام العربية لعام ٢٠٠٢ نصا وروحا وتسلسلا.

وشدد على دعمه الكامل لجميع قرارات وتحركات القيادة الفلسطينية بشأن مواجهة تهجير المقدسيين قسرا من منازلهم في الشيخ جراح، وبطن الهوى، وسلوان، وحي البستان، وباب العامود وكافة أحياء مدينة القدس والحفاظ على الوضعية القانونية لمدينة القدس ورفض أي محاولات للانتقاص من السيادة الفلسطينية عليها.

ودعا البرلمان العربي الإدارة الأميركية إلى احترام تعهداتها والبدء في التطبيق العملي لإعادة فتح القنصلية الأميركية في مدينة القدس باعتبارها خطوة هامة لإعادة تصحيح المسار وتعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة ودولة فلسطين، وإعادة فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن.

وأعلن البرلمان رفضه القرار الصادر عن إحدى محاكم القوة القائمة بالاحتلال إسرائيل، القاضي دون وجه حق بالسماح

للجماعات اليهودية المتطرفة بأداء الصلوات في باحات الأقصى، مطالبا المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات العاجلة لوقف مثل هذه القرارات وإيقاف أثرها حاليا وفي المستقبل.

وطالب البرلمان العربي الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الإقليمية والدولية برفض قوانين العنصرية التي تقرها الكنيسيت الإسرائيلية ومنها ما تمت إعادة العمل به مثل سحب بطاقات الهوية من المقدسيين في القدس المحتلة أو خارجها واستئناف العمل بما يسمى قانون أملاك الغائبين وقانون التسوية للأراضي في القدس.

وأدان إعاقة إسرائيل للاستحقاق الديمقراطي للفلسطينيين بوضع العراقيل أمام إجراء الانتخابات الفلسطينية وعدم الالتزام بالاتفاقيات الموقعة بشأن ضمان اجرائها في مدينة القدس، مطالبا الأمم المتحدة بإزالة العراقيل أمام إجراء الانتخابات العامة في أسرع وقت ممكن وفي جميع الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس لضمان تمثيل الشعب الفلسطيني وتمكينه من اختيار ممثليه.

ورحب البرلمان العربي بتحقيق المحكمة الجنائية الدولية في جرائم إسرائيل بفلسطين، داعيا إلى ضرورة الاعتراف الفوري بدولة فلسطين، كما أشاد بتصويت اعضاء المؤتمر السنوي العام لحزب العمال البريطاني، وحزب الوطنيين الأحرار على قرار يؤيد استخدام العقوبات ضد إسرائيل بسبب النكبة المستمرة في فلسطين والهجوم المتعمد على المسجد الأقصى وتهجير السكان من الشيخ جراح والحرب على غزة.

ورفض الإجراء الأحادي المخيب للآمال الذي اتخذه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي باستلام أوراق اعتماد سفير القوة القائمة بالاحتلال إسرائيل لدى أثيوبيا وإعادة إسرائيل كعضو مراقب والذي يضرب بعرض الحائط مبادئ وقيم ومواقف الاتحاد الأفريقي بشأن القضية الفلسطينية ويكافئ دولة الاحتلال التي ترتكب جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية بحق الشعب الفلسطيني.

وطالب البرلمان العربي، البرلمان الأفريقي والدول الأفريقية الصديقة برفض هذا الإجراء الذي يتعارض مع علاقات الشراكة وتاريخ النضال المشترك لنيل الاستقلال ومحاربة سياسات الفصل العنصري "الأبرتهايد"، مؤكدا استمراره في خطة تحركه والقيام بزيارات رسمية للدول والمنظمات الأفريقية لمواجهة التغلغل الإسرائيلي في قارة إفريقيا الذي يستهدف الأمن القومي العربي.

ودعا الأمم المتحدة إلى عمل لجنة تقصي الحقائق الدولية للتحقيق في جرائم القوة القائمة بالاحتلال إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وإزالة اي عقبات تضعها القوة القائمة بالاحتلال أمامها، وتفعيل لجان الصداقة التي انشئت من قبل البرلمان العربي، خاصة مع الدول الأوروبية وأفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية من أجل كسب مزيد من الدعم اللازم للقضية الفلسطينية.

وأكد البرلمان العربي ضرورة إتمام المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام الذي أضر بالقضية الفلسطينية.

وطالب برلمانات الدول الأوربية بضرورة الطلب من حكوماتهم استكمال الاعتراف بدولة فلسطين التي أصبحت عضوا مراقبا في الأمم المتحدة، وأدان ما تقوم به إسرائيل في مدينة الخليل من إجراءات لفرض تهويد الحرم الإبراهيمي، وما تقوم بتنفيذه من عمليات حفر في محيط الحرم بدعم انشاء مصعد كهربائي للمستوطنين والاستيلاء على ساحاته ومرافقه والاستيلاء على ساحات جديدة من أرضه الوقفية.

ودعا إلى وقف الإجراءات الإسرائيلية العدائية، والمشاريع الاستيطانية، خاصة ما يجري تنفيذه على أرض مطار قلنديا شمال القدس المحتلة، ومشاريع وادي السيليكون، ومدينة داوود، والقطار الهوائي للمستوطنين، وتسوية العقارات الفلسطينية، التي تهدف لسلب المزيد من الأراضي والعقارات الفلسطينية وهدم المنشآت الاقتصادية وفرض ضرائب باهظة على المواطنين المقدسيين.

وأكد البرلمان العربي مجددا مطالبة الأمم المتحدة بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الذي يدافع عن حقوقه المشروعة في أرضه تنفيذا لقرار الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٨ ورفع الحصار عن قطاع غزة والبدء في إعادة إعمار ما دمره الاحتلال.

وأدان مواصلة قوات الاحتلال الاعدامات الميدانية والمجازر الدموية وكافة الممارسات التي تنتهجها حكومة الاحتلال ومنها جريمتا جنين والقدس واغتيال ٥ مواطنين الشهر الماضي.

ودعا البرلمان العربي، الدول العربية إلى إطلاق حملة لتقديم الدعم المالي والرسمي والشعبي اللازم لمساعدة الشعب الفلسطيني والطلب من جامعة الدول العربية التحرك لدى الحكومات العربية لتنفيذ التزاماتها في قرار قمة بيروت لعام ٢٠٠٢ فيما يتعلق بالدعم المالي لمنظمة التحرير والتمسك بمبادرة السلام العربية نصا وروحا وتسلسلها وتفعيل شبكة الأمان المالية للسلطة الفلسطينية التي أقرها القادة العرب وأكدوا عليها في اجتماعاتهم اللاحقة.

وأشاد بجهود الملك عبد الله الثاني صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف في الدفاع عن المقدسات وحمايتها، وتجديد رفض كل محاولات القوة القائمة بالاحتلال المساس بهذه الرعاية والوصاية الهاشمية، والدور الأردني في رعاية وحماية وصيانة المقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس، في إطار الرعاية والوصاية الهاشمية التاريخية، التي أعاد التأكيد عليها الاتفاق الموقع بين الملك عبد الله الثاني والرئيس محمود عباس، والتعبير عن دعم دور إدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى الأردنية في الحفاظ على الحرم ضد خروقات واعتداءات القوة القائمة بالاحتلال واعتبارها الجهة القانونية الحصرية والوحيدة في إدارة جميع شؤون المسجد الأقصى والحرم القدسي الشريف.

وأدان رئيس لجنة فلسطين النيابية في مجلس النواب الأردني محمد الظهراوي، ما يجري في الأراضي الفلسطينية من انتهاكات وعدوان سافر، مؤكدا أن إسرائيل تريد أن تقسم القدس وتريد السيطرة على الشيخ جراح للموقع الجغرافي المميز.

وطالب أعضاء البرلمان العربي بضرورة أن يكون لهم دور في هذه المرحلة الحاسمة لان إسرائيل ستتمادى بالكثير طالما هناك صمت.

وأكد عدد من أعضاء البرلمان ضرورة إنقاذ الشعب الفلسطيني قبل فوات الأوان في ظل ما يجري له من مذابح مستمرة، وضرورة التواصل مع البرلمانات الدولية لفضح ما تقوم به إسرائيل ضد شعب أعزل.

يذكر أن جميع أعضاء البرلمان العربي، والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، ورئيس البرلمان عادل العسومي، توشحوا خلال الجلسة الطارئة بالكوفية الفلسطينية تضامنا مع شعبنا وقضيته.

المجلس الوطني يشارك في حفل تنصيب رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم رئيساً فخرياً للاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب

شارك المجلس الوطني الفلسطيني ممثلا بعضوي المجلس جهاد أبو زنيد وسالم ابو لغد في احتفالية الاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب بمناسبة قرار الجمعية العمومية للاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب بالإجماع تنصيب رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم رئيسا فخريا للاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب وذلك في العاصمة الكويتية الكويت، برفقة رئيس جمعية الكشافة الفلسطينية وعضو المجلس الوطني أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح الفريق جبريل الرجوب والاخ صخر حميد المفوض الدولي لكشافة ومرشدات فلسطين

وشمل الاحتفال تنصيبا بإجماع عربي من كافة الدول أعضاء الاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب وذلك بناء على توصية مقترحة مقدمة من عضوي الاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب عضوي المجلس الوطني الفلسطيني د.أحمد ابو هولي وجهاد ابوزنيد.

وشارك في الاحتفال ممثلو البرلمانات العربية من السعودية والاردن ومصر والبحرين وليبيا والسودان والإمارات وسلطنة عمان وفلسطين والكويت ولبنان وسوريا والعراق واليمن والمغرب والجزائر وموريتانيا.

فيما قدم وفد فلسطين دروعا تقديرية لمواقف الغانم الثابتة مع القضية الفلسطينية باعتباره النموذج العربي المطلوب فلسطينيا في إطار البعد العربي والإسلامي للقضية الوطنية الفلسطينية باعتبارها القضية الأولى المركزية. ومن بينها درع المجلس الوطني الفلسطيني، وكتاب السيرة والمسيرة من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني.

وتخلل البرنامج الذي انطلق في الفترة من ٣ الى ١٧ اكتوبر ٢٠٢١ زيارة مقر مجلس الأمة الكويتي والالتقاء برئيس



مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم بصحبة الدكتور عبد الله الطريجي رئيس الاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب.

وأقيم حفل شهده مسرح جمعية المرشدات الكويتية بحضور الغانم تخللته كلمة رؤساء الجمعيات الكشفية العربية ألقاها سيادة الفريق جبريل الرجوب رئيس جمعية الكشافة الفلسطينية الذي بدوره وجه دعوة رسمية للاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب لزيارة فلسطين خلال ديسمبر القادم.

واستقبل معالي وزير الخارجية بدولة الكويت الشقيقة وفد البرلمانيين العرب.

وزار الوفد كلاً من جمعية المحامين الكويتية والجمعية الكويتية للبرامج النسائية والثقافية أصحاب مبادرة "كويتيين لأجل القدس".





المجلس الوطني الفلسطيني

يشارك في المؤتمر العالمي لرؤساء برلمانات العالم في فيينا

شارك المجلس الوطني الفلسطيني، بمؤتمر رؤساء البرلمانات في العالم بتنظيم من الاتحاد البرلماني الدولي، في العاصمة النمساوية فيينا خلال الفترة ٦-٩/٩/٢٠٢١ بوفد ترأسه عضو المجلس الوطني عزام الأحمد، وعضوية أعضاء المجلس بلال قاسم، وعمر حمايل، ومنذر مرعي، والإداري بالوفد بشار الديك.

وناقش المؤتمر، مجموعة من القضايا والمحاور المتصلة بالتنمية المستدامة وتداعيات جائحة كورنا على الاقتصاد العالمي، وغيرها من القضايا المدرجة على أعماله.

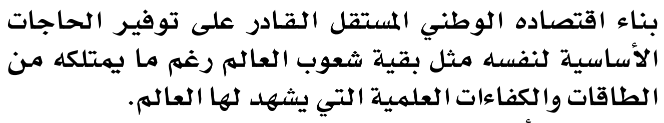
وقال رئيس الوفد الفلسطيني عزام الأحمد خلال كلمته امام المؤتمر في محور التنمية المستدامة وأثرها على النمو الاقتصادي التي نقل خلالها تحيات رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأخ سليم الزعنون، إن التنمية المستدامة تتعارض وتتناقض مع استمرار وجود الاحتلال، فكيف إذا كانت السلطة القائمة بالاحتلال تتجاهل القوانين والمواثيق الدولية وقرارات الشرعية الدولية وتنتهكها بشكل متواصل وتقوم بسرقة الثروات الطبيعية وخاصة المياه ومصادرة الأراضي وحرق وتدمير المزارع لصالح التوسع الاستيطاني، إضافة الى محاولات التغيير الديمغرافي من خلال التطهير العرقي والقيود على الأنشطة الاقتصادية وحجز أموال الشعب الفلسطيني ومصادرة ما يحلو لها أن تصادره.

وأضاف: ان التنمية المستدامة ضرورية لكافة شعوب العالم، فهي مترابطة بين كل البلدان، وفي ظل الازمات المتلاحقة يزداد تحقيقها صعوبة في ظل التلوث البيئي وتغير المناخ، والقيود التي فرضتها جائحة كوفيد – ١٩ خلال السنتين الأخيرتين على النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وصعوبة التنقل.

وأكد الأحمد أن تلك التحديات هي قاسم مشترك بين شعوب كوكبنا بمن فيها الشعب الفلسطيني الذي يعاني إضافة إلى ذلك من استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضي دولة فلسطين العضو المراقب في الأمم المتحدة وفق قرار رقم ٦٧/١٩ لعام ٢٠١٢.

وتابع: ان بعض الدول المساندة للسلطة القائمة بالاحتلال تمنع الدول المانحة من تقديم الدعم المالي للشعب الفلسطيني، موضحا ان الشعب الفلسطيني في ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي وانتهاكاته المتواصلة لا يمكنه





بناء اقتصاده الوطني المستقل القادر على توفير الحاجات الأساسية لنفسه مثل بقية شعوب العالم رغم ما يمتلكه من الطاقات والكفاءات العلمية التي يشهد لها العالم.

وختم الأحمد كلمته بالقول: إننا نتطلع اليكم وللمجتمع الدولي ومؤسساته كافة لتحمل المسؤولية ومساعدة شعبنا في التحرر والاستقلال وإنهاء الاحتلال والبناء والتنمية التي توفر الحياة الكريمة لأطفالنا والاجيال القادمة وتحقيق التنمية المستدامة لنعيش بأمن وسلام جنبا الى جنب مع شعوب العالم كافة.

من جهة أخرى، شارك الأحمد في الاجتماع التشاوري لرؤساء البرلمانات والوفود البرلمانية العربية المشاركة في مؤتمر فيينا بتاريخ ٢٠٢١/٩/٦ برئاسة رئيس الاتحاد البرلماني العربي صقر غبّاش، وناقش الاجتماع عددا من القضايا البرلمانية على المستويات العربية والاقليمية والدولية وسبل تنسيق المواقف والجهود البرلمانية العربية خدمة لقضايا الأمة العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الأولى.

كما اجتمع رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني المشارك في اجتماع المؤتمر العالمي لرؤساء برلمانات العالم المنعقد في فيينا، عزام الاحمد بتاريخ ٢٠٢١/٩/٨ في مقر البرلمان النمساوي برئيسة لجنة الشرق الأوسط رئيسة الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي السيدة كاترينا كوفاروفيش بمشاركة السيد خرفتس ادلينجر رئيس جمعية الصداقة العربية النمساوية.

وأطلع الاحمد الجانب النمساوي على تطورات الاوضاع في فلسطين وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من معاناة جراء الاحتلال الاسرائيلي واعمال القمع والقتل الوحشية التي تمارسها العصابات الارهابية الاستيطانية تحت حماية قوات الاحتلال وتدمير بيوت المواطنين وتهجيرهم قسرا منها وتخريب وحرق مزارعهم لصالح مشروع التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، والتصدي والصمود الذي يواجه به ابناء الشعب الفلسطيني هذه الاعمال والسياسات العدوانية التي تتم تحت السلطة القائمة بالاحتلال التي تتنكر وتنتهك كل المواثيق والقوانين الدولية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

كما جرى نقاش حول الدور الذي بالامكان ان تقوم به دول الاتحاد الاوروبي لدعم جهود احياء عملية السلام في الشرق الاوسط.

وأكد الاحمد أنه لا بد اولاً أن تقوم دول الاتحاد الأوروبي جميعها بالاعتراف بالدولة الفلسطينية ما دامت تنادي بحل الدولتين.

بدورها، عبرت السيدة كاترينا عن عدم ارتياحها من السياسة الخارجية للحكومة النمساوية وخاصة تجاه القضية الفلسطينية، مؤكدة على ضرورة التعاون والتنسيق المشترك حتى يكون لدول الاتحاد الاوروبي دور فاعل في عملية السلام في الشرق الاوسط.



كما دعا رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني عزام الأحمد، برلمانات العالم الى مكافحة إرهاب الدولة المنظم ومن يدعمه، والذي تمارسه السلطة القائمة بالاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، كونه أحد المسببات الرئيسية للإرهاب في المنطقة والعالم، وبصفته أعلى أشكال الإرهاب.

وأشار الأحمد في كلمته، امام القمة البرلمانية العالمية الأولى بشأن مكافحة الإرهاب بتاريخ ٢٠٢١/٩/٩، إلى ممارسات إسرائيل وإرهاب الدولة الذي ترتكبه ضد شعبنا الفلسطيني ومقدساته، كما حصل في إحراق المسجد الأقصى المبارك قبل ٥٢ عامًا والاقتحامات اليومية له، وحرق الكنائس كما حصل في كنيسة الطابغة في طبريا، ومحاولة إحراق كنيسة الجثمانية في القدس المحتلة على يد عصابات المستوطنين الإرهابية.

كما أشار إلى الإرهاب الإسرائيلي المتواصل ضد الأطفال والنساء والشيوخ، مستحضرًا إحراق الفتى محمد أبو خضير وعائلة الدوابشة، الذين احرقوا أحياءً على يد عصابة "تدفيع الثمن" الإرهابية، عدا عما تمارسه حكومة الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني من هدم للبيوت أو إجبار أصحابها على هدمها بأيديهم، وإحراق المزروعات وتقطيع الأشجار، وتهجير الفلسطينيين قسرًا من منازلهم ومصادرة أراضيهم.

وأوضح أن السلطة القائمة بالاحتلال تدعم وتشجّع وتموّل جماعات الإرهاب الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كجماعة "تدفيع الثمن" و"فتية التلال" ومنظمة "لاهافا الإرهابية" وغيرها من تلك الجماعات التي ترعرعت في أحضان ورعاية حكومات الاستيطان والتطرف الإسرائيلي.

وقال الأحمد إن مكافحة الإرهاب تبدأ أولا باجتثاث كافة مسبباته والعوامل التي أوجدته كالفقر والتطرف والتمييز العنصري والاضطهاد والاحتلال، داعيًا برلمانات العالم الى العمل سويًا لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حريته والعيش بأمن وكرامة في دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

مشاركة وفد المجلس في اجتماع فريق العمل المعني بالوثائق التنظيمية للجمعية البرلمانية الآسيوية

إعداد: خالد عياد- مستشار الوفد

عقد مكتب الجمعية البرلمانية الآسيوية اجتماعه الثاني، كما عقد فريق العمل بشأن تطوير الأنظمة الأساسية للجمعية البرلمانية الآسيوية اجتماعه الاول في مدينة ارغوب/ نشفهير التركية خلال الفترة ١٢- ١٣ أكتوبر ٢٠٢١، وشاركت وفود برلمانية من فلسطين والبحرين وإيران والكويت وتركيا في الاجتماع كأعضاء في مجموعة العمل، وكذلك شاركت في هذا الاجتماع وفود من إندونيسيا والأردن وباكستان والإمارات بصفتها "الدول المهتمة».

وتشكل وفد المجلس الوطني الفلسطيني من الإخوة:

١- الأخ عمر حمايل، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، رئيسا.
٢- الأخ مهند الأخرس، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، عضوا.
٣- الأخ خالد عياد، المستشار القانوني للمجلس.

جلسة الافتتاح

افتتحت الاجتماع السيدة عصمان اردوغان ممثلة رئيس الجمعية البرلمانية الاسيوية السيد مصطفى هشتوب رئيس البرلمان التركي، حيث تم الترحيب بالوفود المشاركة، ثم تلت ذلك كلمة ترحيبية من محافظ منطقة نشفهير ومن ثم كلمة السيد محمد رضا مجيدي الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية.

مجريات ومحاور الاجتماع

بعد الافتتاح تم إقرار جدول الأعمال من الوفود المشاركة، ومن ثم بدأ الاجتماع الثاني المغلق لمكتب الجمعية، وقد شاركت في هذا الاجتماع المغلق وفود برلمانية من البحرين وإيران وتركيا.

وبعد ذلك بدأ الاجتماع الأول لفريق العمل المعني بالوثائق القانونية، فقد تم أولا مناقشة آلية تسديد رسوم الاشتراك السنوي للدول الأعضاء في الجمعية، حيث تمت مناقشة ثلاث آليات للتسديد، فقد اقترح عدد من الوفود ومن ضمنها الوفد الفلسطيني أن تكون آلية التسديد بنظام الدفع المحدد، وقد تم التوافق ما بين الوفود على هذه الآلية. كما تم تأكيد قرار إعفاء فلسطين من الاشتراكات الى حين زوال الاحتلال الإسرائيلي.

ومن ثم تم البدء في مناقشة تعديلات ميثاق الجمعية المقدمة من ممثلي برلمانات الدول الأعضاء في فريق العمل المعني بالوثائق القانونية وذلك على المجرى التالي:

١- اتفاق الوفود على إبقاء المسمى «ميثاق الجمعية البرلمانية الآسيوية».
٢- فيما يتعلق بالديباجة التمهيدية للميثاق، فقد اقترح وفد فلسطين أن يتم وضع الديباجة والتي تشير الى التطور التاريخي للجمعية في الهامش مع العمل على اختصار النص الحالي، حتى لا يفهم ان هذا الميثاق الأول للجمعية وانما كان هناك ميثاق حكم اعمال الجمعية حتى تاريخه، وقد اعتمد الاجتماع هذا المقترح.
٣- المادة ١، تم اعتماد النص الأصلي «إنشاء جمعية برلمانية آسيوية»، وتم إلغاء الفقرة التي تليها لأنها تكرار لما جاء في ديباجة الميثاق، بناء على مقترح وفد فلسطين وتثنية باقي الوفود.
٤- المادة ٢، المتعلقة بمبادئ إنشاء الجمعية البرلمانية الآسيوية، حيث قدم عدد من الوفود تعديلات وإضافات على المبادئ، فقد قدم وفد فلسطين إضافة مبدأ ينص بالاعتراف بحق الشعوب في تقرير المصير والدفاع عنه.

فقد تم اعتماد الإضافة المقدمة من وفد فلسطين واقترح الوفد الفلسطيني بأن تترك صياغة هذا المقترح لرئاسة الاجتماع وللأمين العام، حيث ايدت معظم الوفود هذا المقترح من بينها الوفد الأردني والباكستاني والاندونيسي، وأيد وفد إيران هذا المقترح ولكن يجب أن لا يتعارض مع حق السيادة الوطنية ووحدة الأراضي للدول كون أن كل دولة لا تتكون من قومية واحدة وانما من عدة قوميات.

٥- المادة ٣، والمتعلقة بأهداف الجمعية البرلمانية الآسيوية، حيث قد عدد من الوفود تعديلات وإضافات على الأهداف، فقد قدم وفد فلسطين بإضافة هدفين:
أ - المساهمة في الدفاع عن حقوق الإنسان والقانون الدولي.
ب - التواصل مع الحكومات في الدول الآسيوية من خلال رؤساء البرلمانات لتنفيذ قرارات الجمعية المتعلقة بآسيا.
تم تأييد المقترح الفلسطيني في البند (أ) من كل من إيران والبحرين وباكستان واندونيسيا والبحرين والكويت، أما المقترح في البند (ب) فقد رأت الوفود اعتماد مقترح الوفد الإماراتي، واقترح الوفد الفلسطيني أن يتم دمج المقترح الفلسطيني مع المقترح الإماراتي، وتمت الموافقة على ذلك.
٦- المادة ٤، المتعلقة بعضوية الجمعية البرلمانية الآسيوية، فقد اقترح الوفد الفلسطيني موافقة اغلبية ثلثي أعضاء الجمعية على قبول انضمام أعضاء جدد للجمعية، وكذلك أيد الوفد الفلسطيني مقترح تركيا اعتماد معايير معينة لقبول انضمام الدول للجمعية، فقد اقترح الوفد الفلسطيني دمج مقترحه مع المقترحين الإيراني والتركي بأن يكون التصويت على قبول أعضاء جدد بموافقة ثلثي الأعضاء وضمن معايير معينة.

ختام الاجتماع

في نهاية الاجتماع تم الوصول للمادة الرابعة من الميثاق في المناقشات، وأفادت رئيسة الاجتماع بان الاجتماع الثاني لفريق العمل المعني بالوثائق القانونية يمكن أن يعقد في شهر نوفمبر ٢٠٢١، وسوف يتم إعلان ذلك لاحقا، وقد يتم إلحاق الاجتماع الثاني بخبراء ومتخصصين في هذا المجال.

مساهمات الوفد الفلسطيني

١- قدم وفد فلسطين مجموعة من التعديلات والاضافات المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية على مواد ميثاق الجمعية وعلى مواد النظام الداخلي للجمعية، قبل موعد الاجتماع بوقت كاف وتم ارسالها للأمانة العامة للجمعية البرلمانية الاسيوية وتم توزيعها على مختلف الوفود المشاركة.
٢- خلال المناقشات كانت للوفد الفلسطيني مجموعة مداخلات تضمنت عدة مقترحات وتعديلات واضافات، فقد تم اعتماد عددا منها، لحدود ما تم الوصول غليه في مناقشة مواد الميثاق.
٣- على هامش الاجتماع عقد الوفد الفلسطيني لقاءات ثنائية مع عدد من الوفود، منها وفد اندونيسيا ووفد باكستان كلا على حدة، فقد تمت مناقشة الوضع الفلسطيني بشكل عام وأمور التعاون البرلماني بشكل خاص.

تقرير حول مشاركة المجلس الوطني في اجتماع

اللجنة الدائمة المعنية بالشؤون الاجتماعية والثقافية التابعة للجمعية البرلمانية الآسيوية

إعداد: خالد عياد- مستشار الوفد

عقدت اللجنة الدائمة المعنية بالشؤون الاجتماعية والثقافية التابعة للجمعية البرلمانية الآسيوية الاجتماع الافتراضي يوم ٢٠٢١/٧/١٤. ومثّل المجلس الوطني الفلسطيني في هذا الاجتماع عضو المجلس الوطني الفلسطيني عمر حمايل، وخالد عياد، مستشارا.

افتتاح الجلسة

افتتحت الجلسة بكلمة لرئيس الجمعية البرلمانية الآسيوية، ثم قدم الأمين العام للجمعية تقريره يعرض فيه عن عمل اللجنة الدائمة ويُجمل آراءه حول مشاريع القرارات التي من المقرر أن ينظر فيها الاجتماع، وبعد ذلك ترأس الجلسة الأمين العام للجمعية وتم إقرار جدول الأعمال، فقد تضمن جدول الأعمال عدة محاور، فقد تضمنت أعمال هذه الجلسة النظر في مشاريع القرارات والتوصيات المتعلقة بها، ومشاريع القرارات ابرزها:

١- إجراءات تعزيز التنوع الثقافي وحماية التراث الثقافي في آسيا.
٢- مشروع قرار حول التعاون في مجال العدالة الصحية في آسيا.
٣- مشروع قرار حول التعاون القانوني والتشريعي في محاربة تهريب المواد الثقافية في آسيا.
٤- مشروع قرار حول المساعدات الإنسانية لسوريا والعراق واليمن وغزة وميانمار التي هي على حافة الكارثة الإنسانية.

مقترحات ومساهمات وفد دولة فلسطين بتعديل التوصيات

أولا: مشروع قرار حول إجراءات تعزيز التنوع الثقافي وحماية التراث الثقافي في آسيا.

قدم الوفد الفلسطيني تعديلات على هذا المشروع تتضمن ما يلي:

١- إدخال تعديل على فقرة رقم (١٧) صفحة رقم(٢): وإذ ندين الهجمات الإسرائيلية على المسجد الأقصى والحفريات والتعديات على المواقع المقدسة الإسلامية والمسيحية على السواء في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ونرفض عدم انصياع إسرائيل(القوة القائمة بالاحتلال) لقرارات منظمة اليونسكو المتعلقة بالقدس الشرقية بالبلدة القديمة في القدس وأسوارها.

٢- إضافة بند جديد بعد البند رقم ١٢: التأكيد على عدم شرعية أي تغيير أحدثه الاحتلال الإسرائيلي في بلدة القدس القديمة ومحيطها باعتبارها مدرجة ضمن لائحة التراث العالمي المعرض للخطر، ورفض أي تغيير في طابعها التاريخي والحضاري والديني وإرثها الثقافي، وذلك لانتهاكه المواثيق الدولية، كاتفاقيتي جنيف ولاهاي، وقرارات اليونسكو ومجلس الأمن الدولي ذات الصلة، التي اعتبرت كل تلك الإجراءات لاغية وباطلة، وطالبت بوقفها فورا، والسماح لبعثة اليونسكو بتقصي الحقائق حول الحفريات والأنفاق التي تقوم بها أسفل المسجد الأقصى.

ثانيا: مشروع قرار حول التعاون في مجال العدالة الصحية في آسيا.

قدم الوفد الفلسطيني تعديلات على هذا المشروع تتضمن ما يلي:

١- إضافة فقرة جديدة تنص بأنه (إذ تؤكد أن التوزيع العادل للقاحات المضادة لفيروس كورونا استنادا إلى المعايير الإنسانية والأخلاقية، سيجلب منافع عالمية ضرورية لإنقاذ الأرواح وأن استئثار عدد محدود من الدول باللقاح سيؤدي إلى إطالة أمد الجائحة واستمرار تداعياتها الأخلاقية والصحية والاقتصادية على جميع دول العالم وفشل الجهود الرامية إلى القضاء على هذه الجائحة).

٢- إضافة بند جديد ينص (تدعو إلى تغليب النزعة الإنسانية على المصالح الاقتصادية والاجتماعية، واعتماد آليات تضمن المساواة والتوزيع العادل والفاعل للقاحات المضادة لفيروس كورونا استجابة لنداء منظمة الصحة العالمية، وأن تتحمل الشركات المنتجة للقاحات مسؤولياتها الاجتماعية والإنسانية نحو الدول ذات الدخل المحدود والفقيرة، من خلال تبني آليات تضمن وصول اللقاحات لحماية المواطنين الأكثر ضعفاً في العالم كله، لوضع حد لهذا الوباء).

٣- تطالب إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بتزويد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بجرعات لقاح مضادة لفيروس كورونا، لان المسؤولية النهائية عن الخدمات الصحية وتوفيرها لهم، ما زالت تقع على عاتق سلطة الاحتلال حتى ينتهي الاحتلال بشكل كامل ونهائي، وضمان تأمين الوصول للمرضى والجرحى في قطاع غزة وإجلائهم للعلاج خارج القطاع المحاصر منذ ١٤ عاما.

ثالثا: مشروع قرار حول المساعدات الإنسانية لسوريا والعراق واليمن وغزة وميانمار التي هي على حافة الكارثة الإنسانية.

قدم الوفد الفلسطيني تعديلات على هذا المشروع تتضمن إضافة بند جديد بعد البند رقم (٣) ينص على (دعوة إسرائيل وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، لتمكين الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها وموظفيها من إيصال الإمدادات الإنسانية لإغاثة السكان المنكوبين في قطاع غزة خاصة بعد العدوان العسكري الإسرائيلي الأخير، وعدم ربط تلك المساعدات بأية قضايا أخرى، حيث أن هناك مليون طفل في غزة يعانون من نتائج هذا العدوان ولا يوجد مكان آمن يلجأون إليه، خاصة بعد الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية المدنية الحيوية في غزة، وأثرت في خدمات المياه، والكهرباء، والصرف الصحي، والنظافة، لمئات الآلاف من السكان).

وفي نهاية أعمال الجلسة تم اعتماد مقترحات التعديلات التي تقدم بها الوفد الفلسطيني حول مشاريع القرارات أعلاه لاعتماده في الدورة القادمة للجمعية البرلمانية الاسيوية.



تقرير بمشاركة المجلس الوطني الفلسطيني

في اجتماع مجموعة العمل المعنية بتمويل ومراجعة القواعد الإجرائية للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

عقد فريق العمل المعنى بتمويل ومراجعة القواعد الإجرائية للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، اجتماعا افتراضيا، يوم الجمعة ٢٠٢١/١٠/١ في بروكسل، وذلك بمشاركة عضوي المجلس لوطني الفلسطيني جهاد أبو زنيد وجمال أبو نحل.

جدول الأعمال المقترح

١) إقرار مشروع جدول الأعمال.

٢) تبادل الآراء حول مراجعة القواعد الإجرائية للجمعية البرلمانية.

٣) أى أعمال أخرى.

٤) مكان الاجتماع المقبل و تاريخ انعقاده.

وترأس الاجتماع السيد Stelios Kymouropoulos عضو البرلمان الاوروبي من مقر البرلمان الاوروبي.

وتناول الاجتماع جدول الاعمال المقترح واهداف طرح وتطوير لائحة القواعد الاجرائية للجمعية البرلمانية والتي تهدف إلى:

١- تعزيز الشفافية وتقليل الهدر في الموازنة.

٢- معالجة ما حدث ما بعد بريكست وخروج المملكة المتحدة.

٣- اقتراح نقل عضوية المملكة المتحدة لوفد البرلمان الاوروبي لتحقيق التوازن بين الشمال والجنوب.

٤- وضع أساس قانونى لتعيين لرؤساء اللجان و نوابهم.

مقترحات الوفد الفلسطيني

أولًا: على اثر جائحة كورونا والتي ضربت العالم مما ادى الى تغيير هائل في جميع الانظمة، بات من المهم جدا تشكيل لجنة خاصة تعنى بالصحة العامة.

ثانيا: العمل على تعزيز المشاركة و العضوية المتساوية بين الجنسين في الجمعية البرلمانية ولجانها ومجموعات العمل المنبثقة عنها.

ثالثا: التأكيد على اهمية التشاور في اقرار جدول الاعمال والمواضيع المطروحة للنقاش بين الامانة العامة والاعضاء.

رابعا: اكدنا على اهمية تثبيت التوازن بين الشمال والجنوب، بما يعني الموافقة على نقل عضوية المملكة المتحدة الى البرلمان الاوروبي.

وعليه أكد عضو البرلمان الاوروبي رئيس الاجتماع على تسجيل ملاحظات الوفد الفلسطيني على ان ترسل كتابة ايضا.

وحدد موعد ٢٠٢١/١١/٣ لارسال أي ملاحظات أو تعديلات على اللائحة الداخلية وموعد ٢٠٢١/١١/٢١ لإجمال كل المقترحات الى جميع الاعضاء.

على ان يتم اقرار ذلك في الجلسة العامة فى ٢٠٢١/١٢/٤.

مع العلم ان الوفد الفلسطيني الوحيد الذي تفاعل في الاجتماع وقدم مقترحات.

نحو إستراتيجية فلسطينية
لمعاقبة الفصل العنصري الصهيوني

د. كمال قبعه
عضو اللجنة الوطنية الفلسطينية للقانون الدولي الإنساني
ممثل المجلس الوطني في اللجنة

بات وصف إسرائيل بأنها دولة «فصل عنصري» من أهم أحد أهم متغيرات عام ٢٠٢١، بعدما تكرر هذا الوصف في تقارير منظمات إسرائيلية ودولية، وفي مواقف مثقفين وأكاديميين معروفين، ونواب برلمانيين، كما حذّر منه مسؤولون حكوميون. وتعتبر ممارسة التمييز العنصري جريمة ضد الإنسانية بموجب الاتفاقية العالمية لمنع ومعاقبة جرائم الفصل العنصري (١٩٧٦)، ومشروع قانون الجرائم ضد السلام وأمن البشرية (١٩٩٦) وميثاق روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية (١٩٩٨). وتحدد الصكوك المذكورة ممارسات وسياسات الفصل العنصري والقمع المنهجي بهدف إنشاء وإدامة السيطرة العنصرية لفئة معينة على فئة أخرى.

وتشير اتفاقية الفصل العنصري بشكل خاص إلى أدوات "الممارسات غير الإنسانية"، بما فيها "الإجراءات التشريعية التي تسن لمنع جماعة عرقية أو جماعات عرقية من المشاركة في العملية السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية للدولة" "والإجراءات التشريعية التي تسن لتقسيم السكان وفقاً لأسس عرقية عن طريق إنشاء معسكرات وتجمعات منفصلة لأعضاء مجموعة أو مجموعات عرقية.

يعيدنا هذا التغير إلى الوراء نحو خمسة وأربعين عاماً، ففي نوفمبر ١٩٧٥ اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ٣٣٧٩، "أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري". وطالب القرار جميع دول العالم بمقاومة الأيدلوجية الصهيونية كونها تشكل خطرًا على الأمن والسلم العالميين. ورغم ان أمريكا تمكنت من فرض إلغاء القرار في ديسمبر ١٩٩١، شرطا لعقد مؤتمر مدريد، لكن جوهر القرار نصا وممارسة زاد بمختلف مظاهره، في فلسطين التاريخية، رغم توقيع اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) عام ١٩٩٣، لكن دولة الكيان ذهبت لقتله مبكرا فاغتالت مُوَقع الاتفاق، رئيس وزرائها و"بطلها القومي" اسحق رابين تأكيدا لرفض كل فرص بناء سلام بلا كراهية وعنصرية، ثم جاء اغتيال الشريك الفلسطيني المؤسس ياسر عرفات، استكمالا للمظهر العنصري برفض الفلسطيني شريكا. ودون أي تأثير لإلغاء القرار من الجمعية، فقد أصدرت مؤسسات الأمم المتحدة قرارات تعيد الاعتبار للربط بين الممارسة الصهيونية والعنصرية، وأضيف لها تعبير جرائم الحرب التي أصبحت سمة للكيان الإسرائيلي، ومنها الاستيطان وعمليات "الإبادة الفلسطينية" في السنوات الأخيرة، وابرزها تقرير غولدستون الذي فضح أبعادا جديدة للمنظومة العالمية عن دولة الكيان، ثم قانون "القومية" الذي يحيل ٢٢٪ من سكان فلسطين الأصليين الى سكان بلا حقوق سوى ما تقرره الحكومة الصهيونية، فلم يعد بالإمكان تغطية السمة التي ارتبطت بالكيان فكرا وممارسة.

وتدل الحقائق الموضوعية على أن إسرائيل تحافظ على نظام الفصل العنصري، من خلال مجموعة من القوانين المتشعبة، والتي تسمح بعمليات استيلاء واسعة على الأراضي، وبهندسة الميزان الديموغرافي، وتجزئة الشعب الفلسطيني والمناطق الفلسطينية، وتقوم هذه القوانين أيضًا بإدخال المستوطنين الذين تم نقلهم بشكل غير قانوني لاستعمار الأراضي الفلسطينية.

كانت البداية مع تقرير الإسكوا

كان لبعض مؤسسات الأمم المتحدة وخاصة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، دور هام في هذا المجال بعدما أشارت الدكتورة ريما خلف، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة في ١٥ آذار/ مارس ٢٠١٧، إلى أنه ليس بالأمر البسيط أن تستنتج هيئة من هيئات الأمم المتحدة أن نظاماً ما يمارس الفصل العنصري أو الأبارتهايد، وذلك بعد صدور تقرير أعدته الإسكوا حول «الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الفصل العنصري (الأبارتهايد)»(١)، الذي رفضت الأمانة العامة للأمم المتحدة تبني مضامينه، وطالبت بسحبه وعدم تداوله؛ الأمر الذي أدى إلى إستقالة د. خلف بعد ثلاثة أيام. على أن ذلك لا يعني عدم صوابية استنتاجات التقرير، بقدر ما يكشف عن حجم الضغوط والتهديدات، ويكشف أيضاً عن مدى خطورة ما تضمنه بالنسبة لإسرائيل وحلفائها وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.



فالتقرير يؤكد أن إسرائيل، التي يشجعها تجاهل المجتمع الدولي لانتهاكاتها المتواصلة والمتراكمة للقانون الدولي، نجحت طوال العقود الماضية "في فرض نظام فصل عنصري عبر وسيلتين: أولاً، تفتيت الشعب الفلسطيني سياسياً وجغرافياً لإضعاف قدرته على المقاومة وتغيير الواقع؛ وثانياً، قمع الفلسطينيين كلّهم بقوانين وسياسات وممارسات شتى وذلك بهدف فرض سيطرة جماعة عرقية عليهم وإدامة هذه السيطرة".

وأضاف: "يبيّن أن لا حلّ في حلّ الدولتين أو في أي مقاربة إقليمية أو دولية، ما لم يتم تفكيك نظام الفصل العنصري الذي فرضته إسرائيل على الشعب الفلسطيني؛ فالفصل العنصري هو جريمة ضد الإنسانية حسب القانون الدولي الذي لا يحرّمه فحسب، بل يفرض أيضاً على الدول والهيئات الدولية وعلى الأفراد والمؤسسات الخاصة أن تتخذ إجراءات لمكافحة هذه الجريمة أينما وقعت ومعاقبة مرتكبيها".

ويوصي التقرير بعدة إجراءات منها: إعادة إحياء لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، ومركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري، اللذين توقف عملهما في سنة ١٩٩٤ عندما اعتقد العالم أنه تخلص من الفصل العنصري بسقوط نظام الأبارتايد في جنوب أفريقيا، وكذلك "دعوة الدول والحكومات والمؤسسات إلى دعم مبادرات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات BDS وغيرها من المبادرات الهادفة إلى إسقاط نظام الفصل العنصري الإسرائيلي»(٢).

سابقة اعتراف التقارير الإسرائيلية الموزونة

وكان من أبرز تلك المتغيرات صدور تقارير موزونة وموثقة من جهات إسرائيلية. ففي حزيران/يونيو ٢٠٢٠، نشرت المنظمة الإسرائيلية غير الحكومية «يش دين» التي تعني «هناك عدالة» تقريراً، بعنوان: «الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وجريمة الفصل العنصري: وجهة نظر قانونية»، استنتج بأن «جريمة فصل عنصري تُرتكب في الضفة الغربية»، وأن أحد المكونات الرئيسية لهذا الوضع «وجود مجموعتين قوميتين في المساحة الجغرافية نفسها في الضفة الغربية»، حيث تتكون المجموعة الأولى «من مدنيين يعيشون تحت الاحتلال وتحت سلطة الجيش، وليست لهم حقوق مدنية بل يخضعون لقوانين لا يمكنهم التأثير بأي شكل من الأشكال على سنّها»، وتتكون الأخرى «من مواطني الدولة المحتلة الذين يتمتعون بحقوق مدنية كاملة ولهم كل التأثير السياسي الذي يتمتع به مواطنو هذه الدولة، استناداً إلى القوانين التي أقرها البرلمان الإسرائيلي الذي ينتخبونه والذي يمكن انتخابهم فيه».

وتبع ذلك نشر منظمة «بتسيلم» (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، تقريراً في ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١، بعنوان: «نظام سيادة يهودية يمتد من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط، إنه فصل عنصري»، أكدت فيه أن هذا النظام يطبق على مساحة

فلسطين الانتدابية، من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط، وأشارت فيه إلى أن الإجراءات الإسرائيلية لضمان سيادة اليهود على الفلسطينيين في هذه المنطقة وترسيخها ما هو سوى فصل عنصري وجريمة ضد الإنسانية، وفقاً للتعريف الذي وضعه القانون الدولي.

وجاء في وثيقة «بتسيلم» أن «النظام الإسرائيليّ يطبّق في كافّة الأراضي الممتدّة بين النهر والبحر قوانين وإجراءات وعُنفاً منظّماً (عنف الدّولة)، غايتها السّعي إلى تحقيق وإدامة تفوّق جماعة من البشر -أي اليهود- على جماعة أخرى هُم الفلسطينيّون. وتشكّل هندسة الحيّز بطريقة مغايرة لكلّ من هاتين المجموعتين، إحدى الأدوات المركزيّة التي يستخدمها النظام لتحقيق هذا الهدف.. وهكذا فإنّ الحيّز الجغرافيّ المتواصل بالنسبة لليهود هو بالنسبة إلى الفلسطينيّين حيّز فسيفسائيّ مشظّى يتشكّل من قطع مختلفة».

وقدمت الوثيقة، تفصيلاً لأربع وسائل رئيسيّة يسعى النظام الإسرائيليّ من خلالها إلى تحقيق التفوّق اليهوديّ. «اثنتان منها تطبّقان بشكل مشابه في كافّة المناطق: تقييد الهجرة لغير اليهود والاستيلاء على الأراضي الفلسطينيّة لأجل بناء بلدات لليهود فقط وفي موازاة ذلك لأجل إنشاء معازل فلسطينيّة على مساحات ضيّقة. الوسيلتان الأخيرتان يجري تطبيقهما على الأخصّ في المناطق المحتلّة: قيود مشدّدة على حرّية حركة وتنقّل الفلسطينيّين من غير المواطنين وتجريد ملايين الفلسطينيّين من الحقوق السياسيّة. الصّلاحيّات الخاصّة بهذين الأمرين كلّها بالمطلق في يد إسرائيل إذ إنّها السّلطة الوحيدة التي تقرّر وتدير في كلّ مكان بين النهر والبحر سجلّ السكّان ونظام الأراضي وحقّ التنقّل أو منعه وحقّ الدّخول والخروج وسجلّ الناخبين.. وتصعّب أيضاً انتقال الفلسطينيّين بين المعازل المختلفة إذا ما كان هذا الانتقال يؤدّي إلى تحسين مكانتهم وفق تصوّر النظام».

وينص قانون الأساس هذا على أن «دولة إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي»، كما وأن حق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل يقتصر على اليهود؛ الهجرة التي تؤدي إلى المواطنة التلقائية هي حصرية لليهود بموجب» قانون العودة؛ القدس الكبرى والموحدة هي عاصمة إسرائيل؛ العبرية هي لغة الدولة؛ اللغة العربية تفقد مكانتها كلغة رسمية في الدولة وسيحدد لها القانون مكانة خاصة بشكل منفصل؛ تعمل الدولة على تشجيع الإستيطان اليهودي والدفع به ومأسسته؛ النشيد الوطني هو "هتكفا"، العلم هو العلم الإسرائيلي، يوم «الاستقلال" هو يوم عطلة وطني، التقويم العبري هو تقويم رسمي، والعطلات الرسمية هي الاعياد الرسمية اليهودية؛ وأن الدولة ستعمل على تعزيز العلاقات مع "يهود الشتات". إنكار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في وطنه (المادة ٩ من القانون) إنكار حق العودة للاجئين الفلسطينيين (المادة ٥)

واختتمت بتسيلم تقريرها: "كيف يمكن النضال ضدّ الظلم إذا لم نسمّه باسمه؟ الأبارتهايد هو المبدأ الناظم ولكن توصيفه وتعريفه بما هو لا يعني الاستسلام ورفع الرّاية البيضاء، وإنّما على العكس تماماً: إنّه نداء للتغيير". ورأت الصحافية وعضو المجلس التنفيذي لمنظمة بتسيلم أورلي نوي، أن كلمة "فصل عنصري" لها "دلالات خطيرة للغاية، والذاكرة التاريخية التي تثيرها مخيفة"، وأن إثبات أن دولة إسرائيل "تحافظ على نظام الفصل العنصري على جانبي الخط الأخضر" لم يكن "أمرًا سهلاً بالنسبة لأي منا ليس فقط كأعضاء في مجموعة حقوق إنسان، ولكن قبل كل شيء كمواطنين إسرائيليين".

منظمة أمريكية مرموقة تتجرأ على هتك الممنوع

كان لتقرير بتسيلم عظيم الأثر في فتح أبواب أمريكية كانت مغلقة بسيف تهمة اللاسامية، وذلك بصدور تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٢١، بعنوان: «تجاوزا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد». ويتناول ويدقق هذا التقرير في معاملة إسرائيل للفلسطينيين، إنطلاقاً من أنه «توجد سلطة واحدة –الحكومة الإسرائيلية– هي الجهة الرئيسية التي تحكم المنطقة بين نهر الأردن والبحر المتوسط، حيث تسكن مجموعتان متساويتان في الحجم تقريباً، تمنح هذه السلطة بشكل ممنهج امتيازات لليهود الإسرائيليين بينما تقمع الفلسطينيين، ويمارَس هذا القمع بشكله الأشدّ في الأراضي المحتلة»، ووصف التقرير المذكور السياسة الإسرائيلية تجاه الأقلية العربية والفلسطينيين بـ «الاضطهاد»؛ كل ذلك بهدف الحفاظ على هيمنة اليهود الإسرائيليين في كل مناطق إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو ما تم تشريعه رسمياً بإقرار الكنيست في سنة ٢٠١٨ قانوناً ذا مكانة دستورية، أكد أن إسرائيل «دولة قومية للشعب اليهودي»، وأن حق تقرير المصير داخل تلك المنطقة «خاص بالشعب اليهودي»، واعتبر «الاستيطان اليهودي» قيمة قومية.

وعندما تضاف هذه الهيمنة إلى «القمع المنهجي» و«الأفعال اللاإنسانية»، فإنها تشكّل «جريمة فصل عنصري»، وذلك استناداً إلى «الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها» التي أقرتها الأمم المتحدة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وإلى جريمة الفصل العنصري بصفتها «جريمة ضد الإنسانية» كما اعتمدها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٩٨.

وطالبت هيومن رايتس ووتش في تقريرها الحكومة الإسرائيلية بـ «تفكيك جميع أشكال القمع والهيمنة المنهجية التي تمنح امتيازات لليهود الإسرائيليين وتقمع الفلسطينيين بشكل منهجي، ووضع حد لاضطهاد الفلسطينيين»، و«الكف عن بناء المستوطنات، وتفكيك المستوطنات القائمة»، واحترام



«حقوق الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة بشكل كامل، بإستخدام الحقوق التي تمنحها للمواطنين الإسرائيليين كمعيار»؛ كما دعت السلطة الفلسطينية إلى وقف أشكال التنسيق الأمني مع الجيش الإسرائيلي «التي تساهم في تسهيل ارتكاب جريمتي الفصل العنصري والاضطهاد المرتكبتين ضد الإنسانية». وأنهت المنظمة تقريرها بمطالبة الدول بإنشاء لجنة دولية لتقصي الحقائق عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة للتحقيق «في التمييز والقمع المنهجيين على أساس الهوية الجماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل»، على أن تكون لهذه اللجنة «صلاحية تحديد الوقائع وتحليلها، وتحديد المتورطين في الجرائم الخطيرة، بما يشمل جريمتي الفصل العنصري والاضطهاد، بهدف ضمان محاسبة الجناة».

تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة

المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية

بات كشف عنصرية دولة الكيان ومطاردتها يتزايدان بشكل متسارع، وقد يكون ما يفوق المتوقع وفي مختلف المجالات، وقد جاء قرار مجلس حقوق الإنسان حول تشكيل لجنة دائمة للتحقيق في جرائم إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني مايو ٢٠٢١، أداة قانونية دولية من قبل هيئة دولية متخصصة لمطاردة الكيان، ولم تعد أمريكا بكل جبروتها قادرة على طمس الجوانب الإجرامية – العنصرية، بعد أن كسر إعلامها ذلك الجدار الأصم. فقد تناولت المنظمات الدولية المتخصصة والمتفرعة عن منظمة الأمم المتحدة، تفاصيل الكولونيالية الاستيطانية الإسرائيلية في العديد من تقاريرها.

وقد تبع تقرير الإسكوا المشار إليه سابقاً تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ مايكل لينك، الذي عرض أمام مجلس حقوق الإنسان، بتاريخ ١١ تموز/ يوليو ٢٠٢١، تقريره عن حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان A ٢/١٩٩٣ وقرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١.

ويبين المقرر الخاص فيه الوضع الحالي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، مع التركيز بشكل خاص على الوضع القانوني للمستوطنات وفقا لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨، مؤكدا أن "المجتمع الدولي اعتبر هذه الممارسة جريمة حرب عندما اعتمد نظام روما الأساسي في عام ١٩٩٨" مشددا على أن "نهجاً جديداً يرتكز على القانون الدولي هو السبيل الوحيد لإنهاء عادل لهذا الاحتلال الدائم".

ودعا المقرر الخاص في تقريره المجتمع الدولي إلى اعتماد خطة عمل خاصة بذلك. وقد اعتمد مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠٢١ قرارًا تاريخيًا، بـ ٢٤ صوتاً لصالح القرار، و٩ ضده، وامتناع ١٤ عن التصويت، بتشكيل لجنة تحقيق دائمة؛ لمعالجة الانتهاكات الإسرائيلية الأخيرة والجارية بحق الشعب الفلسطيني على جانبي الخط الأخضر، ومعالجة الأسباب الجذرية للاستعمار الاستيطاني وجريمة الفصل العنصري الإسرائيلي.

وجاء في التقرير السنوي لـ «اونكتاد»(٣) حول واقع وتطورات الاقتصاد الفلسطيني للعام ٢٠٢٠، "سلطات الاحتلال مستمرة في الإعلان عن خططها بالضم والاستيطان والحصار والمعيقات لحركة الافراد والبضائع"، وتابع: "تؤدي المستوطنات إلى تدهور بيئي، وتسلب حق الشعب الفلسطيني في التنمية، حيث تقوم إسرائيل بنقل النفايات الخطرة إلى الضفة الغربية، بما في ذلك النفايات الطبية، والزيوت المستعملة، والمذيبات والمعادن والبطاريات وآلاف الأطنان من النفايات الإلكترونية". وأفاد التقرير أن إسرائيل، ولأغراض توسيع المستوطنات، تستولي على الأراضي وتدمر ملايين أشجار الزيتون وأشجار أخرى، مخلفة عواقب وخيمة، ولا تستثني عمليات الهدم والاستيلاء المدارس وأنابيب المياه والمباني الإنسانية الممولة من المانحين، حيث هدمت اسرائيل منذ ٢٠٠٩ حوالي ١٣٤٣ مبنى ممولا من المانحين.

وتضمن التقرير أن الوضع في الأراضي الفلسطينية يتميز بـ "التفتت الجغرافي وتشظي الاسواق، والقيود على استيراد المدخلات والتكنولوجيا، وفقدان الأراضي والموارد الطبيعية لصالح المستوطنات، وتسرب الموارد المالية إلى اسرائيل، واستنزاف الاقتصاد الإقليمي لقطاع غزة بسبب الحصار والعمليات العسكرية المستمرة، وكل هذا استمر خلال الجائحة". في المقابل وأنفقت إسرائيل مليارات لتشييد بنية تحتية حديثة لتوسيع المستوطنات، وتقديم حوافز سخية للمستوطنين ورجال الاعمال، مثل الأراضي الرخيصة المستولى عليها من الفلسطينيين، وحوافز إسكان، وإعانات للأعمال التجارية وللمناطق الصناعية، ومزايا ضريبية، وإعانات توظيف.

وتأتي السياسة الإسرائيلية هذه وهي تعلم أن عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية من أكثر القضايا التي لا جدال فيها وغير الخلافية في القانون الدولي الحديث والدبلوماسية، فقد أكد عدم شرعية المستوطنات كل من: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، ومحكمة العدل الدولية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، والعديد من المنظمات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كرر مجلس الأمن الدولي مطالبته التي طال أمدها في القرار ٢٣٣٤، بأن على إسرائيل أن توقف على الفور وبشكل كامل جميع الأنشطة الاستيطانية منذ أوائل عام ٢٠١٧.

وعلى الأهمية البالغة لكافة تلك التقارير المُعتبرة، التي "تتطرق إلى هندسة الفضاء وإلى سيطرة اليهود المعادية على اراضي الفلسطينيين. لكن في الوقت الذي يعتبر فيه تعريف النظام في اسرائيل على أنه ابرثايد، يتجذر في الخطاب الدولي"، وتستطرد الصحفية الإسرائيلية الصديقة للشعب الفلسطيني عميرة هاس: في التقارير المذكورة اعلاه، «يتم طمس الفرق بين انواع الأبرثايد أيضاً، التي تعيش تحت سقف واحد: في حدود ١٩٤٨، الأبرثايد ناضج ومتشكل أكثر. الفلسطينيون هم دونيون، لكن ايضا يعتبرون مواطنين يتم عدهم في الاحصاء. في مناطق ١٩٦٧ عملية الاستيطان–التهجير ما زالت في الذروة. الرعايا الفلسطينيون معرضون أكثر لخطر الطرد، الهادئ والعالم، الذي يتمثل بأيديولوجيا «الزيادة»، التي تنشرها حركات الاستيطان والمستوطنون». وتستطرد «وبعد أن صاغت بتسيلم ونشرت موقفها تم فتح نقاش اعلامي دولي واسع يجب أن نبارك؛ فصفة أبرتهايد أصبحت ترتبط بالنظام الإسرائيلي بين البحر والنهر، وأصبحت شائعة أكثر وأكثر شرعية، بل باتت دارجة»؛ على أن هاس تحذر من أنه «في ذروة الحماسة اثناء التحدث عن الابرتهايد يبهت البعد الديناميكي، النشط والخطير، وهو الكولونيالية الاستيطانية اليهودية»(٤).

وتضيف أنه بهذه التقارير وغيرها الكثير، ما يوثق وقائع «البعد الديناميكي، النشط والخطير، وهو الكولونيالية الاستيطانية اليهودية»، والتي تعتبر السياسة الأداة الرسمية لفرض الفصل العنصري في فلسطين، والتي تعتبر وبالضرورة إسناداً وثائقياً من جهات دولية متخصصة وذات علاقة بالموضوع، تثبت أن الكولونيالية الصهيونية لها خصائص وميزات تدميرية وأكثر قسوة وانتهاكاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني، وباعتبارها أيدلوجيا وسياسة وممارسة منهجية رسمية للفصل العنصري، من قبل كيان استيطاني إجلائي إحلالي وفصل عنصري.

إسرائيليون يتجرأون بالبوح عما أخفوه

لعل ما يستحق التنويه، أن إصدار ما تقدم من تقارير بشأن الفصل العصري الصهيوني وخاصة تقرير بتسيلم آنف الذكر، دفع الكثيرين من الصامتين الإسرائيليين إلى البوح عما أخفوه وحتى أنكروه. فمثلاً، ذكر سفراء سابقون لإسرائيل في جنوب إفريقيا(٥)، أنّهم خلال عملهم في السلك الدبلوماسي، في جنوب إفريقيا، "تعلمنا عن كثب حقيقة الفصل العنصري والفظائع التي أحدثها، ولكن أكثر من ذلك ساعدتنا الخبرة والفهم الذي اكتسبناه في الجنوب على فهم الواقع في الوطن.. وتستند بانتوستانات جنوب إفريقيا في ظل نظام الفصل العنصري وخريطة الأراضي الفلسطينية المحتلة اليوم إلى نفس الفكرة المتمثلة في تركيز السكان غير المرغوب



فيهم في أصغر مساحة ممكنة، في سلسلة من الجيوب غير المتجاورة، من خلال طرد هؤلاء السكان تدريجياً من أراضيهم وتركيزهم في جيوب كثيفة وممزقة". ولفتوا إلى أن إسرائيل "تميز بشكل منهجي على أساس الجنسية والعرق، مثل هذا الواقع، كما رأينا أنفسنا، هو فصل عنصري.. وحان الوقت لأن يدرك العالم أن ما رأيناه في جنوب إفريقيا منذ عقود ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة أيضًا، ومثلما انضم العالم إلى النضال ضد الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، فقد حان الوقت للعالم لاتخاذ إجراءات دبلوماسية حاسمة في حالتنا أيضًا".

ويكتب يوفال نوح هراري(٦)، أستاذ التاريخ في الجامعة العبرية في القدس ومؤلف كتب "موجز تاريخ البشرية" و"موجز تاريخ الغد" و"٢١ درساً عن القرن الـ ٢١": "إنتقلت القوى الحاكمة في إسرائيل من حل الدولتين إلى حل الطبقات الثلاث. فهي ترى، في مخيلتها، دولة واحدة بين البحر ونهر الأردن يعيش فيها ثلاثة أنواع من البشر: اليهود، الذين سيتمتعون بكامل الحقوق؛ العرب من الصنف أ (الدرجة الأولى)، الذين سيتمتعون بجزء من الحقوق؛ والعرب من الصنف ب (الدرجة الثانية)، الذين لن يتمتعوا بأي من الحقوق، تقريباً. ويبدو أن أغلبية اليهود في إسرائيل تفضل استمرار هذا الوضع، كما هو عليه الآن، إلى الأبد.

وقد عبر بينيت عن هذه المقاربة في مقابلة مع صحيفة "نيويورك تايمز"(٧) قبيل القيام برحلته الأخيرة إلى واشنطن، حيث قال: "لن تقوم الحكومة بالضم، ولن تقيم دولة فلسطينية، والجميع يفهمون ذلك. بل سوف تمضي إسرائيل في السياسة المعتادة المتمثلة في النمو الطبيعي للمستوطنات في الضفة الغربية»؛ وقال بينيت إن الوضع القائم والمتمثل في حالة "اللا حرب واللا سلم" ليس وضعاً مؤقتاً، بل إنه الحالة الدائمة التي يتطلع إلى تكريسها.. لن تمنح إسرائيل الفلسطينيين حقوقاً مدنية مساوية لتلك التي يحصل عليها جيرانهم اليهود، كما سيكون متطلباً من قبل أي ضم جزئي أو كلي للضفة الغربية. وهذه المقاربة أيضاً لها اسم، إنه الأبارتهايد، ويعتقد بينيت أنها المقاربة الوحيدة الممكنة.

مسؤوليات المجتمع الدولي تجاه جريمة الفصل العنصري

يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليات قانونية وسياسية رسمية للدفاع عن نظام دولي قائم على المبادئ والقواعد، والتصدّي لانتهاكات حقوق الإنسان والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وتنفيذ قراراته العديدة التي تنتقد سلوك إسرائيل واحتلالها الأراضي الفلسطينية منذ زمن. وعلى الدول على وجه التحديد واجب عدم الاعتراف بـ/أو مساعدة أو مساندة أيّ دولة ترتكب أي شكل من أشكال الأنشطة غير القانونية، مثل الضمّ أو إنشاء مستوطنات مدنية في الأراضي المحتلة. على أن المستجد وهو قديم حديث، يتمثل في وقت بات وصف إسرائيل بأنها دولة «فصل عنصري» من أهم أحد أهم متغيرات عام ٢٠٢١. يعيدنا هذا التغير إلى الوراء نحو خمسة وأربعين عاماً، ففي نوفمبر ١٩٧٥ اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ٣٣٧٩، «أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري». وطالب القرار جميع دول العالم بمقاومة الأيدلوجية الصهيونية كونها تشكل خطرًا على الأمن والسلم العالميين. ورغم ان أمريكا تمكنت من فرض إلغاء القرار في ديسمبر ١٩٩١، شرطا لعقد مؤتمر مدريد، لكن جوهر القرار نصا وممارسة زاد بمختلف مظاهره، في فلسطين التاريخية.

وتعتبر ممارسة التمييز العنصري جريمة ضد الإنسانية بموجب الاتفاقية العالمية لمنع ومعاقبة جرائم الفصل العنصري (١٩٧٦)، ومشروع قانون الجرائم ضد السلام وأمن البشرية (١٩٩٦) وميثاق روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية (١٩٩٨). وتحدد الصكوك المذكورة ممارسات وسياسات الفصل العنصري والقمع المنهجي، بهدف إنشاء وإدامة السيطرة العنصرية لفئة معينة على فئة أخرى. وتُعرّف اتفاقية الفصل العنصري جريمة الفصل العنصري، وهي جريمة ضدّ الإنسانية، على أنها "الأفعال اللاإنسانية... المرتكبة لغرض إقامة وإدامة هيمنة فئة عنصرية عرقية ما من البشر علي أية فئة عنصرية عرقية أخرى من البشر واضطهادها إياها بصورة منهجية". ويعتمد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تعريفا مماثلا: "أية أفعال لا إنسانية تُرتكب في سياق نظام مؤسسي قوامه القمع المنهجي والسيطرة المنهجية، من جانب جماعة عرقية واحدة إزاء أية جماعة أو جماعات عرقية أخرى، وتُرتكب بنيّة الإبقاء على ذلك النظام».

وبموجب اتفاقية الفصل العنصري ونظام روما الأساسي، تتكوّن جريمة الفصل العنصري من ثلاثة عناصر أساسية: هي نية الإبقاء على نظام تُهيمن فيه مجموعة عرقية على أخرى؛ قمع منهجي ترتكبه مجموعة عرقية ضد مجموعة أخرى؛ وعمل أو أعمال لاإنسانية، كما تمّ تعريفها، تُرتكب على نطاق واسع أو منهجي عملا بتلك السياسات.

ومن الأفعال اللاإنسانية التي حددتها اتفاقية الفصل العنصري ونظام روما الأساسي «الابعاد القسري»، و«نزع ملكية العقارات»، و«خلق محتجزات ومعازل مفصولة»، وحرمان الناس من «الحق في مغادرة الوطن والعودة إليه، والحق في حمل الجنسية». وتشير اتفاقية الفصل العنصري بشكل خاص إلى أدوات "الممارسات غير الإنسانية"، بما فيها "الإجراءات التشريعية التي تسن لمنع جماعة عرقية أو جماعات عرقية من المشاركة في العملية السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية للدولة"، والإجراءات التشريعية التي تسن لتقسيم السكان وفقاً لأسس عرقية، عن طريق إنشاء معازل وتجمعات سكنية منفصلة لأعضاء مجموعة أو مجموعات عرقية.

وقد خلصت التقارير الدولية سابقة البيان، إلى أن الحكومة الإسرائيلية أظهرت نيتها الحفاظ على هيمنة الإسرائيليين اليهود على الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي التي تسيطر عليها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واقترنت هذه النية بالقمع المنهجي للفلسطينيين والأفعال اللاإنسانية ضدهم. عندما تحدث هذه العناصر الثلاثة معا، فإنها ترقى إلى جريمة الفصل العنصري.

كما ارتكب المسؤولون الإسرائيليون جريمة الاضطهاد، وهي أيضا جريمة ضدّ الإنسانية. تستند هذه النتيجة إلى نية التمييز الكامنة وراء معاملة إسرائيل للفلسطينيين، والانتهاكات الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي شملت المصادرة الواسعة للأراضي بملكيّة خاصة، والمنع الفعلي للبناء أو العيش في العديد من المناطق، والحرمان الجماعي من حقوق الإقامة، والقيود المجحفة المفروضة منذ عقود على حرية التنقل والحقوق المدنية الأساسية.

نحو إستراتيجية وطنية فلسطينية
لمنع ومعاقبة الفصل العنصري الصهيوني

ما تقدم يشير إلى أن ثمة تغيرات جوهرية وإستراتيجية، قد طرأت على مسيرة ملاحقة ومساءلة إسرائيل عن الجرائم التي ترتكبها ولا تزال بحق الشعب العربي الفلسطيني فالتقارير القانونية التي تم استعراض خلاصات بعضها، تثبت بالوقائع والأدلة والإسناد القانوني الدولي الإنساني، أن إسرائيل تقترف جريمتي الفصل العنصري والإضطهاد بحق الشعب الفلسطيني. وقد ترافق مع ذلك تأييد غير مسبوق في العالم لمساءلة إسرائيل عن تلك الجريمتين اللتين تتصفان بالجرائم ضد الإنسانية، وفي مقدمته حتى في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ذاتها.

وانطلاقاً من ذلك، بات من الضرورة بمكان البدء بوضع إستراتيجية وطنية فلسطينية، تكون بمستوى هذا التطور الجوهري والإستراتيجي.

وقد باتت إحدى أدوات وآليات مساءلة إسرائيل نافذة المفعول، فاعتماد مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠٢١، بـ ٢٤ صوتاً لصالح القرار و٩ ضده، وامتناع ١٤ عن التصويت، قرار تاريخي يقضي بتشكيل لجنة تحقيق دولية دائمة؛ لمعالجة الانتهاكات الإسرائيلية الأخيرة والجارية بحق الشعب الفلسطيني على جانبي الخط الأخضر، ومعالجة الأسباب الجذرية للاستعمار الاستيطاني وجريمة الفصل العنصري الإسرائيلي، يعتبر وبحق انتصاراً جوهرياً لقضايا شعبنا الفلسطيني. ولأول مرة يشمل قرار دولي كافة أرجاء الأراضي الفلسطينية التاريخية بولايته واختصاصه، ويُقر بضرورة معالجة الانتهاكات الإسرائيلية الأخيرة والجارية بحق الشعب الفلسطيني على جانبي الخط الأخضر، وليس في الأراضي التي احتُلت في حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧.

وكذلك فإن القرار يُحدد للجنة التحقيق معالجة الأسباب الجذرية للاستعمار الاستيطاني وجريمة الفصل العنصري الإسرائيلي. والقرار يُحدد للجنة التحقيق مهمتها المتمثلة بمعالجة الأسباب الجذرية للاستعمار الاستيطاني وجريمة الفصل العنصري الإسرائيلي. كما أن المجلس وفي سابقة تاريخية يعتبر أن مدة ولاية لجنة التحقيق دائمة.

إن مقتضيات عمل لجنة التحقيق، تتطلب من الطرف الفلسطيني الاستعداد لها، بجملة من الخطوات والواجبات لتكون قادرة على الإيفاء بما يتوجب عليها تجاه اللجنة الدولية؛ مما يستوجب الشروع وبأسرع الآجال في تكليف لجنة وطنية ذات اختصاص بالقانون الدولي الإنساني، وتكليفها بوضع إستراتيجية وطنية فلسطينية لمنع ومعاقبة الفصل العنصري والاضطهاد الصهيوني بحق شعبنا. ولعل مرتكزات وعناصر تلك الإستراتيجية باتت متوفرة في استخلاصات وتوصيات التقارير سابقة البيان في هذه العجالة، وغيرها الكثير الكثير ممن التقارير التي تستوجب إعادة دراستها وبلورتها ووضع آليات إنفاذها.

هوامش

(١) اللجنة الاجتماعية والاقتصادية للأمم المتحدة في غرب آسيا، الممارسات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وقضية الفصل العنصري(2017) UN Doc E/ :/ESCWA/ECRI/2017

(٢) د. ماهر الشريف، إسرائيل دولة فصل عنصري: حقيقة يزداد الاقتناع بها، مجلة الدراسات الفلسطينية في عددها الصادر بتاريخ ٢ آب/ أغسطس ٢٠٢١.

(٣) جعفر صدقة، وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، بتاريخ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١.

(٤) عميرة هاس، ما زالوا يعتبرون الفلسطينيين زائدين فوق هذه الأرض، هآرتس/ الأيام، ٦ تموز/ يوليو ٢٠٢١.

(٥) وفي مقال رأي نشرته وكالة الأنباء الجنوب أفريقية «جراوند أب» ، موقع أمد، بتاريخ ٨ حزيران/ يونيو ٢٠٢١.

(٦) يوفال نوح هراري، هواجس مقلقة: هل أصبحت المطالبة بالعدالة في إسرائيل خيانة؟ "يديعوت»/ الأيام، بتاريخ ١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١.

(٧) ميرون رابوبورت، بينيت لا يريد حرباً ولا سلاماً؛ فقط ترسيخ الأبرثايد، ميدل إيست آي/ الأيام، بتاريخ ١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١.



المجلس الوطني الفلسطيني بذكرى إعلان الاستقلال:

الاعتـراف بإسرائيل لا يمكن أن يستمـر دون اعترافها بدولة فلسطين

قال المجلس الوطني الفلسطيني، إن الاعتراف بإسرائيل لا يمكن أن يستمر دون إنهاء الاحتلال، واعترافها بدولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها مدينة القدس، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، خاصة في ظل السياسات والإجراءات الاستيطانية التي تتبناها وتنفذها حكومة نفتالي بينيت المتطرفة والهادفة لمصادرة حقنا في العودة والدولة.

وأكد المجلس الوطني في بيان صدر عنه لمناسبة مرور ٣٣ عاما على إعلان وثيقة الاستقلال الفلسطيني التي أقرها في دورته التاسعة عشرة بتاريخ ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٨٨ بالجزائر، تمسك شعبنا بحقه في مواصلة نضاله وصولاً الى تمكّينه من كافة حقوقه، استنادا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، خاصة القرار ١٨١ لعام ١٩٤٧.

وأضاف ان إعلان وثيقة الاستقلال أسّس لاعتراف العالم بدولة فلسطين، ولكافة الإنجازات الدبلوماسية، بما فيها قرار الأمم المتحدة رقم ١٩/٦٧ لعام ٢٠١٢ الاعتراف بفلسطين دول تحت الاحتلال، والذي مكّنها من الانضمام الى المنظمات والاتفاقات والمعاهدات الدولية التي عززت ذات الاعتراف بدولة فلسطين، الأمر الذي يفرض على مجلس الأمن الدولي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الواقع عليها.

وطالب المجلس الوطني، الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن الدولي، بمعاقبة الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل، خاصة في ظل التغيرات الجوهرية والاستراتيجية، التي طرأت على مسيرة ملاحقة ومساءلة إسرائيل عن الجرائم التي ترتكبها ولا تزال بحق شعبنا.

وبهذا الصدد، أشارت إلى أن التقارير القانونية سواء الدولية او الإسرائيلية ومواقف مثقفين وأكاديميين معروفين، وبرلمانيين حول العالم، استندت على الوقائع والأدلة والإسناد القانوني الدولي الإنساني، بأن إسرائيل تقترف جريمتي الفصل العنصري والاضطهاد بحق شعبنا الفلسطيني.

ودعا المجلس الى ضرورة وضع استراتيجية وطنية فلسطينية لمنع ومعاقبة الفصل العنصري والاضطهاد الاسرائيلي بحق شعبنا، وتكليف لجنة وطنية ذات اختصاص بالقانون الدولي الإنساني، لوضع أسسها وعناصرها التي باتت متوفرة في استخلاصات وتوصيات التقارير الدولية، حيث ان إحدى أدوات وآليات مساءلة إسرائيل أصبحت نافذة المفعول، كما هو الحال في قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٧/ ايار٢٠٢١، بشأن تشكيل لجنة تحقيق دولية دائمة لمعالجة الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني.

ودعا الدول التي لا تزال ترعى آخر احتلال في العالم للتخلي عن سياساتها الداعمة له، والالتزام بمبادئ وأحكام القانون الدولي وقيم الحرية والعدالة، والإقرار بأخطائها الجسيمة في الدفاع عن الاحتلال وجرائمه وانتهاكاته، والمبادرة الى الاعتراف بدولة فلسطين التزاما بقرارات الأمم المتحدة.

وأكد متابعة الجهود في المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة قادة الاحتلال العسكريين والأمنيين والمدنيين والمستوطنين على جرائمهم بحق شعبنا الأعزل، في ظل تصاعد الاستيطان، والاعتقال، والقتل بدم بارد، والحصار الظالم لأهلنا في قطاع غزة، داعيا لاتخاذ الإجراءات العملية لتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/ES-١٠/L.٢٣ الصادر في ١١ حزيران ٢٠١٨، والخاص بحماية المدنيين الفلسطينيين من عدوان الاحتلال الإسرائيلي.

كما جدّد التأكيد على وقوف شعبنا خلف قيادته ممثلة بالرئيس محمود عباس، ودعمه المطلق في دفاع سيادته عن حقوق شعبنا وثوابته الوطنية، وصموده في وجه المؤامرات والتهديدات والضغوط، وضرورة مواصلة جهود المصالحة لإنهاء الانقسام، وتحقيق الوحدة الوطنية، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، لحماية المشروع الوطني من المخاطر المحدقة به.

وتوجه المجلس الوطني التحية الى شعبنا في الوطن والشتات، مجددا المضي على درب الأحرار والمناضلين وفاءً لدماء الشهداء وتضحيات الجرحى ومعاناة الأسرى والمعتقلين الصامدين في وجه سياسات القمع والتنكيل ومصادرة حريتهم، وفي مقدمتهم المضربون عن الطعام الذين يخوضون بأمعائهم الخاوية معركة استرداد حريتهم وكسر سياسة الاعتقال الإداري الظالمة.



المجلس الوطني: أبو عمار قاد ثورة شعبه بكل قوة وعنفوان وحافظ على وحدته الوطنية

قال المجلس الوطني الفلسطيني في الذكرى السابعة عشرة لاستشهاد القائد الرمز ياسر عرفات، إن الشعب الفلسطيني، وبكل فخر واعتزاز، يواصل التمسك بنهج الزعيم الوطني والتاريخي الشهيد المؤسس أبو عمار.

وأضاف المجلس في بيان صدر عنه، بهذه المناسبة التي توافق ٢٠٢١/١١/١١، إن هذا النهج يتكئ على منظومة كبيرة من قيم البطولة والتضحية والفداء، مؤكدا أن شعبنا مصمم، أكثر من أي وقت آخر، على مواصلة نضاله الوطني حتى استعادة كامل حقوقه العادلة، ممثلة بالعودة والحرية والدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها مدينة القدس وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

واستحضر المجلس بهذه المناسبة، نضالات وتضحيات الشهيد القائد أبو عمار، الذي قاد شعبه، بكل قوة وعنفوان واقتدار، نحو حرية شعبه واستقلال وطنه باذلا كل ما يستطيع من اجل الحفاظ على هويته ووحدته الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا الفلسطيني، في أماكن تواجده كافة، التي شكلت وما زالت المرجعية النضالية والسياسية لشعبنا المكافح في مختلف مراحل قضيتنا الوطنية.

وشدد المجلس، على أن مقاومة شعبنا للمحتل الغاشم وسياساته العدوانية مستمرة، لا يرهبه بطش الاحتلال وارهابه، معبرا عن اعتزازه بثبات شعبنا وصموده على أرض الآباء والأجداد، مؤكدا أن شعب الجبارين، كما كان يردد الشهيد الخالد أبو عمار، لن يرفع الراية البيضاء ولن تكسر ارادته وسيبقى رافعا رأسه، بكل إباء وشموخ، مواصلا تسجيل المزيد من الوفاء لدماء الشهداء وتضحيات الأسرى والجرحى حتى تحقيق تطلعاته بالحرية والعيش الكريم اسوة بباقي شعوب الأرض.

وجدد المجلس التأكيد على أن كل المؤامرات والمشاريع التصفوية التي يراد منها النيل من شعبنا وحقوقه الوطنية المشروعة سيكون مصيرها الفشل الذريع، داعيا الدول التي ترعى الاحتلال وتواصل دعمه على حساب شعبنا وحقوقه، لأن تتحمل مسؤولياتها بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية للتخلص من الاحتلال الذي يواصل تنكره لها ولكافة الاتفاقيات الموقعة.

وأعاد المجلس التأكيد على أهمية بذل المزيد من المساعي والجهود الرامية الى رصّ الصفوف وتحقيق المصالحة الوطنية والالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا الفلسطيني، بهدف تحصين جبهتنا الداخلية في مواجهة التحديات والمخاطر المحدقة بقضيتنا ومشروعنا الوطني.

وطالب المجلس مجددا المجتمع الدولي ومؤسساته بتحمل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني، الذي يعاني من ويلات الاحتلال وسياساته الظالمة، وذلك باتخاذ ما يلزم من التدابير والإجراءات التي تضمن تأمين الحماية له من اعتداءات جيش الاحتلال وجرائم مستوطنيه وإجبار حكومة تل ابيب على الانصياع للإرادة الدولية، من خلال تطبيق قرارات الشرعية الدولية لإنهاء الاحتلال وتمكين شعبنا من إقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس الشريف. وختم المجلس بيانه بتوجيه التحية الى أبناء شعبنا على ثباتهم وصمودهم في وجه الاحتلال، مشيدا بصمود اسرانا الابطال في سجون الاحتلال الإسرائيلي وفي مقدمتهم الاسرى المضربون عن الطعام الذين يخوضون معركة الحق بأمعائهم في مواجهة سياسة الاعتقال الإداري الظالمة.



هدم بيـوت المقدسيين .. تطهير عرقـي .. تهويد .. قهر وإذلال

د. نايف جراد
عضو المجلس الوطني الفلسطيني
مدير عام معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي

في الوقت الذي يتكرس احتفال العالم في الأول من تشرين أول/ أكتوبر من كل عام باليوم العالمي للموئل والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٥، باعتبار الموئل (الملجأ والسكن والمستقر والمكان الآمن)، هو حقاً أساسياً للإنسان دون تمييز، وشرط لتحقيق شروط الحياة الأخرى كالحق في مستوى حياة لائق، والحق في الصحة البدنية والنفسية، والحق في الخصوصية والحق في اقامة حياة أسرية؛ في هذا الوقت بالذات، تمعن سلطات الاحتلال الإسرائيلية بهدم بيوت الفلسطينيين بعامة، وبيوت سكان القدس بخاصة، وحرمانهم من التمتع بأبسط حقوق الانسان ومتطلبات العيش الكريم. ولعل الأسوأ والأبشع في كل ذلك، هو دفع الفلسطيني المقدسي مكرها متألما تحت طائلة العقاب، لأن يهدم بيته بيديه، وهو ما بات يعرف بالهدم الذاتي، كإجراء يعبر عن محاولة ردع الفلسطينيين وقهرهم وإذلالهم.

وتهدف هذه المقالة تبيان حجم هذه المشكلة وتظهير خلفيات وأبعاد هدم بيوت الفلسطينيين بعامة والمقدسيين بخاصة، وما الذي يدفع المقدسي لأن يهدم بيته بيديه والمعاناة الناتجة عن ذلك، وكذلك تبيان حكم القانون الدولي والإنساني وحقوق الانسان والجنائي الدولي تجاه هدم بيوت الخاضعين للاستعمار والاحتلال الأجنبي، وما المطلوب لمواجهة هذه السياسة والإجراءات الإسرائيلية الاحتلالية.

احصائيات هدم المساكن والتهجير

في آخر بيان له صادر بتاريخ ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١ بمناسبة يوم الموئل العالمي بعنوان «هدم مساكن الفلسطينيين جريمة سياسية وإنسانية مركبة» قدر مركز أبحاث الأراضي (LRC) ان عدد المساكن التي قام الاحتلال الإسرائيلي بهدمها منذ احتلاله للأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨ بلغ حتى نهاية أيلول الماضي حوالي ١٧٢،٩٠٠ مسكن فلسطيني، وأن ما

مجموعه ١،٣٢٤،٠٠٠ مواطن فلسطيني جرى تهجيرهم قسرا، كما تمت مصادرة حوالي ١٩ مليون دونماً من أراضي فلسطين التاريخية. وجاء في البيان أنه خلال حرب عام ١٩٤٨ جرى هدم ١٢٥،٠٠٠ مسكن وتهجير حوالي ٨٠٠ ألف فلسطيني من ديارهم وبيوت نشأتهم، وقامت في الفترة ما بين ١٩٥٠ و٢٠٢١ بهدم حوالي ٤٥٠٠ مسكن وهجرت أكثر من ٣٠،٠٠٠ فلسطيني تهجيرا داخليا. وفي حرب حزيران ١٩٦٧، تم هدم ٥٥٠٠ مسكن وتهجير ٢٠٠،٠٠٠ مواطن، وفي الفترة ما بين ١٩٦٧ وحتى نهاية أيلول ٢٠٢١ هدمت جرافات الاحتلال حوالي ١١،٩٠٠ مسكن فلسطيني منها ٧٤٤٠ مسكنا في القدس الشرقية، أدت إلى تهجير ٧٣،٠٠٠ مواطن، منهم ٤٧،٢٢٠ مواطن مقدسي. اما في قطاع غزة، ونتيجة أعمال الهدم والقصف والحروب الهمجية على القطاع (٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠٢١) فقد تم هدم وتدمير حوالي ٢١،٠٠٠ مسكن وتهجير حوالي ١٨٩،٠٠٠ مواطن في قطاع غزة (مركز أبحاث الأرض، ٢٠٢١/١٠/٤).

أما فيما يتعلق بالقدس، فإن الجزء الذي تم احتلاله عام ١٩٤٨ قد تم تدميره كاملا من حيث البنية التحتية والمناطق المبنية -حسب كتاب القدس الاحصائي السنوي ٢٠٢١-، وتم تهجير أغلبية السكان إلى القدس الشرقية وبقية المحافظات وخارج فلسطين، ويقدر عدد الذين هجروا قسرا وتركوا املاكهم بحوالي ٩٨ ألف نسمة، وقدرت أملاكهم بما يعادل ٢٧٢،٧٤٥ دونما (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٢١).

وتقدر احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن عدد المباني السكنية التي تم هدمها في محافظة القدس للفترة ٢٠٠٦-٢٠٢٠ فقط، بلغ ما مجموعه ٩٢٧ مبنى، منها ٢٣٣ مبنى تم هدمها ذاتيا من قبل أصحابها، تضرر نتيجة ذلك ما مجموعه ٣،١٢٠ فردا، منهم ١٦٣٢ قاصرا. وفيما يلي كشفا بذلك:

كشف بعدد المباني السكنية المهدومة والافراد المتضررين في محافظة القدس حسب الجهة التي قامت بالهدم، ٢٠٠٧-٢٠٢٠ (جهاز الإحصاء المركزي، ٢٠٢١)

السنة	عدد المباني السكنية المهدومة	عدد الأفراد المتضررين	عدد القاصرين المتضررين	قام أصحابها بهدمها			قامت سلطات الاحتلال بهدمها		
				عدد المساكن	عدد الأفراد	عدد القاصرين	عدد المساكن	عدد الأفراد	عدد القاصرين
٢٠٠٧	٦٣	٢١٩	١٤٩	١	٠	٠	٦٢	٢١٩	١٤٩
٢٠٠٨	٧٨	٣٤٠	١٨٨	٥	٤٠	٢٧	٧٣	٣٠٠	١٦١
٢٠٠٩	٤٦	٢٥٦	١٤٥	٢	١١	٧	٤٤	٢٤٥	١٣٨
٢٠١٠	٢٣	١٨١	٩١	٩	٨١	٣٧	١٤	١٠٠	٥٤
٢٠١١	٢٣	١١٤	٥٦	١٥	٦٦	٣٤	٨	٤٨	٢٢
٢٠١٢	٢٢	١٠٧	٥٢	٨	٤٦	٢١	١٤	٦١	٣١
٢٠١٣	٧٣	٣٠٦	١٧٩	١٣	٨٢	٥٣	٦٠	٢٢٤	١٢٦
٢٠١٤	٥٤	١٦٧	٧٧	١٧	٧٤	٣٢	٣٧	٩٣	٤٥
٢٠١٥	٤٥	١٠٤	٦٥	٣	٢٣	١٤	٤٢	٨١	٥١
٢٠١٦	٨٩	٣٠٢	١٥٣	١٥	٨٩	٥١	٧٤	٢١٣	١٠٢
٢٠١٧	٦٢	١٦٢	٨٨	١٠	٤٠	٢٥	٥٢	١٢٢	٦٣
٢٠١٨	٥٩	١٥٥	٦٣	١٢	٥٥	٣٣	٤٧	١٠٠	٣٠
٢٠١٩	١٦٩	٣٢٨	١٨٢	٤٢	١٣٩	٨٦	١٢٧	١٨٩	٩٦
٢٠٢٠	١٢١	٣٧٩	١٩٤	٨١	٢٩٠	١٤٧	٤٠	٨٩	٤٧
المجموع	٩٢٧	٣،١٢٠	١،٦٨٢	٢٣٣	١،٠٣٦	٥٦٧	٦٩٤	٢،٠٨٤	١،١١٥

هدم البيوت.. سياسة تطهير عرقي وتهويد ممنهج

شكلت وتشكل سياسة هدم بيوت الفلسطينيين من قبل الحركة الصهيونية ووليدتها إسرائيل جزءاً جوهرياً من استراتيجية شاملة، استهدفت وتستهدف طرد الفلسطينيين من أرضهم وديارهم وممتلكاتهم الأصلية، ودفعهم للرحيل عنها، وقد راودت فكرة تهجير العرب من ديارهم أذهان القادة الصهاينة منذ ثلاثينات القرن الماضي، حيث «كانت رؤية الدولة القومية اليهودية المحضة راسخة في صميم



الإيديولوجيا الصهيونية منذ أن برزت الحركة أواخر القرن التاسع عشر» (بابيه، ٢٠٠٧). نفذت سياسة طرد الفلسطينيين من أرضهم وبيوتهم في ثلاثينيات القرن الماضي بالتعاون مع سلطات الانتداب البريطاني. وقد جرى وضع خطة تفصيلية لذلك في حرب ١٩٤٨ من قبل بن غوريون في اجتماع عقده في تل أبيب يوم ١٩٤٨/٣/١٠، أي قبل التاريخ المعروف للنكبة بشهرين بحضور عشرة من القادة الصهاينة، وتضمنت أوامر صريحة لوحدات الهاغاناه باستخدام شتى الأساليب لتنفيذ هذه الخطة ومنها: إثارة الرعب، وقصف القرى والمراكز السكنية، وحرق المنازل، وهدم البيوت، وزرع الألغام في الأنقاض لمنع المطرودين من العودة إلى منازلهم. وقد استغرق تنفيذ تلك الخطة ستة أشهر. ومع اكتمال التنفيذ كان أكثر من ٨٠٠ ألف فلسطيني قد أُرغموا على الهجرة إلى الدول المجاورة، ودمرت ٥٣١ قرية، وأخلي أحد عشر حياً مدنياً من سكانه. وما جرى لاحقا بحق الفلسطينيين في النقب والمثلث والساحل والجليل من هدم بيوت وسياسات عنصرية تجاه الفلسطينيين، لهو استمرار لهذه السياسة الاستعمارية، التي هدفت لتفريغ الأرض من سكانها واحلال المستوطنين اليهود محلهم تمهيدا للاستيلاء على كل الأرض وتهويدها بالكامل (جراد، ٢٠١٧). وما جرى ويجري في النقب من سياسات هدم وترحيل كما في ام الحيران والعراقيب (والتي هدمت ١٩٣ مرة حتى الآن) وبحق ٤٥ قرية غير معترف بها، تعبير جلي عن تلك السياسة. وذات السياسة طبقت وبشكل سافر أيضا في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، حيث لجأت سلطات الاحتلال لهدم البيوت والاحياء أثناء الحرب، كما في قلقيلية والقدس وطولكرم وغيرها من الأماكن، وموِرست كمحاولة للردع وعقاب فردي وجماعي تحت شتى الذرائع كـ "الاحتياجات الأمنية" تارة، و"الاحتياجات العسكرية" تارة أخرى، أو كعقاب لما يسمون "المخربين" واسرهم أو تحت ذريعة "عدم الترخيص" ومخالفة شروط البناء. وقد جرى في إطار هذه السياسة التركيز على القدس بهدف التضييق على سكانها العرب الفلسطينيين ودفعهم للرحيل واحلال المستوطنين اليهود الصهاينة محلهم وخلق واقع جديد يقضي على كل إمكانية بجعل القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية مستقلة (خمايسي، ٢٠٠٧).

ان التركيز على القدس ظهر منذ عهد الانتداب، حيث قامت الحركة الصهيونية ببناء عدة مستعمرات يهودية غربي مدينة القدس وخارج حدودها كمستوطنات زراعية صغيرة، ثم قاموا بضمها لغربي القدس بعد احتلال عام ١٩٤٨ ليثبتوا أن لليهود وجودا بالقدس، وجرى خلال النكبة تدمير ٣٩ قرية تابعة للقدس، وهجّر نحو ١٩٨ ألف مقدسي منها. وإبان حرب عام ١٩٦٧ هدمت سلطات الاحتلال قرى اللطرون وبيت نوبا ويالو وعمواس بالكامل، وجرى إنشاء حديقة كندا مكانها لإخفاء الجريمة، كما تم هدم حي الشرف وحارة المغاربة في البلدة القديمة من القدس؛ وقد أدت هذه السياسة المنهجة لترحيل نحو سبعين ألف مقدسي ومنع من كانوا خارج القدس من العودة إليها واعتبارهم نازحين لا حق لهم في المواطنة، كما تم ترحيل نحو خمسين ألف مقدسي بعد الحرب إلى خارج القدس بسبب هدم المنازل وجدار الفصل العنصري وسياسة سحب الهويات. وجرى بعد احتلال عام ١٩٦٧ ضم المناطق الأقل كثافة سكانية عربيا من شرقي المدينة؛ وتم إعلان القدس عاصمة لدولة إسرائيل عام ١٩٨٠.

ان السياسة الإسرائيلية التي اتبعت تجاه القدس هي سياسة استعمارية استيطانية احلالية هدفت الى تهويد الأرض والمكان والحيز والإقليم من خلال اقتلاع الفلسطينيين وإحلال المستوطنين المستعمرين مكانهم وأسرلة المؤسسات، واختراع أماكن دينية توراتية لم يكن لها وجود مطلقاً وعزل المجتمعات المحلية المقدسية عن بعضها البعض بمستعمرات استيطانية استعمارية، واختراقها داخلياً بخلق جيوب استيطانية استعمارية تتوسع تدريجياً كما جرى ويجري في حي الشيخ جرّاح، والبلدة القديمة من القدس، وبطن الهوى في سلوان، وفي رأس العمود، وغيرها من المواقع في القدس. ويشمل العزل من جهة أُخرى فصل المجتمعات المحلية المقدسية عن محيطها الفلسطيني في الضفة وغزة عبر نظام محكم من الإغلاق فُرض منذ آذار/مارس ١٩٩٣ (سالم، ٢٠٢١).

ويأتي موضوع هدم بيوت المقدسيين في إطار هذه السياسة. حيث وضعت سلطات الاحتلال عوائق جمة أمام الحصول على تراخيص للبناء في أحياء القدس وضواحيها وفرضت رسوماً باهظة للترخيص لا يحتملها الفلسطيني وأخضعت العملية لنظام بيروقراطي وظيفي مشدد يعيق ويمنع الحصول على ترخيص للبناء، واتبعت سياسة مصادرة بحجج الاحتياجات والمتطلبات الأمنية والعسكرية والبنية التحتية والتنظيم الإداري، ومنها تصنيف الأراضي كخضراء للمنفعة العامة، وفرض الابتعاد ١٥٠ مترا عن طرفي الشوارع الرئيسية كارتدادات على الجانبين، والابتعاد عن جدار الفصل العنصري بعمق مئة متر، ومنع البناء في الأراضي الحكومية ومواقع مقترحة للشوارع أو أماكن عامة أو مصنفة عسكرية، والأراضي التي تحمل طابعا تاريخيا وأثريا ودينيا، والأراضي المخصصة للغابات والمحميات الطبيعية التابعة لسلطة الطبيعة الإسرائيلية. ومن الجدير بالذكر أن انشاء جدار الفصل والتوسع العنصري حول القدس بطول إجمالي ١٨١ كيلومترا على مساحة تبلغ نحو سبعة آلاف دونم، قد أدى إلى منع البناء لأسباب أمنية في محيط الجدار بعمق مئة متر، أي بمساحة إجمالية تقدر بنحو ١٨ ألف دونم يمنع البناء عليها (مركز أبحاث الأرض، ٢٠١٨).

إن السياسة الإسرائيلية تجاه المقدسيين تتلخص بخلق بيئة قهرية طاردة عبر خلق ظروف حياتية اقتصادية واجتماعية وسكنية يستحيل تحملها، تجد تجلياتها في



إضعاف الوضع الاقتصادي للسكان وزيادة أعباء الحياة المعيشية وجعل تكاليف الحياة باهظة، وفرض ضرائب عالية وغرامات، واهمال وتهميش الأحياء الفلسطينية ومنع التوسع العمراني اللازم لتلبية النمو الطبيعي، واعاقة ومنع تصاريح البناء، وهدم البيوت وسحب اقامات المقدسيين، ناهيك عن التنكيل والاعتقال وأعمال القتل وتشجيع استفزازات وعربدة المستوطنين المتدينين، والاستيلاء على المباني بالتزوير او بإغراء بعض ضعيفي النفوس بمساعدة بعض السماسرة العرب الفلسطينيين لبيع بيوتهم بمبالغ كبيرة مغرية وتسهيل معاملات هجرتهم للخارج هربا من العقاب. وقد ازدادت وتفاقمت هذه السياسة والإجراءات مع ازدياد التوجه اليميني الصهيوني المتطرف لدولة الاحتلال، والذي عبر عن نفسه بإقرار قانون أساس القومية اليهودية وتبني الإدارة الأمريكية برئاسة ترامب لمواقف اليمين الإسرائيلي الصهيوني المتطرف تجاه القدس والاستيطان وحقوق الفلسطينيين، والذي توج بما عرف بـ "صفقة القرن". ومع سياسة الاستيطان الصهيوني واحلال المستوطنين محل الفلسطينيين وفي بيوتهم الاصلية، واعطائهم الامتيازات، فإن ما يجري في القدس هو تطهير عرقي فظيع مبني على أساس الفصل العرقي البغيض. ولعل أبرز هذه السياسات هدم البيوت تحت حجج وذرائع عديدة، كهدم منازل وبيوت أهالي الشهداء، والهدم بحجة عدم الترخيص او لاعتبارات واحتياجات عسكرية وأمنية وتخطيطية. ومع التضييق على حياة الفلسطينيين المقدسيين في المدينة، يتم دفعهم لمغادرتها للعيش في مدن الضفة الغربية الأخرى الخاضعة للسلطة الفلسطينية، ويستتبع ذلك بسحب بطاقات إقامتهم في مدينة القدس ورحيلهم عنها نهائيا، وهو الهدف المنشود من سياسة الاحتلال الساعية لتفريغ المدينة المقدسة من سكانها العرب الفلسطينيين وبالتالي تهويدها. وتشير التقديرات إلى وجود أكثر من ١٠٠،٠٠٠ مقدسي مهدد بالنزوح بسبب التهديد بهدم منازلهم.

الهدم الذاتي.. معاناة وقهر

يشكل بناء بيت جديد او توسعة بيت أو ترميمه بالنسبة للعربي الفلسطيني في القدس رحلة شاقة ومريرة، حيث عليه بداية ابراز شهادة تسجيل ملكية (طابو) بالرغم من أن الأراضي المسجلة بالطابة في القدس نادرة، ومن ثم يتم وضع العراقيل أمام الحصول على الترخيص من خلال فرض شروط تعجيزية والمماطلة البيروقراطية والتي قد تصل أكثر من ١٠ سنوات، كما تفرض رسوم باهظة جدا لا تحتمل تتراوح في أقل أحوالها بين ٦٠٠ ألف شيكل و٧٠٠ ألف أي نحو ٢٠٠ ألف دولار أمريكي إضافة الى تكلفة مكاتب الهندسة المرتفعة أيضا، مما يجعل معدل ترخيص شقة سكنية بمساحة ١١٠ أمتار مربعة يتراوح بين ستين ألف دولار أميركي وسبعين ألفا، ناهيك عن الضرائب والرسوم التي يتوجب على المواطن المقدسي دفعها بعد عملية البناء. ويرتب ذلك على المقدسيين ديونا طوال حياتهم، تضطرهم لمضاعفة شقائهم وتعبهم لتسديدها. وتزداد الأمور تعقيدا اذا كانت قروضاً بنكية، حيث التخلف عن السداد يعني زيادة الفائدة وغرامات وملاحقات. وبحسب دراسة أجراها مركز أبحاث الأراضي التابع لجمعية الدراسات العربية فإن نسبة الرخص إلى عدد الطلبات المقدمة هي ٥٪ فقط في أحسن الأحوال، ولذلك يضطر المقدسيون للبناء دون ترخيص، فلا يوجد من يفضل أن يكون العراء مأواه (مركز أبحاث الأرض، ٢٠٢١/١٠/٠٤).



يضطر المقدسي مرغما إلى هدم بيته بيديه، وذلك كخيار بديل لقيام بلدية الاحتلال بهدم المنزل وتحميله تكلفة الهدم بما فيها أجرة عمال نقل الأثاث وغيرها من النفقات والتكاليف التي قد يعاقب عليها بالسجن والملاحقة في حال عدم دفعها، والتي تصل الى مبالغ طائلة تتراوح ما بين ٦٠ الى ١٠٠ ألف وقد تصل الى ٢٥٠ ألف شيكل إسرائيلي (مركز أبحاث الأرض، ٢٠٢١/١٠/٠٤).

ان عملية دفع المقدسي لهدم بيته بيده عملية اضطهاد وظلم بشعة جدا، تسبب له ألما ومعاناة نفسية وإنسانية بليغة حيث هدم بيت العمر الذي يحميه وعائلته والذي عانى الشقاء والعذاب كي يحصل عليه.

ويؤكد الخبير المقدسي جمال عمرو أن الاحتلال يسعى من وراء دفع الفلسطينيين إلى "الهدم الذاتي» تحقيق قوة الردع وكسر المعنويات وإذلال الفلسطيني، وإثارة الرعب بقلب كل فلسطيني يفكر في البناء بدون ترخيص، كما أن إسرائيل وعبر هذه الطريقة تتخلص من الكاميرات والتوثيق الإعلامي بقيام قواتها بهدم المنشآت الفلسطينية، وبالتالي تتم عملية الهدم بدون أي إدانات قانونية أو إحراج دولي، مع تحقيق أعلى المكاسب الممكنة وهي التخلص من بناء فلسطيني قائم على يد الفلسطيني نفسه. إن هدم المساكن ليس مجرد أرقام وإحصائيات أو خسائر مادية كما يقول مدير مركز أبحاث الأراضي بالقدس جمال العملة، بل «جريمة مركبة معقدة تمس الروح والعقل والكرامة الإنسانية، وتمس فلسفة الوجود الإنساني برمته». ويصف العملة مشهد الألم الناجم عن ذلك بقوله: «عندما يقف الأب -رمز الحماية لأبنائه- عاجزا باكيا بضعف المقهور أمام أطفاله وأنياب جرافات الاحتلال التي تهدم مسكنهم وعش أحلامهم ومأوى آلامهم وأفراحهم... والأنكى من ذلك عندما يضطر الأب لهدم مسكنه أو جزء منه بيده من خلال سياسة الهدم الذاتي» (مركز أبحاث الأراضي، ٢٠١٨).

هدم البيوت.. جرائم تطهير عرقي وضد الانسانية

تستند السلطات الإسرائيلية في هدم البيوت لنص المادة (١١٩) فقرة (١) من قانون الطوارئ البريطاني لسنة ١٩٤٥، وذلك رغم معرفتها المسبقة بأن هذا القانون تم الغاؤه لحظة انتهاء فترة الانتداب على فلسطين، وفي عام ٢٠٠٢ وعلى خلفية أعمال المقاومين في الانتفاضة، أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا قرارا بالسماح لقوات الاحتلال بهدم منازل المقاومين الفلسطينيين، ورغم أن مجلس الامن الدولي التابع للأمم المتحدة طالب اسرائيل بوقف هدم المنازل الفلسطينية وفقا لقراره رقم ١٥٤٤/٢٠٠٤، الذي دعا اسرائيل الى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الانساني لا سيما الالتزام بعدم القيام بهدم المنازل خلافا لهذا القانون، إلا ان سلطات الاحتلال تمادت في سياسات هدم بيوت الفلسطينيين، وخاصة بعد أن صادق الكنيست الإسرائيلي على قانون «كمنتس» في عام ٢٠١٧، الذي يهدف إلى تسريع هدم المنازل الفلسطينية في الداخل المحتل عام ١٩٤٨ عبر إعطاء أوامر هدم إدارية مباشرة من محاكم الاحتلال (عيسى، ٢٠١٧)

وتصنف سلطات الاحتلال الإسرائيلية أربعة أنواع لهدم المنازل وهي: الهدم العسكري، بذريعة حماية الجنود والمستوطنات وضمان «أهداف عسكرية قانونية»، والهدم العقابي، بذريعة تنفيذ عمليات عسكرية ضد الإسرائيليين، والهدم الإداري، بذريعة البناء دون الحصول على ترخيص، أو بذريعة المصلحة العامة، والهدم القضائي، وهو عبارة عن قرار قضائي يصدر عن المحاكم الإسرائيلية المحلية والمركزية والعليا (المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان "شاهد"، ٢٠٢٠).

إن الحق بالسكن الملائم يمثل أحد الحقوق الأساسية للإنسان التي تم تقنينها بالإعلانات والعهود والاتفاقيات الدولية المختلفة، التي تحظر المساس به. وبالنظر إلى ان العمل الذي تقوم به سلطات الاحتلال الاستعماري الاستيطاني الصهيونية تجاه الفلسطينيين يندرج في إطار التعامل مع جماعة قومية بهدف تهجيرها القسري وافراغ البلاد منها واحلال المستوطنين محلهم، وبالنظر إلى ادراجه أيضا في إطار العقوبات الجماعية لردع المقاومين للاحتلال والاستيطان والإجراءات القمعية والمناضلين من أجل الكرامة والتحرر، فإنه يمثل جريمة تطهير عرقي وفصل عنصري وجريمة ضد الإنسانية أيضا. انها جريمة لأنها تشكّل خرقاً واضحاً لنص المادة ١/٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ١١(١) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، والمادة ٥/٥/٣ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥ التي تضمن الحق بالسكن، وهي مخالفة صريحة وسافرة للمواد ٣٣، ٤٩، ٥٠، ٥٣، ٥٥، ٥٦ من اتفاقية جينيف الرابعة، والمادة ٢/٨ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي تنص على أنّ تدمير الممتلكات على نطاق واسع تعد بمثابة جريمة حرب (مفتاح، ٢٠١٩، المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان «شاهد»، ٢٠٢١، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧، عيسى، ٢٠١٤، عيسى، ٢٠١٧، جابر، ٢٠١٩).

إن خطورة السياسات الإسرائيلية المنهجة لهدم بيوت الفلسطينيين بعامة والمقدسيين بخاصة، تستدعي ليس فقط ادانة هذه السياسة، بل المتابعة الجدية لتقديم مرتكبيها للمحاكمة أمام محكمة الجنايات الدولية وغيرها من المحاكم المختصة، ومطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته في إنفاذ القانون الدولي والإنساني وحقوق الانسان والقانون الجنائي الدولي وتفعيل آليات الالزام الدولية التي تفرض على دولة الاحتلال الانصياع للشرعية الدولية، كما تستدعي تأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وخاصة في القدس، والعمل لتضافر كافة الجهود الوطنية بعمل جماهيري كفاحي واسع وموحد واتباع سياسات فاعلة لتعزيز صمود المقدسيين ومواجهة السياسات الإسرائيلية التهويدية للمدينة المقدسة، والتأكيد على حق الفلسطيني بالمسكن الآمن كجزء من حقه في أرضه التاريخية. ولنا في هبة القدس في أيار الماضي خير نموذج على مثل هذا العمل الفاعل الذي يمكنه ردع الاحتلال وحشد التأييد الدولي.

• المصادر والمراجع محفوظة.



اختيار منى ومحمد الكرد
ضمن أكثر ١٠٠ شخصية مؤثرة عالمياً

اختارت صحيفة التايمز الأميركية الشقيقين منى ومحمد الكرد، ضمن أكثر ١٠٠ شخصية مؤثرة عالميا للعام ٢٠٢١.

وأعلنت الصحيفة الأميركية إضافة التوأم الكرد لهذه القائمة، من خلال مشاركاتهما على الانترنت منشورات وأخباراً وقصصاً، والظهور في وسائل الإعلام، حيث أتاح الشقيقان محمد ومنى الكرد للعالم نافذة للاطلاع على العيش تحت الاحتلال في القدس الشرقية، ما ساعد بإحداث تحول دولي في الخطاب فيما يتعلق بإسرائيل وفلسطين.

واستعرضت التاريخ النضالي لعائلة الكرد، قائلة: لأكثر من عقد من الزمان، تحارب عائلة الكرد مع العشرات من جيرانهم في حي الشيخ جراح ضد إمكانية إخلاء منازلهم قسريا لصالح المستوطنين الإسرائيليين، وفي أيار/مايو امتدت التوترات في الشيخ جراح إلى البلدة القديمة المجاورة، حيث هاجمت القوات الإسرائيلية المصلين في المسجد الأقصى.

وذكرت الصحيفة أن محمد ومنى الكرد اللذين احتجزتهما السلطات الإسرائيلية مؤقتا هذا الصيف، تحديا الروايات الحالية من خلال المنشورات والمقابلات وإضفاء الطابع الإنساني على تجارب جيرانهم، وتفنيد رواية أن العنف كان من قبلهم، ووصفت الصحيفة الأخوين بأنهما يتمتعان بشخصية جذابة وجريئة، وأصبحا أكثر الأصوات شهرة.

وأشارت إلى أنه في الولايات المتحدة الحليف الأقوى لإسرائيل باتت تظهر استطلاعات الرأي فيها منذ فترة طويلة دعما متزايدا للفلسطينيين".



جانب من شارع صلاح الدين بالقدس

المجلس الوطني الفلسطيني..

المخطط الاستيطاني في قلب مدينة القدس جريمة تستوجب المحاسبة الدولية

قال المجلس الوطني الفلسطيني إن ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس المحتلة بأحيائها ومقدساتها وشوارعها وتراثها ومعالمها التاريخية، جرائم تستوجب المساءلة والعقاب لمرتكبيها لانتهاكهم قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقدس المحتلة بما فيها قرارات منظمة «اليونسكو».

وأضاف المجلس الوطني في بيان أصدره بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٧، إن قيام سلطات الاحتلال بالإعلان عن تنفيذ ما يسمى «مخطط مركز مدينة القدس الشرقية» خاصة في شارع صلاح الدين الذي يشكّل قلب مدينة القدس، هدفه طمس هوية وتاريخ وملامح البلدة القديمة، وإحداث المزيد من التغييرات على الواقع القانوني والديموغرافي خدمة لمشروعها التهويدي في المدينة المحتلة بأحيائها وأسواقها وشوارعها وتغيير طابعها العربي الإسلامي والمسيحي.

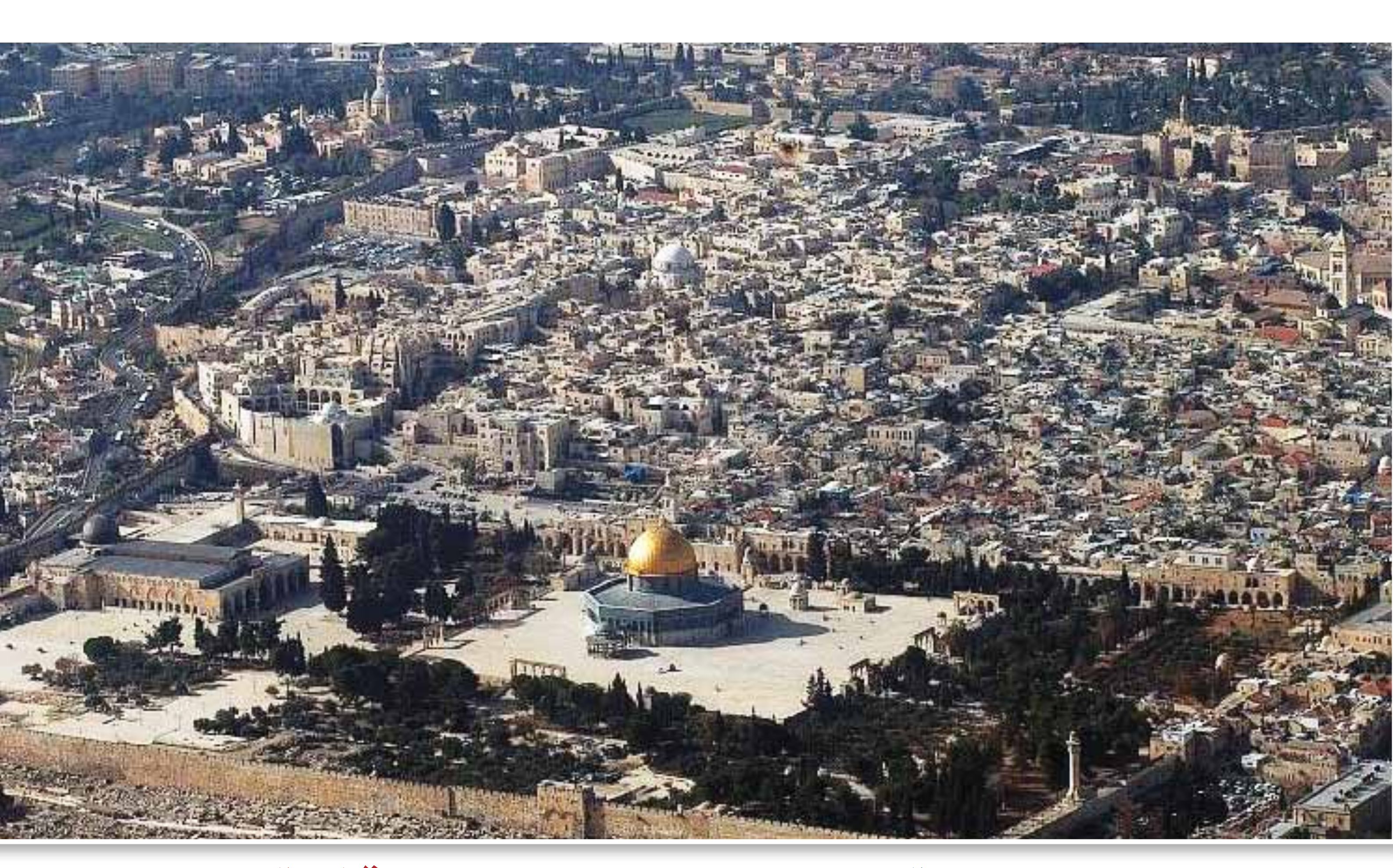
وأوضح المجلس أن هذا المخطط الاستيطاني الجديد في شارع صلاح الدين الذي يعد من أهم المراكز الثقافية والحضارية والتجارية في المدينة ولسكانها ولزوارها يهدف كذلك للمزيد من مصادرة الأراضي وتقييد الحركة وضرب اقتصاد المدينة من تجارة وسياحة وشركات ومؤسسات تعليمية ومؤسسات عامة متنوعة.

وتابع المجلس أن كل ذلك يأتي وسط تصاعد اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى المبارك الذي يرافقه القمع والاعتقال والاعتداء على المصلين فيه، حيث نفذ حوالي ٥٠٠٠ مستوطن تلك الاقتحامات خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من هذا العام، وكل ذلك يأتي في محاولة لتثبيت التقسيم المكاني والزماني للمسجد الأقصى وإحداث التغيير التدريجي في «الوضع القائم» بالحرم القدسي الشريف.

وأضاف المجلس أن تلك الانتهاكات والجرائم الاحتلالية تترافق مع استمرار مخططات التهجير والتطهير العرقي وهدم المنازل وتشريد أصحابها في أحياء القدس خاصة حي الشيخ جراح واحياء بلدة سلوان (بطن الهوى، والبستان وغيرهما)، دون محاسبة دولية على تلك الجرائم.

وأكد المجلس أن استمرار انتهاكات القوة القائمة بالاحتلال اسرائيل، لاتفاقية لاهاي واتفاقيات جنيف ذات الصلة، وقرارات منظمة «اليونسكو» وقرارات الأمم المتحدة التي رفضت ادعاءات السيادة الإسرائيلية على مدينة القدس باعتبارها مدينة فلسطينية محتلة يشكّل تحديا سافرا لإرادة المؤسسات الدولية وأصحاب القرار فيها، خاصة مجلس الأمن الدولي الذي يجب أن يأخذ دوره ويتخلى عن سياسة التقاعس وغض الطرف عن تلك الجرائم، والعمل على منع تنفيذ هذا المخطط التهويدي في مدينة القدس.

وطالب المجلس الوطني الأمتين العربية والإسلامية وحكوماتها وبرلماناتها، بتحمل مسؤولياتها وتنفيذ قرارات مؤسساتها السياسية والمالية لإنقاذ مدينة القدس المحتلة وإفشال محاولات الاحتلال فرض سيادته عليها وعلى مقدساتها المسيحية والإسلامية قبل فوات الأوان، وعدم ترك القدس وأهلها وحيدين أمام آلة الإرهاب والتهويد الإسرائيلية، فالتاريخ والأجيال القادمة لن ترحم كل متقاعس ومفرط بعروبة المدينة والمسجد الأقصى المبارك أولى القبلتين وثاني المسجدين ومعراج رسولنا الكريم الى السماء.



إعلان التسوية خطوة باتجاه إنهاء قضية القدس

بقلم: خليل التفكجي
مدير الدراسات- بيت الشرق القدس المحتلة

في خطوة مفاجئة أعلنت سلطات الاحتلال عن بدء أعمال التسوية في مدينة القدس وخصصت ميزانيات خاصة لهذا الموضوع، مدشنةً مرحلة جديدة بتهويد المدينة بنقل أجزاء كبيرة من الاملاك العربية الى القيم على أملاك الغائبين أو أملاك الدولة. إن السيطرة على ٨٧٪ من مساحة القدس الموسعة البالغة ٧٢ الف دونم، بحيث لم يتبقَّ للفلسطينيين سوى ١٣٪ من مساحة الارض وما تقوم به دولة الاحتلال بإجراء أعمال التسوية يعني بالدرجة الاولى الدخول الى ما تبقى من الـ ١٣٪ والسيطرة الحيازية على كل قطعة من الأراضي أو العقار باعتبار أن أي وريث أو اكثر يعتبر غائباً وبالتالي لا يحق لصاحب الملك التصرف بأملاكه من بيع أو زيادة في السكن الا بإذن من الحارس، كما أن أجزاء كبيرة من الأراضي قد تم نقل ملكيتها الى الدولة بعد أن تمت مصادرتها مُنذ عام ١٩٦٨ بموجب قوانين المصادرة للمصلحة العامة. وبالتالي سيتم شطب أسماء اصحابها الاصليين وتسجيلها باسم الدولة. إن ما تقوم به دولة الاحتلال يعتبر خطوة باتجاه إنهاء قضية القدس. ولمعرفة مدى خطورة الموضوع يمكننا توزيع الملكيات كما يلي:

١. ملكية خاصة مسجلة باسم المالك أو المستفيد يجوز له نقل رقبتها وتوريثها أو بيعها لمن يشاء ومتى يشاء وتقسم الملكية الخاصة الى ما يلي:

أ. ملكية مسجلة رسمياً مع كوشان طابو يكون المسجل في كوشان الطابو نفسه المستفيد والمستعمل للأرض حالياً.

ب. ملكية حق الاستعمال والاستفادة دون تسجيل رسمي، هذا النوع من الملكية يشمل وارثين لم يقوموا بنقل الملكية رسمياً من أسماء أجدادهم أو والديهم لأسمائهم ونوعاً آخر هم مالكون لهم حق الاستفادة والاستغلال بواسطة المفتاحية أو الرهينة أو أي ترتيب آخر. ولكن الارض أو المبنى غير مسجل بأسماءهم الحالية، وفي هذا النوع من الملكية يحق الاستعمال أو الاستفادة بالتوريث على الرغم من أن الارض ما زالت مسجلة رسمياً للمالك الاصلي والذي يختلف عن اسم المستعمل أو المستفيد من المُلك الحالي.

٢. أملاك وقفية: تنقسم الى أملاك وقفية ومسيحية وهذه تنقسم الى أقسام مثل وقف عام ووقف ذري.. الخ.

٣. أملاك بلدية، وهي الاراضي العامة أو الطرق ويدخل في ذلك أراضي أمانة القدس الشرقية الفلسطينية التي أحتلت عام ١٩٦٧ ونقلت أملاكها لبلدية القدس الغربية.

٤. أملاك دولة (التي آلت للدولة) أي دائرة أراضي إسرائيل أو خزينة المملكة الاردنية الهاشمية بحكم تسجيل أراضي



الموات أو الاميرية باسم الدولة حسب قانون الاراضي سنة ١٨٥٨ أو أمر تسوية الاراضي الانتدابي سنة ١٩٢٨ أو أن هذه الاراضي تمت مصادرتها من المالكين لصالح الدولة.

٥. أراض مختلف أو متنازع عليها بين الدولة والافراد حيث يدعُون ملكيتها ولكنهم لم يستطيعوا إثبات هذه الملكية رسمياً.

٦. أراض مشاع قرية/ مسجلة باسم مختار القرية لصالح الأهالي ولكن دون وجود تسوية أو اثبات ملكية (كما هو الامر في قرية الطور، وصور باهر، وسلوان).

أنواع الملكيات السابقة يجب تحديدها على الأرض بشكل عيني وبموجب خريطة تبين حدود كل قطعة ومساحتها، ومن فحص واقعي لتحديد أو اثبات موقع الملكية في القدس ومنطقتها حيث نجد إشكاليات وتناقضات كثيرة وهذه الاشكاليات والصعوبات تعود الى عدم إنهاء أعمال التسوية في القدس. ويمكن تصنيف أراضي القدس من حيث التسوية الى أربعة أصناف:

١. أراضٍ تمت تسويتها نهائياً الاراضي المقسمة الى أحواضٍ وقطع مع حدود رسمية مسجلة حسب المالكين.

٢. أراضي تمت تسويتها جزئياً حيث تمت عملية تسويتها ومسحها وصدور جدول إدعاءات بها ولم تصدق نهائياً، نتيجة لحرب عام ١٩٦٧، والتي على ضوئها قامت إسرائيل بوقف أعمال التسوية.

٣. أراض ما زالت بدون تسوية ومسجلة كأحواض طبيعية (تخمين).

٤. أراض مستثناة من التسوية وتشمل المناطق المبنية في جذرً القرى أو داخل البلدة القديمة والتي استثنيت من التسوية ولكن الحكومة الانجليزية قامت بتقسيم البلدة القديمة الى ٥٩ حوضاً وقسمت الاحواض الى قطع وتم تسجيل الأراضي والأبنية بأسم أصحابها حسب دفاتر الضريبة واستمر الوضع كذلك في الفترة الاردنية، حيث تبين من الدفاتر الأردنية أن هنالك تسجيلاً كاملاً للبلدة القديمة، كل حسب التصنيف المتعارف عليه، الأوقاف، الخاص، السجل العقاري ونوع التسوية.

مما سبق ذكره نرى أن ما نسبته ٩٥٪ من مساحة القدس الموسعة لم تخضع لأعمال التسوبة وبالتالي فإن إثبات ملكية الارض يعتبر من المستحيلات ضمن الظروف الحالية، علماً بأن كثيراً من أوراق التسجيلات قد ضاعت أو فقدت أو أنها موجودة في أرشيفات المختلفة (تركيا، بريطانيا، الاردن). كما أن استخدام قانون أملاك الغائبين يعني بالدرجة الاولى وضع اليد على ما تبقى من أملاك عربية تحت رحمة الحارس على أملاك الغائبين، الذي لا يسمح بالبيع، أو الشراء، أو اي معاملات عقارية الا بإذنه. مما يعني التحكم الكامل بالحيز العام الفلسطيني وبالتالي فإن السيطرة الكاملة تكون للحكومة الاسرائيلية تفعل بها ما تشاء ضمن مخطط مُحكم كما حدث للأراضي العربية التي وقعت تحت الاحتلال عام ١٩٤٨. وبهذه العملية تكون القدس قد أُخرجت من دائرة المفاوضات واعتبار القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية بعد أن تم وضع اليد على كل الاراضي والعقارات.





الانتهاكات الإسرائيلية في القدس المحتلة

الشيخ محمد حسين- عضو المجلس المركزي الفلسطيني
المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية
خطيب المسجد الأقصى المبارك

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، وعلى إخوانه من النبيين والمرسلين، أما بعد؛

ففلسطين مهد الديانات، ومهبط الرسالات، حوت في جنباتها الأماكن المقدسة للديانات السماوية؛ ففي رحابها قبلة المسلمين الأولى؛ المسجد الأقصى المبارك؛ الذي أسرى الله تبارك وتعالى برسوله محمد، صلى الله عليه وسلم، إليه، قال تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ. (١)

وفي ربوع فلسطين؛ مهد المسيح عيسى ابن مريم، عليهما السلام، ففيها ولد، وعلى جنباتها نشأ وترعرع، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً وَآوَيْنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ (٢).

وزخرت أرض فلسطين بالأماكن المقدسة، التي دمر الاحتلال الغاشم ما يقارب من ١٢٠٠ مسجد، بعد نكبة فلسطين، وحول المساجد المتبقية من القرى المهجرة إلى مطاعم وخمارات وكنس ومتاحف (٣).

ويهدف الاحتلال من هذه الاعتداءات إلى تهويد القدس، في سياق سياسة ديموغرافية تعتمد أساساً على طرد أكبر عدد من العرب الفلسطينيين من المدينة، تحت حجج وذرائع مختلفة، وجذب أكبر عدد من المهاجرين اليهود إليها، والهدف من ذلك كله محاولة فرض أمر ديموغرافي يهودي واقع، وتدمير حضارتها التي ما زالت من أهم الدلائل على تاريخ الإنسان العربي وجذوره فيها، وثمة تركيز للنشاط الاستيطاني داخل الأحياء العربية القديمة في مدينة القدس، بغية تهويدها عبر زحف ديموغرافي غاشم، وإحلال مزيد من المهاجرين اليهود إليها، كما يحدث في أحياء الشيخ جراح وسلوان وغيرهما، ناهيك عن التسهيلات والإعفاءات الضريبية للمستوطنين اليهود؛ سواء داخل المستوطنات التي تحيط بالقدس من جميع الاتجاهات -وعددها ٢٦ مستوطنة وفيها ١٨٠ ألف مستوطن- أم أولئك الذين أقاموا في أحياء يهودية داخل مركز المدينة أو بالقرب من الأحياء العربية القديمة.

وينظر اليهود إلى فلسطين على أنها أرض لليهود، وبالذات مدينتي القدس والخليل، لذا فقد عملوا بشتى السبل للسيطرة على القدس، والأراضي الفلسطينية، ومنها:

إحاطة المسجد الأقصى بالكنس ووحدات البناء الاستيطانية

تسير حكومات الاحتلال المتعاقبة وفق مخطط ممنهج وشامل لتهويد مدينة القدس المحتلة، ويرتكز هذا المخطط على تعمد تطويق المسجد الأقصى المبارك بسلسلة من الكنس والحدائق التوراتية التي يتم تشييدها ورفعها، بحيث تعلو المسجد وتحجبه عن الظهور والبروز في قلب القدس، وكان آخرها الدعوة إلى بناء كنيس جديد يحمل اسم «جوهرة إسرائيل» يبعد نحو مائتي متر عن المسجد الأقصى المبارك من جهته الغربية، وكذلك كنيس «الخراب»، وغيرهما من الكنس؛ وذلك سعياً لتهويد المسجد الأقصى المبارك، ومحيطه

والقدس برمتها، كما تعمل سلطات الاحتلال على بناء وحدات استيطانية في القدس، وقد بلغ عدد المستوطنات في القدس نحو تسع وعشرين مستوطنة، وتنتشر المستوطنات في محافظة القدس على شكل تجمعات استيطانية.

الحفريات

تقوم سلطات الاحتلال بالحفريات، وفتح الأنفاق منذ عام ١٩٦٧م، في المنطقة المحيطة بالمسجد الأقصى المبارك، وأسفل جدرانه، وما عملته سلطات الاحتلال في تلة باب المغاربة يأتي في سياق حفرها للأنفاق وهدم الآثار الإسلامية والعربية فيها، كما حولت سلطات الاحتلال هذه الحفريات إلى مقرات تلمودية توراتية سياحية، وتتركز حالياً أسفل باب السلسلة، وباب المطهرة، وطريق باب المغاربة، وقد وصل الحفر إلى أعماق ٥ أمتار، أسفل أساسات المسجد الأقصى المبارك، ووصل طولها إلى ٣ آلاف متر.

ومعلوم أن سلطات الاحتلال ومستوطنيه يقومون بحفر شبكات أنفاق؛ بحثاً عن تاريخ واهم لهم، وهذه الحفريات تحدث اهتزازات في أساسات المسجد الأقصى المبارك مما يهدد بهدمه - لا سمح الله - ويخشى من أن تؤدي آثار الحفريات إلى إجبار السكان الفلسطينيين العرب على ترك منازلهم، خشية سقوطها عليهم، وبالتالي الاستيلاء عليها من قبل سلطات الاحتلال والمستوطنين.

الاقتحامات اليومية للمسجد الأقصى المبارك ومحاولات اقتحامه بالمسيرات وغيرها

يتعرض المسجد الأقصى المبارك بين الحين والآخر إلى اقتحامات متكررة ومتواصلة لقوات الاحتلال الإسرائيلي لباحاته، وباتت تلك الاقتحامات تتصاعد وتتزايد في الآونة الأخيرة، بحجج واهية لا تنطلي على أحد، حيث تُسير بعض الحركات الإسرائيلية نحو المسجد الأقصى المبارك مسيرات تحت مسميات مختلفة، وفي مناسبات عديدة، وتقتحم سلطات الاحتلال باحات المسجد الأقصى المبارك وتطوقه، وتحاصر من فيه من المعتكفين والموظفين، في الوقت الذي ترعى فيه الجماعات المتطرفة التي تعيث فساداً في الأراضي الفلسطينية، ويتزامن ذلك في كثير من الأحيان مع دعوات جماعات يهودية متطرفة لاقتحام المسجد الأقصى المبارك لإقامة شعائر وطقوس تلمودية في باحاته.

وفي خطوة استباقية لإضفاء الشرعية على هذه الاقتحامات المستمرة للمسجد الأقصى المبارك، وتطبيق مخطط التقسيم الزماني والمكاني فيه بين المسلمين واليهود فعلياً، قامت الكنيست الإسرائيلية بمناقشة سحب الولاية الأردنية عن المسجد الأقصى المبارك، وتحويلها إلى السيادة الإسرائيلية.

الاعتداء على حراس المسجد الأقصى المبارك وعرقلة عملهم

ما تفتأ سلطات الاحتلال تعتدي على حراس المسجد الأقصى المبارك على أيدي أفراد أجهزتها الأمنية وشرطتها، الذين يمارسون بحق المسجد الأقصى المبارك وحراسه ورواده أبشع أساليب التنكيل، ويمنعون عدداً من الحراس والسدنة من الالتحاق بوظائفهم وأعمالهم لعرقلة حراسته، وتحظر على بعضهم الوصول إلى منطقة المسجد، وبعضهم مضى على أوامر منعه من دخول المسجد الأقصى المبارك مدد زمانية طويلة، ضمن أساليبها الرامية لإفراغ المسجد من رواده.

هدم البيوت ومنع تراخيص البناء

يواجه أهالي مدينة القدس تحديات كبيرة، تستهدف ترحيلهم، إكمالاً للمخطط الإسرائيلي القاضي بهدم العديد من البلدات المقدسية؛ تمهيداً لعمليات الاستيطان المتواصل في القدس، فسلطات الاحتلال منذ عام ١٩٦٧م تسعى إلى تهويد مدينة القدس، وتغيير المعادلة السكانية لصالح اليهود، ولتحقيق أهدافها، تقوم بهدم منازل الفلسطينيين، حيث هُدمت آلاف المنازل التي تعود لمقدسيين فلسطينيين، وهجّرت أهاليها إلى خارج القدس، كما تفرض سلطات الاحتلال قيوداً صارمة تحول دون حصول المقدسيين على تراخيص للبناء، مما يضطرهم إلى البناء دون تراخيص، وفي النهاية تقوم تلك السلطات بهدم تلك البيوت، وذلك من أجل إنشاء تواصل جغرافي استيطاني، والحدّ من الترابط الجغرافي الفلسطيني مع أسوار القدس القديمة، وإقامة حدائق إسرائيلية، فها هو الاحتلال الإسرائيلي يستهدف حي الشيخ جراح الواقع في الجهة الغربية الشمالية، إضافة إلى استهداف حيي البستان ووادي حلوة في سلوان، الواقعين إلى الجنوب والجنوب الشرقي من المسجد الأقصى، وتُعدّ بلدة سلوان من أكبر البلدات الفلسطينية في القدس مساحةً وأقدمها، وأكثرها قرباً إلى المسجد، إذ لا يفصل بينه وبين مدخلها الشمالي (حيّ وادي حلوة) إلا سورُ القدس الجنوبي، وكلّها أحياء مهدّدة بالإخلاء التعسّفي، ومنذ تسعينيات القرن الماضي وسلطات الاحتلال الإسرائيلي تخطّط من أجل السيطرة عليهما، بسبب قربهما من المسجد الأقصى وحائط البراق، والبلدة القديمة، وذلك لأهميتهم الإستراتيجية في نظر سلطات الاحتلال.

ويواجه أهالي بلدة سلوان وحي الشيخ جراح، صنوف التعذيب، وخطر الإخلاء والتهجير، بعد أن سمحت المحكمة العليا الإسرائيلية لما تسمى جمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية، بالاستمرار في طرد ٨٠٠ فلسطيني، بزعم أن "منازلهم بُنيت على أرض امتلكها يهود" قبل نكبة الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨.

سحب الهويات

في ظل الهجمة الشرسة التي تتعرض لها القدس والمتمثلة في تهويد عروبتها، وتقليص الوجود العربي الفلسطيني فيها إلى أقل نسبة، سحبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي هويات

الفلسطينيين المقدسيين، حيث فقد ما يقارب ٢٠ ألف مقدسي حق الإقامة في المدينة، كما تخطط سلطات الاحتلال لسحب هويات ما لا يقل عن ٦٠ ألف مواطن مقدسي في حي الشيخ جراح وبلدة سلوان، مما يترتب على ذلك منع المقدسيين من حق الإقامة في القدس، أو الدخول إليها.

الاعتداء على المقابر

لم تَسْلَمْ مقابر أموات المسلمين من عبث الجهات الإسرائيلية الرسمية والاستيطانية، كما حصل لمقبرة مأمن الله التي تعد من أقدم مقابر القدس عهداً، وأوسعها حجماً، وهي وقف إسلامي يعود تاريخها إلى الفتح العمري، وتضم رفات عدد كبير من أبناء المسلمين ورموزهم العلمية والوطنية، حيث قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتجريف مساحات واسعة من المقبرة لبناء ما يسمى «متحف التسامح»، وبناء مقهى على الجزء الآخر منها، وهذا الاعتداء يمس أماكن إسلامية مقدسة لا يحق لأي جهة أجنبية التدخل فيها، فهي من اختصاص المسلمين وحدهم، كما أن أعمال الحفر والنبش تتواصل في هذه المقبرة ذات المكانة الدينية، ضمن مسلسل التزوير التاريخي والحضاري الذي تقوم به سلطات الاحتلال.

gصفقات مشبوهة وخاسرة

الحديث عن صفقة مدبرة لصالح كيان الاحتلال ومصالحه في القدس، لم يعد يُعبر به عن مجرد مخاوف أو شائعات أو توقعات، بل دخلت دلالته حيز التنفيذ على أرض الواقع، من خلال الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، ونقل السفارة الأمريكية إليها، في دلالة واضحة على الانحياز الفاضح، وتجاوز الاتفاقات المبرمة برعاية أمريكا نفسها، وهذا القرار خدم مصالح المعسكرات التي مارست التمويه ردحاً من الزمن، حتى ضاقوا بالصمت ذرعاً، فأعلنوها جهاراً نهاراً، صهيونية موغلة في التطرف، حتى إن مندوبة أمريكا في الأمم المتحدة، وصلت بها العنجهية والمغالاة في الاستخفاف، أن تقول إنها تلبس الكعب العالي ليس للموضة، وإنما لتضرب به من يتعرض لإسرائيل، والرئيس الأمريكي ترامب صرح علناً بوضوح لا يقبل التأويل، أن حرص أمريكا على البقاء بثقلها في منطقة الشرق الأوسط، يهدف إلى حماية إسرائيل والمحافظة على مصالحها.

الخطر على المسجد الأقصى المبارك.. إلى أين وصل؟

القدس على وجه الخصوص، وقضية فلسطين على وجه العموم، قضية عربية إسلامية، تقع في وجدان كل عربي ومسلم؛ وذلك أن فلسطين تحوي القدس التي لها مكانتها الدينية المرموقة، فقد ميز الله مدينة القدس، وحباها فضائل متفردة، فهي أولى القبلتين، وثاني المسجدين، وثالث المساجد التي تشد إليها الرحال، وينبني على الفضل والتميز الأهمية والمكانة، ومنه ينشأ التعلق القلبي، والتوجه الشعوري، وفي المقابل؛ فإن ذلك التفرد تترتب عليه تبعات ومحاذير، فهذا من طبيعة الحياة وقوانينها.

فمدينة القدس تتعرض لحملة شرسة، تستهدف تغيير معالمها، وإخضاعها للسيطرة الصهيونية الكاملة، على أكثر من صعيد، وبأكثر من وجه، وبأساليب ووسائل عديدة، وقد بدأت هذه الحملة منذ احتلال المدينة المقدسة عام ١٩٦٧م، فمنذ الأيام الأولى للاحتلال، تم هدم حارة المغاربة بالكامل، بما فيها من بيوت، ومساجد، ومدارس، وزوايا، ولم يبق من ذاك الحي إلا التلة المؤدية إلى المسجد الأقصى المبارك، والموصلة إلى بوابته الرئيسة المعروفة بباب المغاربة، وحتى هذه التلة لم تسلم من الهدم، فقد هدمتها آليات الاحتلال، وذلك في السابع من شهر شباط لعام ٢٠٠٧م.

وجزء مهم ورئيس من الحرب على القدس يخص المسجد الأقصى المبارك، الذي تتركز حوله بؤرة الصراع، وقد كثر في الآونة الأخيرة الحديث عن تهديده، وأصحاب هذا الحديث قسمان، قسم تمثله الجماعات الإسرائيلية المتطرفة، التي تهدف إلى هدم المسجد الأقصى المبارك، وبناء الهيكل مكانه، أو استباحة حرماته باقتطاع أجزاء منه لتكون نواة لكنيس يهودي يبنى في ربوعه، والقسم الثاني يمثله المسلمون الذين يبدون التخوف من تنفيذ التهديدات الإسرائيلية، فينبهون العالم، وبخاصة المسلمين في أنحاء الدنيا إلى ما يجري للمسجد الأقصى المبارك من استهداف، ومحاولات تدنيس، ويبدو أن الأفعال والخطط التي تسير في ركاب التهويد تجري على قدم وساق، وفق برامج معدة بعناية لهذه الغاية.

ويأتي هذا العدوان على القدس والمسجد الأقصى في إطار سياسة فرض الأمر الواقع، وتهويد المدينة المقدسة، وإفراغها من سكانها الأصليين، فالإسرائيليون يعملون بفضل السيطرة والسطوة في الاتجاهات كافة؛ لترسيخ وجودهم في القدس والأراضي الفلسطينية؛ لإثبات حقهم المزعوم فيها، في مقابل ما يقومون به من تهميش لحقوق الفلسطينيين في المدينة المقدسة، وطمس الآثار العربية والإسلامية فيها.

حمى الله القدس وفلسطين من كل سوء.

هوامش

١) الإسراء: ١.

٢) المؤمنون: ٥٠، قال القرطبي: والمراد (بالربوة) هاهنا في قول أبي هريرة: فلسطين، وعنه أيضاً: الرملة، وقد ذكره ابن كثير في تفسيره، وقال كعب وقتادة: بيت المقدس، (تفسير القرطبي: ١٢/١٢٦)، كما قال ابن كثير: وكذا قال الضحّاك وقتادة: هو بيت المقدس (تفسير ابن كثير: ٥/٤٧٧).

٣) فلسطين والاعتداءات الإسرائيلية على مقدساتها الإسلامية، يوسف الحسيني، ص: ٤.



أحياء بلدة سلوان في القدس المحتلة

الطور
البلدة القديمة
المسجد الأقصى
وعر الجمال
واد طنطور فرعون
واد أبو عبدالله
العيزرية
راس العامود
كرم العويصات
واد حلوة
سطح بناء القرية
القاعة
قبسة
حي البستان
واد الربابة
باطن الهوا
كرم عواد
واد قدوم
دير السنة
واد أيوب
الشماعة
أبو ديس
السويح
الراس
خلة شجاع
كرم الشيخ
سالم الراس
شعاب باصول
المروج
خلة الضبعة
المكبر
مقتل شختور
خلة اللوز
جبل المكبر



البؤر الاستيطانية
في بلدة سلوان بالقدس المحتلة

N

المسجد الأقصى

البلدة القديمة

واد حلوة

راس العامود

حي البستان

واد الربابة

بطن الهوى

واد أيوب

استيطان

املاك غائبين

منطقة الرية

مشروع مقترح



في ذكرى إحراق المسجد الأقصى

المجلس الوطني.. يدعو الأمتين العربية والإسلامية لترجمة قراراتهما إلى إجراءات لحمايته من التهويد

قال المجلس الوطني الفلسطيني إن ما يتعرض المسجد الأقصى المبارك من عدوان متواصل من قبل الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، هو امتداد لجريمة إحراقه قبل ٥٢ عاماً، التي اقترفها المتطرف الصهيوني مايكل دينس روهان، في ٢١ آب ١٩٦٩، بتسهيل وحماية من سلطات الاحتلال.

وأكد المجلس في بيان صحفي أصدره بتاريخ ٢٠/٨/٢٠٢١، بالذكرى الـ ٥٢ لإحراق المسجد الأقصى أولى القبلتين وثاني المسجدين، إن ما تتعرض له المقدسات المسيحية والإسلامية وفي مقدمتها المسجد الاقصى من عمليات تهويد على طريق تثبيت تقسيمه مكانيا وزمانيا كما يحدث الآن مع الحرم الإبراهيمي الشريف رابع الأماكن المقدسة عند المسلمين بعد الحرمين المكي والمدني والمسجد الأقصى، يستوجب تدخلا عربيا وإسلاميا ودوليا عاجلا لوضع حد لانتهاكات وجرائم الاحتلال.

وأوضح المجلس انه في الوقت الذي تتمادى سلطات الاحتلال في سياستها لتغيير الوضع القانوني والديني للحرم القدسي الشريف، فإنها تسابق الزمن في تنفيذ مشروعها التهويدي لمدينة القدس المحتلة، باستكمال التطهير العرقي والتهجير القسري للفلسطينيين أصحاب الأرض والمكان والتاريخ والهوية، خاصة في أحياء وضواحي المدينة المحتلة في الشيخ جراح وحي البستان وبطن الهوى ووادي الجوز ووادي حلوة، وبيت حنينا، ولفتا، وغيرها.

وحذر المجلس من إقدام سلطات الاحتلال على تنفيذ مشروع تهويدي يطال باب المغاربة ببناء جسر دائم بدلا من القائم بين ساحة البراق والمسجد الأقصى المبارك، بهدف إحداث المزيد من التغيير في الطابع العربي الإسلامي وتشويه المعالم التاريخية والحضارية، وفتح المجال واسعا الاقتحام آليات شرطة الاحتلال الإسرائيلي للمسجد الأقصى لقمع واعتقال المصلين والمرابطين فيه.

وأكد المجلس أن الصمت على عمليات تهويد المسجد الأقصى المبارك وتصاعد الاعتداءات عليه بالاقتحامات ومنع المصلين من الوصول إليه، وقمعهم واعتقالهم، بات يشكل غطاءً وتواطؤاً مع مرتكبي هذه الجرائم، ويحول دون المساءلة والمحاسبة والعقاب بحق مقترفيها.

وقال المجلس: انه آن الأوان لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وكل اللجان والمنظمات والهيئات العربية والإسلامية والقائمين على الصناديق المالية التي أنشئت لأجل حماية المسجد الأقصى المبارك ومدينة القدس المحتلة، أن يتحملوا مسؤولياتهم كاملة وتنفيذ كافة الالتزامات المالية والسياسية لإنقاذ المسجد الأقصى من التهويد ومنع تنفيذ أحلام الاحتلال بإنشاء «الهيكل» المزعوم، ولن يمنع ذلك إلا ترجمة القرارات إلى أفعال وإجراءات.

ودعا المجلس كافة المؤسسات الدولية خاصة مجلس الأمن الدولي لاتخاذ ما يلزم من التدابير والإجراءات العملية الكفيلة بحماية المسجد الأقصى المبارك ومدينة القدس المحتلة وفقاً لقراراته المتعاقبة، ووقف كافة إجراءات الاحتلال الهادفة لاستكمال إحداث التغيير التاريخي والقانوني والتراثي بهدف تهويده.

وثمّن المجلس الدور الذي تضطلع به المملكة الأردنية الهاشمية بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين من منطلق الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس في الحفاظ على الوضع القانوني والديني والتاريخي للمسجد الاقصى، ومواجهة محاولات تهويده، والوقوف بشجاعة وحزم في وجه الانتهاكات الاحتلالية التي تحدث في المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف.



وجه نداء للبرلمانات العربية والإسلامية لتحمل مسؤولياتها تجاه ما يجري في القدس والأقصى

المجلس الوطني: تحويل الاحتلال باحات الأقصى إلى ساحة حرب جريمة مكتملة

وجّه المجلس الوطني الفلسطيني نداءً عاجلا للبرلمانات العربية والإسلامية لتحمل مسؤولياتها تجاه ما يجري في مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك من عدوان واستباحة المستوطنين المتطرفين بشراكة كاملة من قبل حكومة الاستيطان الإسرائيلية التي أمر رئيسها نفتالي بينت بمواصلة اقتحامه، والاعتداء على المصلين، وانتهاك حرمة وقدسية المكان.

وقال المجلس الوطني، في بيان صدر عنه بتاريخ ٢٠٢١/٧/١٨، إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي وبمناسبة ما يسمى ذكرى «خراب الهيكل المزعوم»، حولت محيط البلدة القديمة لثكنة عسكرية، وأغلقت جميع مداخل المسجد الأقصى، ومنعت الدخول إليه بالتزامن مع اقتحامات المستوطنين، في الوقت الذي تعتدي على المصلين داخله، وتعتقل العشرات منهم، لتوفير الحماية للمستوطنين؛ في محاولة لفرض سياساتها التهويدية في المسجد الأقصى.

وأكد أن قيام قوات الاحتلال بتحويل قدسية المكان الى ساحة حرب في هذه الأيام المباركة التي تسبق عيد الأضحى المبارك، والاعتداء الوحشي عليهم وإخراجهم بقوة السلاح من داخل الأقصى جريمة مكتملة الأركان، وتحد سافر لكل القيم والمواثيق الدولية، التي تمنع المساس بأماكن العبادة، محملا حكومة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن كافة التداعيات الخطيرة لهذه الاقتحامات.

وأضاف المجلس، ان كل الاقتحامات المتكررة والممنهجة للمسجد الأقصى تعكس جنونا أعمى أصاب غلاة المتطرفين وحكومة المستوطنين، في استفزاز سافر للمشاعر الدينية والوطنية لأبناء شعبنا ولحوالي ملياري مسلم، الأمر الذي يثبت زيف مبادرات الابراهيمية الجديدة التي تهدف لإضفاء الشرعية على الاحتلال تحت عناوين مضللة ومخادعة، للاستيلاء على المسجد الأقصى، وبناء ما يدّعى أنه «الهيكل».

ووجه المجلس تحية اعتزاز وافتخار لكل المقدسيين وأبناء شعبنا الذين هبوا للدفاع عن القدس والمسجد الأقصى، مشيدا بصمودهم وشجاعتهم ومواجهتهم بصدورهم العارية وإرادتهم القوية لإرهاب الاحتلال والمستوطنين وإفشال مخططاتهم في تهويد المسجد الأقصى.

وحيا المجلس الوطني الدور المتقدم والمحوري الذي يقوده ويضطلع به الملك عبد الله الثاني بن الحسين صاحب الوصاية الهاشمية على المقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، وحماية المسجد الأقصى من الانتهاكات الإسرائيلية، ومحاولات تهويده، مقدرا عاليا التضحيات الجسام التي يقدمها الشعب الأردني الشقيق والدعم المتواصل من حكومة المملكة الاردنية وبرلمانها لحقوق شعبنا الفلسطيني، والدفاع عن المسجد، في وجه الانتهاكات الإسرائيلية ومحاولات تقسيمه.

وبهذا الصدد، أكد المجلس، أن الأردن وفلسطين وعلى كافة المستويات في خندق المواجهة الأول في إفشال كافة المشاريع والمؤامرات التي تستهدف فلسطين والمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وتحاول المساس بالحقوق المشروعة لشعبنا الفلسطيني في العودة والتحرير وإقامة الدولة المستقلة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

وقال، إن استمرار هذه الاقتحامات والاعتداءات على القدس ومقدساتها يتطلب من الامتين العربية والإسلامية ومؤسساتهما، خاصة جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، الارتقاء بمواقفها الى إجراءات عملية بتنفيذ قراراتها السياسية والمالية والإعلامية لحماية مدينة القدس، ودعم صمود المقدسيين، وتعزيز نضالهم في وجه السياسات والإجراءات الاحتلالية التي تتصاعد من هدم للبيوت، ومحاولات تنفيذ التهجير القسري في أحياء القدس وبلداتها المحتلة.

كما طالب مجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤولياته السياسية والقانونية، والتدخل لوقف جرائم إسرائيل، ومحاسبتها عليها، واتخاذ تدابير عاجلة لتوفير الحماية لشعبنا الذي تتعرض حياته ومقدساته الإسلامية والمسيحية للعدوان اليومي من القوة القائمة بالاحتلال التي تواصل مشروعها الاستعماري دون أدنى التزام بمبادئ القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان الدولية التي تجرم الاعتداء على المقدسات وانتهاك حق العبادة، ضاربة بعرض الحائط كافة القرارات الدولية التي تؤكد أن مدينة القدس أرض فلسطينية محتلة، يجب عليها الانسحاب منها، كسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

حكومة بينيت - لبيد.. تغيير الأشخاص واستمرار ذات السياسات

برهوم جرايسي- باحث مختص بالشؤون الاسرائيلية

أثبتت حكومة الاحتلال الجديدة، برئاسة تناوبية بين نفتالي بينيت ويائير لبيد، في الأشهر الأربعة الأولى لعملها، أنها حكومة تغيير الأشخاص، واستمرار ذات سياسات اليمين الاستيطاني التي عمّقتها حكومات بنيامين نتنياهو على مر السنوات الـ ١٢ الماضية، وفي بعض الحالات وجدناها تسارع إجراءات استيطانية خطيرة، لم تقم بها حكومات نتنياهو، خاصة في ما يتعلق بالمسجد الأقصى المبارك.

فقد نالت هذه الحكومة الثقة من الكنيست، في ١٢ حزيران العام الجاري، بأغلبية هشة بفارق صوت واحد، مدعومة وبمشاركة فعلية، من "القائمة العربية الموحدة"، الذراع البرلمانية للحركة الإسلامية (الشق الجنوبي)، ويرأس القائمة عضو الكنيست منصور عباس.

وكانت أولى الخطوات التي اتخذتها الحكومة أن أقرت تثبيت البؤرة الاستيطانية الجاثمة على جبل أبو صبيح، ويطلق عليها المستوطنون اسم "أفيتار"، في حين أن بنيامين نتنياهو، كان قد تلكأ في مثل هذا القرار، ونقله الى الحكومة الجديدة.

لاحقا أقرت هذه الحكومة بناء ٢٢٠٠ بيت استيطاني في مختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها مستوطنات تسمى في قاموس الاحتلال "صغيرة ونائية"، والقصد بها تلك الواقعة شرقي جدار الاحتلال في الضفة الغربية. وتبع ذلك مشروع بنيوي في الحرم الابراهيمي الشريف، في مدينة الخليل المحتلة.

بموازاة ذلك، بدأت ترد منذ الأيام الأولى لبدء عمل هذه الحكومة، معلومات حول أن عناصر الاحتلال في باحات المسجد الأقصى المبارك، باتوا يغضون الطرف عن أداء المستوطنين المقتحمين للحرم القدسي الشريف، صلوات دينية يهودية، ولو بالهمس، وقالت "القناة السابعة" إذاعة المستوطنين، وهي أيضا موقع اخباري على الانترنت، إن هذا تطور جديد، وهذه الظاهرة تتزايد، وفق تقارير ميدانية فلسطينية.

نضيف إلى هذا، أن رئيس حكومة الاحتلال نفتالي بينيت، أعلن في عدة تصريحات أنه يرفض اجراء مفاوضات مع القيادة الفلسطينية، مرددا مقولات سابقه، بأن القيادة الفلسطينية تدعم ما يسميه الاحتلال "إرهابا"، وهذا ورد أيضا على لسان شريكته في الحزب، وزيرة الداخلية أييليت شكيد.

أما وزير الخارجية، يائير لبيد، زعيم حزب "يوجد مستقبل"، الذي يتم وصف حزبه بأنه "وسط"، أعلن أن ما لديه بشأن قطاع غزة هو سلام اقتصادي، وكذا أيضا بالنسبة للضفة الغربية المحتلة.

أمام هذا كله، لا نجد في الائتلاف الحاكم، أصواتا تعارض وتصد هذه التوجهات، التي لا تفاجئ أحدا في الحلبتين الفلسطينية والإسرائيلية. والقصد أننا لم نسمع أصوات معارضة من كتلتي حزبي "العمل" و"ميرتس"، رغم أن هذين الحزبين كانا في صفوف المعارضة يدعوان الى عدم البناء خارج المستوطنات الكبيرة القائمة. ويدعوان لاجراء مفاوضات للحل مع القيادة الفلسطينية.

كما لم نسمع أصواتا حازمة من "القائمة العربية الموحدة"، بل سمعنا أصواتا من تلك الكتلة مثيرة للقلق، مثل مقابلة باللغة العبرية، في منتصف شهر أيلول الماضي، للنائب وليد طه، قال فيها إنه إذا شنت إسرائيل حربا على قطاع غزة، فهذا ليس مدعاة للانسحاب من الحكومة، لأنه ستتشكل حكومة أخرى وتواصل الحرب، "بينما نحن لدينا مطالب مدنية نريد تحقيقها".

ما سبق، ورغم أنه معروفا، إلا أنه محاولة تجميع مواقف، لاثبات أن ما سموها "حكومة تغيير"، هي أساسا تغيير أشخاص وليس تغيير سياسات، والأصوات التي كانت تدعو للحل وحتى انهاء الاحتلال، إما أنها صمتت أو خفت صوتها، وأسقطت القضية الفلسطينية الى مراتب أدنى في جدول أعمالها.

ولهذا فإنه لا يمكن رؤية هذه الحكومة تُحدث تغييرا على المستوى السياسي في اتجاه استئناف المفاوضات الجدية نحو الحل، بل ستتجه الى تعميق الاستيطان، وتعزيز قوة المستوطنين في الضفة والضفة المحتلة، خاصة وأن ثلاث كتل من الكتل الثماني التي تشكل الائتلاف هي أحزاب يميني استيطاني متشددة: "يمينا" بزعامة نفتالي بينيت، و"أمل جديد" بزعامة غدعون ساعر، و"إسرائيل بيتنا" بزعامة افيغدور ليبرمان، ولهذه الأحزاب الثلاثة ١٩ مقعدا من أصل ٦١ مقعدا في الائتلاف الحاكم، ولكنهم القوة المقررة.

كذلك فإن حزبي "يوجد مستقبل" بزعامة يائير لبيد، و"أزرق أبيض" بزعامة بيني غانتس، ليسا في خانة "الوسط" بحسب التسميات الإسرائيلية، بل هما حزبان يمينيان، مريح لهما الانخراط في سياسات اليمين الاستيطاني، طالما ان هذا ما يبقيهما في الحكومة.

ما يراد قوله، إن الحكومة الحالية ترتكز على ائتلاف هش من ثمانية أحزاب، وكلها تعرف أنها تجلس في قارب واحد، وفي حال تم حل الحكومة، فإنه لن يكون أي حزب منها قادراً على تحقيق ذات الإنجاز الحزبي الذي حققه في هذه الحكومة. مثل أن رئيس كتلة صغيرة من ٦ نواب يرأس حكومة، وكذا حتى بالنسبة للبيد، رئيس الحكومة البديل، لن يحظى بهذه المكانة في أي حكومة أخرى، لذا فإن مصلحة جميع الأحزاب منح فرصة لهذه الحكومة والسعي لابقائها لأطول فترة ممكنة، وطالما أن شأنا كهذه يصبح هدفا، فإن هذه الحكومة لا يمكنها إحداث أي تغيير، خاصة وأن قادتها الحقيقيين هم من المتطرفين.

بعيداً عن أية أوهام أمريكية تجاه القضية الفلسطينية

ننتظر سياسات ومواقف دولية أكثر إيجابية نحو إنهاء التفرد والرعاية الأمريكيين

د. أحمد مجدلاني
عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

الإدارة الأمريكية تنفذ وعودها بشأن إعادة العلاقة مع الجانب الفلسطيني ببطء وحذر شديدين، وهذا التعامل الامريكي الرسمي تجاه القضية الفلسطينية هو حجر الزاوية في السياسية الخارجية للإدارة الامريكية، ويتضح جلياً الموقف الأمريكي التي يتعامل مع الوعودات التي قدمتها "الإدارة الأمريكية" الحالية أثناء حملتها الانتخابية ببطء شديد وحذر، فالموضوع الفلسطيني ليس ذا أولوية مطلقاً على جدول أعمال إدارة الرئيس جو بايدن، ومن هذا المنطلق فان القيادة الفلسطينية لا تفرط في حجم التفاؤل بإمكانية وفاء واشنطن بتعهدها بفتح القنصلية الأمريكية بالقدس المحتلة في نوفمبر وذلك بعد تأجيله، وهذه "الادارة الجديدة" تنظر إلى تجربة الإدارات السابقة خاصة إدارة أوباما وهي لا تريد أن تتورط بأي موقف.

ان الأسلوب التي تنتهجه ادارة بايدن في التعامل مع الملف الفلسطيني يتسم بالبطء والحذر، فهي غير متحمسة لتعيين مبعوث خاص، ولا لطرح خطة لعملية السلام وتفضل الامور كما هي، وعدم المخاطرة في طرح مشروع سينعكس سلباً على ادارته وعدم الذهاب بعيداً في ظل واقع "الحكومة الاسرائيلية" التي تتسم بالهشاشة والضعف وفقاً لتركيبتها ومكوناتها التي تعيش حالة من التناقض.

لم نراهن يوماً على الولايات المتحدة الأمريكية وإداراتها المتعاقبة التي أثبتت تاريخياً عداءها لقضيتنا وحقوقنا الوطنية الفلسطينية ودعمها وإسنادها لدولة الاحتلال، وكافة المواقف الأمريكية منحازة لإسرائيل الدولة القائمة بقوة الاحتلال، ونحن على قناعة تامة بعدم إحداث تغيير في المواقف الأمريكية، بدون أن يكون هناك مواقف دولية وعربية داعمة لعدالة القضية الفلسطينية لتطوير عمل اللجنة الرباعية الدولية بما في ذلك توسيعها، لتحقيق الشراكة الدولية لرعاية العملية السياسية وإنهاء التفرد الأمريكي الذي ثبت فشله وانحيازه وشراكته للاحتلال.

المطلوب قبل كل شيء إعادة بناء العلاقات الفلسطينية الأمريكية ولكن على أسس ومرتكزات واضحة أساسها الاحترام المتبادل، وبشرط ألّا تكون مرتبطة بالجانب الإسرائيلي، حيث انحازت الإدارة الأمريكية دائماً لحكومات الاحتلال المتعاقبة، ونحن ننتظر أن تقوم إدارة بايدن برفع العقوبات والقرارات المجحفة التي اتخذتها إدارة ترامب في السابق، سواء بما يخص منظمة التحرير الفلسطينيّة أو مسألة ضم القدس وكل القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية ومحاولات النيل من الحقوق الوطنية الفلسطينية التي أقرتها الشرعية الدولية من خلال قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.



على إدارة الرئيس بايدن أن تراجع مواقفها وسياساتها الخارجية على كافة المستويات وبخاصة سياساتها في الشرق الأوسط ومواقفها المنحازة لإسرائيل وتنكرها لحقوق الشعب الفلسطيني التي تحظى بإجماع دولي، وأن تقرأ الأوضاع بصورة مختلفة ارتباطًا بالاوضاع داخل اسرائيل، بالتوازنات المختلفة علىً الساحة الدوليّة، ومن هنا جاء ترحيبنا بتصريحات الرئيس الأمريكي جو بايدن بالتزامه بحل الدولتين، وهذه التصريحات تتطلب خطوات عملية ملموسة من خلال إعادة العلاقات الدبلوماسية مع م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والاعتراف الصريح والواضح بأن القدس الشرقية جزء من أراضي دولة فلسطين المحتلة وجزء من الحل العادل والشامل بما فيه عودة اللاجئين إلى ديارهم طبقاً لقرار ١٩٤.

إعلان الإدارة الأمريكية التزامها بـ "حل الدولتين" واستئناف تقديم المساعدات الاقتصادية والتنموية للشعب الفلسطيني وعودة تقديم الدعم المالي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين يشكل خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح، ويمكن البناء على هذا الموقف لتصويب العلاقة مع فلسطين التي دمرتها الإدارة الأمريكية السابقة بقيادة ترامب، وما من شأنه استعادة مناخات الثقة والعمل مع كافة أطراف اللجنة الرباعية، وتوسيعها لإطلاق عملية سلام على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية بهدف حل الصراع من مختلف جوانبه، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

إن المؤشرات القادمة من الإدارة الأميركية الجديدة يمكن البناء عليها، فهناك إشارات يمكن البناء عليها سواء ما يتعلق باستئناف العلاقات الثنائية الفلسطينية-الأميركية ورفض الاستيطان والضم والاجراءات الاحادية الجانب بالقدس واعتبار حل الدولتين الحل الوحيد الممكن للصراع.

ورغم فهمنا العملي والحقيقي لطبيعة المواقف والمنطلقات الأمريكية والمؤشرات القائمة حتى الآن والتي تؤكد أن الإدارة الأميركية الجديدة ستعود إلى المسار التقليدي لكل الإدارات الأميركية السابقة في التعامل مع الملف الفلسطيني-الإسرائيلي عبر الانحياز للاحتلال والشراكة معه في تنفيذ مخططاته العدوانية والتوسعية الكولونيالية.

الا اننا ندرك أن لدى الإدارة الأميركية الجديدة تحديات كبيرة ستعمل عليها، على الأقل في عامها الأول، مثل الحد من جائحة كورونا والتعامل مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عنها في الولايات المتحدة الأميركية، وأيضا معالجة الانقسام الداخلي الأميركي الذي تعمق في عهد ترامب واستعادة الولايات المتحدة الأميركية لدورها في الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المختلفة التي انسحبت الإدارة السابقة منها، فانتهاء حقبة ترامب ولّد آمالا لعلاقات دولية جديدة تقوم على أساس الاحترام المتبادل والقانون والشرعية الدولية وبناء علاقات ثنائية ومعالجة الكثير من الأزمات التي خلفتها إدارة ترامب.

كفلسطينيين، دفعنا ثمناً كبيراً للسياسة المتطرفة التي انتهجها ترامب والذي حول الولايات المتحدة الأميركية من طرف منحاز لإسرائيل إلى شريك كامل للاحتلال، فحقبة ترامب كانت عبارة عن مرحلة مظلمة على كافة المستويات وسياسات كوارث متتالية حلت بالشعب الفلسطيني نتيجة السياسة الأميركية المتهورة التي كانت منفلتة من عقالها، فالسنوات الأربع الماضية شهدت العديد من القرارات الأميركية بشأن القدس والاستيطان وضم الضفة الغربية ومحاولة ابتزاز الفلسطينيين سياسياً عبر وقف المساعدات للحكومة والمستشفيات الفلسطينية بالقدس ووكالة "الأونروا" وإغلاق مكتب تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن وإغلاق القنصلية الأميركية العامة بالقدس.

كل هذه السياسات الأمريكية المعادية ننتظر التراجع عنها، والامتثال لقرارات الشرعية الدولية وأن تمارس الولايات المتحدة دورها كراع نزيه لعملية السلام بالشراكة مع الأطراف الدولية الأخرى من أجل تنفيذ القرارات الدولية وانجاز السلام العادل والشامل والمتوازن انسجاماً مع الدعوة التي أطلقها الرئيس الفلسطيني محمود عباس لعقد مؤتمر دولي للسلام وحل القضية الفلسطينية على أساس القرارات الدولية، واستكمالاً للجهود الدولية في هذا السياق، والتي كان آخرها الموقف الصيني والمبادرة الصينية ببنودها الخمسة لإنهاء الصراع في الشرق الأوسط وحل القضية الفلسطينية وفقاً لقرارات الإجماع الدولي وبما يحقق السلام والاستقرار الشامل.

الخطوة العملية الملموسة التي عبرت عنها الإدارة الأمريكية بشكل واضح، هي ترجمة لما عبرت عنه حملة الرئيس جو بايدن أثناء الانتخابات الأمريكية وبعد تسلمه للرئاسة، وهي خطوة إيجابية من الممكن البناء عليها، وفيما يخص الخطوة الجديدة التي أعلنت عنها الإدارة الأمريكية، والتي تنص على إعادة تفعيل اللجنة الرباعية، فهذه الخطوة سياسية إيجابية نحو إنهاء التفرد والرعاية الأمريكية لعملية السلام، والقبول بمبدأ المرجعيات المتعددة الأطراف للعملية السياسة.

فلسطينياً علينا إعادة تحديد وتوجيه خطابنا السياسي الفلسطيني في التعامل مع المجتمع الدولي عامة ومع الولايات المتحدة الأمريكية على قاعدة الحفاظ على أهدافنا ومصالحنا الوطنية والانطلاق بعلاقة تضمن إنهاء الدعم اللامحدود للسياسات الاستيطانية وضم القدس التي اتخذتها الإدارة السابقة ومحاولة التأثير على الإدارة الجديدة بشتى الطرق والإمكانيات واختراق الحالة الأمريكية بمواقفنا السياسية وعبر تمسكنا بحقوقنا الوطني وبمشروعنا الفلسطيني الذي يستهدف تحقيق السلام العادل والشامل وتنفيذ حل الدولتين، ومن هذا المنطلق ينبغي وضع إستراتيجية عمل فلسطينية لإدارة الحوار والتواصل والاتصال مع الولايات المتحدة كقوة دولية لها وزنها ولها تأثيرها إلى جانب الحفاظ على إقامة العلاقات المتوازنة مع كافة الأطراف الدولية بما فيها روسيا والصين والاتحاد الأوروبي وكافة المحاور الدولية للتأكيد أن العلاقات الفلسطينية علاقات متكافئة ومنفتحة على الجميع، وأن مستوى العلاقة بقدر موقف هذا الطرف أو ذاك من قضيتنا ومن حقوقنا الوطنية العادلة والمشروعة، ولذلك ونحن نؤكد على إحداث اختراق في الموقف الأمريكي، فإننا نرحب ببيان عدد من أعضاء الكونغرس والمواقف الرافضة للاستيطان والمطالبة بالعدالة لفلسطين وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وتأكيداً على ما أكدناه دائماً، فمن المبكر الحديث عن أي مبادرة سياسية امريكية مرتبطة بالمصالحة أو غير ذلك، فالإدارة والفريق الامريكي المكلف من الرئيس بايدن، لا يزالان حتى اللحظة يدرس الامور، ويمتنعان عن تأكيد الالتزام بحل الدولتين وبالموقف التقليدي للاستيطان باعتباره غير شرعي وغير قانوني ويعيق عملية السلام، وقضية الشرق الأوسط لا تهدد امريكا واسرائيل، وبالتالي الولايات المتحدة في حديثها المتكرر عن عملية سلام تريد فقط أن تملأ الفراغ وتقطع الطريق عن أي دور، سواء كان لروسيا او الرباعية او الصين، علاوة على أنها لا تضع المنطقة من ضمن أولوياتها كما في الملف الكوري وما يتعلق بأزمتها مع الصين وايران وروسيا، اضافة لوضعها الداخلي.

نعتقد أن الادارة الأمريكية الحالية تقرأ الوضع بصورة مختلفة، والمتغيرات على صعيد التوازنات للقوى الدولية واتجاه العالم نحو أن يكون متعدد الأقطاب، بدلاً من العالم أحادي القطبية.

ننتظر سياسات ومواقف دولية أكثر إيجابية نحو انهاء التفرد والرعاية الأمريكيين لعملية السلام، والقبول بمبدأ المرجعيات المتعددة الأطراف للعملية السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وانهاء الصراع العربي-الاسرائيلي.



نحو بناء حركة شعبية ووطنية
لتعزيز الصمود والمواجهة لسياسة الإستعمار والفصل العنصري

وليد عساف/ رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

تطورت الأحداث السياسية الدولية والمحلية وخاصة بعد الانتخابات الأمريكية التي حاول فيها الرئيس المنتخب للولايات المتحدة أن يظهر بأن كافة القرارات التي اتخذها ترامب حيال القضية الفلسطينية سيعاد النظر فيها وسيتم التعامل مع نتائج المفاوضات التي سيقررها الطرفان وما يخص قرارات الولايات المتحدة الأمريكية والاعتراف بحل الدولتين مع فتح مقر منظمة التحرير في واشنطن والسفارة في القدس وإعادة تمويل مؤسسات الشعب الفلسطيني ودعم موازنة السلطة، إضافة لرفض الاستيطان ولكن مع كل أسف سيكتشف الجميع أن كلا الموقفين للحزبين الديموقراطي والجمهوري لن يتخذ خطوة واحدة دون موافقة دولة الاحتلال وسيؤمن الجميع أن الموقف الفلسطيني لمنظمة التحرير تخشى دوما من أن تكون المواقف الأمريكية المعلنة وخاصة للرئيس بايدن ليست ذات صلة بالواقع وسيظهر الموقف ان ترامب أراد حسم الصراع في الأراضي المحتلة لصالح دولة الاحتلال، وبايدن كل خطواته تأتي في عملية غير منتهية لإدارة الصراع كسابقيه ودون اتخاذ أية خطوة عملية، وكان الموقف الأمريكي الأخير من عدم فتح السفارة يرتبط بموافقة دولة الاحتلال إضافة لعدم وجود موقف واضح حازم يمنع دولة الاحتلال من الإعلانات المستمره لبناء المستوطنات والتوسع الاستيطاني والأخطر تقديم مبررات لدولة الاحتلال بعدم استصدار مواقف جديدة لبناء الوحدات الاستعمارية، بمعنى آخر اعطاء ضوء أخضر للبناء بحجة أن القرارات المعلنة قد اتخذت سابقا.

لذا باعتبار هيئة مقاومة الجدار والاستيطان جزءا من هيئات وأطر منظمة التحرير الفلسطينية ويتميز دورها ومهامها وبرامج عملها بذات مغزى سياسي وفي ظل كافة التطورات السياسية التي وصلت حد الحصار السياسي والاقتصادي والمؤسساتي لدولة فلسطين؛ بسبب تبني ترامب لمواقف حكومة نتنياهو في حينه، واليوم لن يختلف بينت عن سابقيه بل وقد يكون أكثر تطرفاً حينما نرى مواقفه السياسية الداعمة كليا للمستعمرات والمستوطنات إضافة لخطة التهجير الذي ظهر موقفه علناً بالانسحاب من حكومة نتنياهو لرفض الأخير تهجير الخان الأحمر وطالب بتأجيل قراره بسبب الضغط الشعبي الفلسطيني ومحكمة الجنايات والموقف الدولي، لذا طالب بتأجيل تنفيذ خطة التطهير العرقي والتهجير.

يحاول بينت وحكومته تقديم خدعة جديدة للمجتمع الدولي من خلال مشروعه في المنطقة بدلاً من الحديث عن الضم لمناطق (ج) بصياغته خطابا جديدا (تقليص الصراع). هذه الخطة الوجه الآخر لسياسة الضم ولكن بنفس الموقف لعمليات الضم والتي تشهد مناطق الضفة الفلسطينية بما فيها القدس أوسع حملة مسعورة من عمليات الاستيطان والتوسع الاستيطاني وبناء مستعمرات جديدة وليس فقط بؤر جديدة كما يتبجح بينت بالإعلان عن بناء مستعمرة جديدة فيها (١١) الف وحدة استيطانية على أراضي مطار قلنديا والأراضي المصادرة خلف الجدار لبلدات شمال غرب القدس بما فيها بلدة قلنديا إضافة لتفعيل قرار ٢٤٠٠ وحدة



استيطانية أغلبها على أراضي محافظة القدس، والإعلان عن ٣١٥٥ وحدة استعمارية في مناطق مختلفة في الضفة الفلسطينية والإعلان عن خطط البنى التحتية للمستعمرات وآخرها المحطة المركزية التي ستربط مستعمرات مقامة على الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ والمقامة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بتكلفة أكثر من ٤٠ مليونا وستهدف الخطة ربط سياج استيطاني متواصل يفصل شمال الضفة الفلسطينية عن وسطها والمشروع ذاته في منطقة القدس والذي سيربط ما بين القدس الغربية والشرقية مع مستعمرة معالي ادوميم ويرتبط بمشروع (E1) الذي أعلن عن بناء الدفعة الأولى من الوحدات الاستيطانية إضافة الى خطة تهجير لأكثر من ٢٤ تجمعا بدويا في المنطقة من ضمنها تجمع الخان الأحمر وبناء سياج استيطاني متواصل يفصل جنوب الضفه الفلسطينية عن وسطها وتنفيذ ضم الحركة الصهيونية والحكومات المتعاقبة لدولة الاحتلال فيما يسمى بالقدس الكبرى.

ما يجري من بناء وتوسع مستعمرات يأتي في إطار فرض الأمر الواقع التهويدي الاستيطاني وعمليات الضم كجزء من خطة متكاملة لفرض الأمر الواقع، حيث بعد بناء جدار الفصل العنصري الذي ضم ١٧- ١٩٪ من أراضي الضفة الفلسطينية ويأتي توسيع عمليات الاستيطان لزيادة السيطرة على أراضي الضفه من جهة وزيادة الوجود الاستعماري في الضفة، بمعنى أن الخطة تشمل تحولات جغرافية وديموغرافية تثقل على أي حل سياسي قادم وتكاد تضعنا أمام حالة إحباط لحلم الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية مستقلة خالية من الإستيطان.

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في إطار برامجها المتنوعة ضاعفت جهودها في ملفات رئيسية وهي القانونية وتعزيز الصمود وتفعيل المقاومة الشعبية وبرنامج التوثيق للانتهاكات، ووضعت الهيئة كل امكانياتها الداخلية والخارجية، حيث قامت الهيئة وفق رؤية القيادة السياسية والحكومة لبناء اوسع شراكات مع مؤسسات دولية ومنظمات مجتمع مدني فلسطيني محلي والمجالس المحلية واللجان الشعبية كجزء من استنهاض الحالة الشعبية وتكثيف الجهود بتجنيد مصادر الدعم والإسناد للمناطق المستهدفة، وتفعيل العلاقة ما بين الهيئة وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، حرصاً منها على القيام بالعمل الجاد والمسؤول لتطوير البرامج بما يخدم التوجهات في مواجهة سياسة الحصار السياسي والمالي الذي قادته الولايات المتحدة إضافة لمواجهة مباشرة لسياسات الضم والتوسع الاستعماري.

وقد نجحت هيئة مقاومة الجدار من خلال الدائرة القانونية وعلاقاتها بالمؤسسات القانونية الفلسطينية والدولية إفشال سلسلة من مشاريع التزوير والإستيلاء على أراض في مناطق الضفة وأبرزها استعادة أكثر من ١١ ألف دونم في منطقة شرق السواحرة من حملات الاستيلاء والتزوير وكذلك في محافظة سلفيت أفشلت عددا من المحاولات وفي ريف نابلس وبلدة قبلان وعدد من البلديات في بيت لحم وقلقيلية وقدمت هيئة مقاومة الجدار نموذجاً في المواجهة القانونية واعتبرتها معركة ذات بعد سياسي ووطني في الإطار القانوني مع كافة القوى السياسية الشريكة واللجان الشعبية بتجنيد الطاقات الشعبية لمواجهة خطة الضم وأبرزها مناطق الأغوار، حيث استطاعت الهيئه مع إقليم حركة فتح والقوى السياسية واللجان الشعبية تجنيد أكثر من خمسة آلاف لمسيرة شعبية انطلقت نحو الأغوار الشمالية وتكررت سلسلة التحركات الشعبية التي تواصلت مع محاولات التهجير القسري الذي استهدف خربة حمصة كجزء من خطة لتهجير الوجود الفلسطيني في حمصة وحديدية ومكحول امتدادا لمناطق عين الحلوة والمالح من خلال خطة المواجهة التي قامت بها هيئة مقاومة الجدار والاستيطان بالتعاون مع المؤسسات الدولية والمحافظة والإقليم والحركات الشعبية، حيث قمنا بإعادة البناء ثلاث مرات في يوم واحد داخل تجمع حمصة وما زالت المعركة والمواجهة مفتوحة.

هيئة مقاومة الجدار دأبت أن تجمع في عملها ما بين الدفاع القانوني والمقاومة الشعبية وتعزيز الصمود وإطار رصد الانتهاكات وفضح سياسة الاحتلال وجندت كافة الإمكانيات لتكون تحت تصرف القيادة السياسية والحكومة الفلسطينية وتوجهات الرئيس لحماية شعبنا وتعزيز الصمود واستنهاض الحالة الشعبية في المواجهة وقد كانت أيقونة فلسطين بلدة بيتا التي شكلت نموذجاً مختلفاً وإضافياً للمقاومة الشعبية وطورت من أساليبها عن تجارب تستحق التقدير في كفر قدوم وبيت دجن وقلقيلية وبلعين ونعلين وعزون وسلفيت وجيوس والبلدة القديمة في الخليل ومسافر يطا وبورين وعزبة الطبيب وغيرها من مناطق الضفة الفلسطينية الذي شكلت نماذج الكفاح للشعب.

إن أي حركة تريد أن تحقق نتائج عملية يجب أن تؤمن بثلاثة أسس: الاستمرارية في المواجهة والتنوع في الأساليب والاعتماد على الذات، وهذا ما كان حاضرا في بلدة بيتا، وحتى تستطيع أن تتحول من ثقل شعبي جماعي إلى تجربة وطنية يجب أن تجند الإمكانيات المتنوعة لتوسيع المشاركة من خارج البلدة وأن تحضر التجربة وتكون فاعلة من خلال الإعلام والتضامن الدولي، وقدمت بيتا ايقونة فلسطين لهذا العام التجربة في التحدي والمقاومة الشعبية رغم محاولة الاحتلال تكبيدها الخسائر الفادحة وارتقى ثمانية شهداء في الدفاع عن جبل صبيح وما يقارب ٣٠٠ إصابة منها ١٥٠ مصابا ما زالوا في إعاقة حركية وتمنعهم من العمل والدراسة وحرية الحركة، وتعتبر الهيئة الشعبية في بلدة بيتا التي بدأت من جبل العرمة الى جبل صبيح نموذجاً جديداً ضد الإستيطان والتوسع وحققت انتصاراً لطرد المستوطنين وإفشال بناء مستعمرة جديدة ولكن حكومة الاحتلال ما زالت تصر على برنامجها الاستعماري، حيث اتخذت قرارا لتحويل المنطقة من مستوطنة إلى مدرسة دينية عسكرية بهدف الاستمرار في الاستيلاء على الجبل.

نحن اليوم أمام حالة لا خيار فيها أمامنا إلا تبني الرؤية السياسية لسيادة الرئيس والقيادة السياسية لتغيير موازين القوى وبناء أوسع تحالف دولي رسمي وشعبي يتبنى المقاومة الشعبية كاستراتيجية وطنية اجتمعت عليها كافة القوى الوطنية والاسلامية دون استثناء وتم التأكيد عليها في مؤتمرات القاهرة وما اتفق عليه من وثائق وفي كافة اللقاءات الاجتماعية للإطار القيادي الذي دعى له رئيس الدولة الفلسطينية ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهذا يتطلب من هيئة مقاومة الجدار والاستيطان أن نعتبر انفسنا الذراع الكفاحية والشعبية للقيادة واعتبار كل الأولويات لبرنامج الهيئة من أجل تطوير وتوسيع وتنوع أشكال المقاومة الشعبية كاستراتيجية وطنية فاعلة ومؤثرة.



دور الصندوق القومي اليهودي

في غزو الأرض الفلسطينية واستعمارها

نواف الزرو - باحث متخصص في الشؤون الاسرائيلية

في احدث واقرب تطورات المشهد الفلسطيني، وخاصة ما يتعلق بمخططات وهجمات الاحتلال على الارض الفلسطينية، كشف النقاب مؤخرا عن نشاطات سرية للاستيلاء على الارض الفلسطينية ينفذها ما يعرف بـ"الصندوق القومي اليهودي"، ففي أوائل شباط/فبراير/٢٠٢١، وافقت إدارة "الصندوق" على اقتراح ببدء شراء أرض رسميًا لتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. وأدت الضجة حول الخطة، التي صدر القرار النهائي بشأنها في نيسان/أبريل إلى توضيحات مهمة حول مهمة "الصندوق"، وكان رئيس "الصندوق" أفراهام دوفدفاني قد شدّد في مقابلة تلفزيونية حديثة مع قناة البث العام الصهيونية (كان)، على "أن السياسة الجديدة لا تبتعد في الواقع عن المبادئ الأساسية للمنظمة". وقال "إن "استرداد" الأرض كان دائمًا دور "الصندوق" على جانبي الخط الأخضر، كما هو منصوص عليه في مذكرة التأسيس لعام ١٩٥٤ التي تسمح له بالعمل "في أي منطقة تخضع لسلطة حكومة إسرائيل»(١)

وحول هذا التطور ومضامينه الاستعمارية العنصرية علق جدعون ليفي في "هآرتس" ٢٠٢١/٢/١٨ تحت عنوان: "الصندوق القومي اليهودي.. من الجريمة السرية إلى أبرتهايد بـ"الزي العصري" يقول: "تعرفوا على الصهيونية سنة ٢٠٢١. "إنقاذ أراض" على أيدي الصندوق القومي اليهودي في الضفة"، "إنقاذ" أراض في الجليل أيضاً، حتى لا تقع الأراضي المقدسة في أيدي الإسرائيليين الدنسين، الذين ليسوا يهوداً. إذا بقي هناك شك للطبيعة القومية المتطرفة والعنصرية، نعم العنصرية، للصهيونية حتى بملابسها العصرية، فقد جاء رئيس الصندوق القومي اليهودي، أبراهام دفدفاني، وأزال آخر الشكوك"، وأضاف: "الجليل، يا دفدفاني، ليس لك، هو لسكانه، الذين -لحسن الحظ- لم يطردوا جميعاً على أيدي آباء الصهيونية في العام ١٩٤٨. لذلك، بقيت قطعة الأرض الأخيرة التي توجد فيها أغلبية عربية، ما هو السيئ في ذلك؟ بل هو الجيد. هذه بلادهم بالضبط»(٢).

الى ذلك، كشفت صحيفة هآرتس العبرية عن"أنّ الصندوق القومي اليهودي "كيرن كييمت لإسرائيل"، يعمل على تسجيل آلاف العقارات في الضفة الغربية والقدس"، وتوقعت الصحيفة مصادقة مجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي على هذا المخطط الذي تبلغ تكلفته حوالي مئة مليون شيكل، كما من المرجح استكماله خلال ٥ أعوام. وأشارت إلى أنه تجري دراسة ٣٥٠ ملفاً توثق صفقات اجتازت مراحل مختلفة من عمليات شراء عقارات في الضفة الغربية و٢٠٥٠ في منطقة القدس، وتتضمن هذه المخططات ١٧ ألف ملف عقاري في جميع أرجاء القدس، وأضافت الصحيفة "ان المقصود بذلك صفقات شراء أراضي-مزعومة- عقدها الصندوق المذكور قبل وبعد العام ١٩٤٨. ولم تسجل هذه الصفقات في سجلات الأراضي، بل فقط لدى الصندوق القومي اليهودي ولدى الشركات المنبثقة عنه،

وطالب الصندوق القومي اليهودي في الماضي، باخلاء فلسطينيين من أراض يدعي ملكيتها، وعلى سبيل المثال طالب عام ٢٠١٩ بإخلاء منزل ومقهى في بيت لحم، وأقيم بعد فترة وجيزة من ذلك موقع استيطاني مكانهما، ويخوض أفراد عائلة في بلدة سلوان، صراعاً منذ عشرين عاماً وذلك بعد نقل منزلهم للصندوق القومي اليهودي تحت ذريعة كونه أملاك غائبين»(٣)

وفي وقت سابق، كشف تقرير الاستيطان الأسبوعي الذي يعدّه المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان "أنّ جيش الاحتلال يقدم الغطاء والتسهيلات للصندوق القومي الصهيوني للسطو على أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة".

وأوضح التقرير الأسبوعي أنّ تعاون جيش الاحتلال مع "الصندوق القومي اليهودي" وغيره من أذرع الاحتلال والاستيطان ليس بجديد وهو لا يخفى على أحد، حتى لو حاول جيش الاحتلال إنكار ذلك، كما يفعل في العادة رغم ثبوت ذلك من خلال مراسلات قادة المستوطنين وإدارة الصندوق مع ما يسمى مساعد وزير الأمن لشؤون الاستيطان، وهو منصب رئيسي في وزارة الحرب بالنسبة للمستوطنين، الذي يتم شغله في السنوات الاخيرة من قبل رجالهم ويبدو واضحا أن وزارة الأمن الإسرائيلية أو وزارة (جيش الاحتلال) تجند من وراء ستار "كيرن كييمت ليسرائيل" (الصندوق القومي اليهودي) من أجل صفقات شراء عقارات ومساحات واسعة من الأراضي بملكية فلسطينية خاصة في الضفة الغربية لصالح مستوطنين ليزرعوها في الوقت الذي يمنع أصحاب الأراضي من الدخول إليها، وتشمل صفقات السطو على املاك الفلسطينيين، التي تتم بغطاء وتسهيلات من جيش الاحتلال اراضي في مناطق الاغوار وفي منطقة رام الله وعقارات في الخليل(٤).

البدايات التأسيسية للصندوق القومي

يضاف الى ذلك العديد من المخططات والنشاطات السرية التي قام ويقوم بها "الصندوق القومي اليهودي"، الامر الذي أعاد فتح ملف هذا الصندوق ودوره الخطير في الاستيلاء على الاراضي الفلسطينية وتهويدها، وتعود بنا التطورات الى البدايات التأسيسية للحركة الصهيونية وللصندوق القومي اليهودي، فمنذ ان تبنت الحركة الصهيونية مشروع اقامة "الوطن القومي اليهودي في فلسطين"، واصلت رسم خططها وسياساتها ووضعت آليات عمل لتنفيذ افكارها ومشاريعها لتحقيق السطو على فلسطين، فربطت منذ البدايات الاولى لمشروعها الاستعماري في فلسطين، ما بين ثلاثية الأرض والهجرة اليهودية والاستيطان الاستعماري كمرتكزات استراتيجية في بناء مشروعها، كما جاء في خطاب لفلاديمير جابوتنسكي الأب الروحي لمعسكر اليمين الإسرائيلي المتشدد، حيث أكد أن: "هدف الصهيونية – الدولة اليهودية الأسلوب الاستعمار الجماعي مساحة الدولة لا حدود" (٥)

ولذلك كرست تلك الحركة بمنظماتها ومؤسساتها المختلفة التي أنشأتها من أجل تحقيق الهدف أعلاه، كافة طاقاتها وإمكاناتها بهدف الاستيلاء على أوسع مساحات ممكنة من الأرض العربية، وغزوها غزواً جماعياً، عبر تهجير واستجلاب واستقطاب أكبر عدد من يهود العالم، وبناء المستعمرات الاستيطانية.

فكانت للأرض مكانتها المركزية في الفكر الصهيوني، وكان لتهجير واستجلاب اليهود وتوطينهم في أوسع مساحات ممكنة من الأرض المكانة ذاتها، كي تتحقق فكرة الاستعمار الجماعي، لخلق الدولة اليهودية النقية على أنقاض الشعب العربي الفلسطيني، وعلى امتداد مساحة خريطة الوطن الفلسطيني

وقد وثقت الحركة الصهيونية مكانة الأرض والهجرة والاستعمار الاستيطاني في كم لا حصر له من الأدبيات والوثائق السياسية التي تشكل بمجموعها وثيقة تجريم وإدانة للأدبيات والفكر الصهيوني العدواني كله.

مكانة الأرض في الفكر الصهيوني

جاء في محاضر المؤتمر الصهيوني الأول مثلاً :

« إن ملكية الأرض الخاصة بالمناطق التي تمنح لنا، يجب أن ننتزعها تدريجياً من أيدي أصحابها، أفقر السكان منهم، يجب أن نحاول نقلهم بهدوء إلى خارج الحدود وإيجاد العمل لهم في الأقطار التي ينقلون إليها، ولكن في بلادنا يجب أن نحرمهم من العمل.. أصحاب الأملاك ينضمون إلينا، ونقل ملكية الأرض وتهجير الفقراء، يجب تنفيذهما بليونة وحذر، ولندع الملاكين يعتقدوا أنهم يستغلوننا بتقاضي أثمان تفوق قيمة الأرض.. ولكن لا أراضي يعاد بيعها إلى أصحابها » (٦).

وجاء في دستور الوكالة اليهودية في المادة الثالثة منه ما يلي :

"تستملك الأراضي كملك لليهود وتسجل باسم صندوق رأس المال القومي اليهودي، وتبقى مسجلة باسمه إلى الأبد، كما تظل هذه الأملاك ملكاً للأمة اليهودية غير قابل للانتقال" ٧).

وفي خطابه أمام اللجنة التنفيذية الصهيونية عام ١٩٣٧ قال الأب الروحي أوشيسكين : "ليست الزراعة هي ما نصبو إليه، بل أننا نطمح بالدرجة الأولى إلى أن نضمن للأمة أوسع الحدود الممكنة لبلادنا.. ولما وضعنا البرامج للحصول على الأراضي كان هذا الهدف دائماً نصب أعيننا: الاستيلاء على مناطق بعيدة.. ففضلاً عن جودة الأرض كانت تحركنا الرغبة لتوسيع الحدود مهما بلغت المصاعب" (٨).

وجاء على لسان "د. رعنان فايتس" رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية سابقاً: "أن مخططي الاستيطان الصهيوني خلال الستين عاماً المنصرمة عملوا على أساس أن حدود المستقبل للدولة اليهودية يجب أن تعين من خلال أنظمة من المستوطنات السكانية، تبدأ كنقاط استيطانية، وتأخذ بالتوسع لأكبر مساحة ممكنة من الأرض" (٩).

وقبل ذلك كان قد ورد في مذكرات نبي الصهيونية الأبرز (هرتسل): "أن الحركة الصهيونية منذ نشأتها كحركة وضعت أمامها هدف الاستيلاء على الحد الأقصى من الأرض كحتمية لإقامة دولة يهودية كبيرة » (١٠).

تلك هي الاستراتيجية التي أجمع عليها قادة الحركة الصهيونية في كيفية الاستيلاء على الأرض العربية الفلسطينية، وعلى أساسها نشطت مختلف المنظمات والمؤسسات الصهيونية، وبشكل خاص "الصندوق القومي اليهودي" الذي تأسس عام ١٩٠٣، "والصندوق التأسيسي" الذي تأسس عام ١٩٢٠، وقد تمكنت هذه المؤسسات، عبر المراحل المختلفة، من الاستيلاء فعلاً على جزء من مساحات الأرض العربية في فلسطين، غير أن سياسة الحركة الصهيونية هذه في



استملاك وسلب الأراضي العربية أدخلتها في صراع طويل محتدم مع العرب الفلسطينيين خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين.

دور الصندوق القومي اليهودي في السطو على الأراضي في فلسطين

وكان اول من اقترح اقامة الصندوق الدائم (لإسرائيل) أو الصندوق القومي اليهودي عالم الرياضيات اليهودي هرمان شابيرا عام ١٨٨٤ وعرض الاقتراح على المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧) إلا أن الموافقة عليه لم تتم إلا في المؤتمر الصهيوني السادس (١٩٠٣). وقد نص قرار إنشائه على حصر استخدام أمواله في استملاك الأراضي أو أية حقوق فيها في المنطقة التي تضم فلسطين وسورية وأية أجزاء أخرى من تركيا الآسيوية وشبه جزيرة سيناء بهدف توطين اليهود فيها بحيث تعتبر هذه الأراضي ملكاً أبدياً لليهود لا يجوز بيعها أو التصرف بها عن غير طريق تأجيرها(١١). وكانت فيينا المقر الأول لهذا الصندوق، وأنشئت له فروع في مختلف أنحاء العالم، ثم اتخذ من مدينة كولن الألمانية مقراً له، وفي عام ١٩٠٧ تم تسجيل الصندوق كشركة بريطانية، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى نقل مقره إلى مدينة هاغ البولندية، وفي عام ١٩٢٢ نقل المكتب الرئيس للصندوق إلى القدس. وكانت حصيلة نشاطاته حتى نهاية عام ١٩٤٧ امتلاك أراض مساحتها ٩٣٣،٠٠٠ دونم من أصل ١،٧٣٤،٠٠٠ دونم كان يمتلكها اليهود في فلسطين آنذاك، أي ما يساوي ٦،٦٪ من مساحة فلسطين الكلية البالغة ٢٦،٣٠٥،٠٠٠ دونم، ثم أعاد الكنيست في مطلع ١٩٥٤ صياغة البند المتعلق بمنطقة عمل الصندوق فحصرتها في الأراضي الخاضعة لقوانين حكومة (إسرائيل)، ثم جرى تعديل مهام الصندوق فحولت من شراء الأراضي إلى استصلاحها وتشجيرها والمساعدة على استيعاب المهاجرين الجدد وتوفير فرص العمل والخدمات الصحية لهم، والإسهام في بناء قرى الناحال بالتنسيق مع الجيش، وتمويل التعليم الصهيوني في (إسرائيل) وخارجها. وفي آب ١٩٦١ وقعت اتفاقية لتنظيم علاقة الصندوق بالحكومة الإسرائيلية حددت فيها مهامه ومصادر تمويله، وهي تبرعات يهود العالم وريع العقارات المؤجرة(١٢).

ليتبين لنا في الخلاصة المكثفة المفيدة ان الحركة الصهيونية تعمل بمنتهى الفعالية منذ البدايات على السطو المسلح على الارض الفلسطينية، وان "الصندوق القومي" كان من اهم واخطر أدواتها في اجتياح الاراضي الفلسطينية وتشجيرها وتهويدها وحماية مستعمراتها بالاشجار، الامر الذي كشف النقاب عنه في اعقاب حرائق الصيف الماضي ٢٠٢١ التي اندلعت في غابات القدس وغيرها.

هوامش

١- ترجمة خاصة بالهدف - السبت ٦ مارس ٢٠٢١.
٢- جدعون ليفي في "هآرتس" ٢٠٢١/٢/١٨.
٣- صحيفة هآرتس العبرية، الجمعة ٢٠٢١/١٠/٦.
٤- عن تقرير عن موقع بوابة الهدف ٢٠٢١/١٠/٦.
٥- كما جاء في دراسة "الاستعمار الاستيطاني الصهيوني"، صحيفة الرأي الأردنية/عمان ١٩٨٩/٢/٢. من محاضر المؤتمر الصهيوني الأول/القدس، رؤوبن ماس، ١٩٤٦م، ص١٩٤٢، ص١٩٤٤.
٦- اميل توما ن جذور القضية الفلسطينية، ص ١٨٠-١٨١.
٧- عن تقرير لجنة بيل، الكتاب الأسود عن يوم الأرض، بيان اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية، حيفا، ١٩٧٦، ص١٤.
٨- صحيفة الجروزلم بوست الإسرائيلية، ١٩٧٧/٩/١٢.
٩- الفكر الصهيوني وإقامة دولة إسرائيل، دار الجليل للنشر/ عمان، ١٩٨٦.
١٠- -معلومات موثقة عن ويكيبيديا. هاآرتس. مؤرشف من الأصل في ٠٦ يناير ٢٠١٠. اطلع عليه بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٧.
١١- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا/ مصطلحات ومفاهيم صهيونية "الكيرن كاييمت"، نسخة محفوظة ١٩ أبريل ٢٠١٨، على موقع واي باك مشين.
١٢- المصدر السابق نفسه.



مؤسسة حقوقية تحذر من
مخطط الصندوق القومي اليهودي في القدس

حذرت مؤسسة "السلام الآن" الإسرائيلية، من مخاطر مخطط يعتزم الصندوق القومي اليهودي تنفيذه، يؤدي إلى توسيع كبير للمستوطنات في الضفة الغربية، وطرد مئات وربما آلاف الفلسطينيين من منازلهم شرق القدس.

وذكرت المؤسسة التي تعنى بحقوق الإنسان، في تقرير أصدرته، بتاريخ ٢٠٢١/٨/٩، أن ما يسمّى الصندوق القومي اليهودي يخطط لتخصيص نحو ٣١ مليون دولار أمريكي، لتسجيل الأراضي التي لم تسجل بأسماء أصحابها قبل عام ١٩٤٨، في مناطق مختلفة من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ وشرق القدس، والضفة الغربية.

وبحسب "السلام الآن"؛ فإن الصندوق القومي اليهودي يحتفظ بأكثر من ١٧ ألف ملف من المستندات، زاعمًا أنها توثق الصفقات والممتلكات التي يمكن تنفيذها.

وأوضحت المؤسسة أنه من المحتمل أن تتحول الخطوة في الأراضي المحتلة إلى توسيع كبير للمستوطنات وفي شرق القدس. وأشارت إلى خطر طرد مئات وربما آلاف الفلسطينيين من منازلهم، على غرار الإجراءات التي تجرى هذه الأيام في الشيخ جراح وسلوان.

وحذرت من أن إجراءات التسجيل في الأراضي المحتلة وشرق القدس ستؤدي إلى تهجير الفلسطينيين من منازلهم، كما هو الحال في حيي الشيخ جراح وسلوان، وستعمل على توسيع المستوطنات.

وبينت المؤسسة أن من تلك الملفات التي سيتم فحصها وتسجيلها، حوالي ٥٣٠ ملفا في الضفة الغربية، و٢٠٥٠ ملفا في شرق القدس.

والصندوق القومي اليهودي، هو منظمة صهيونية تأسست في عام ١٩٠١ كوسيلة لجمع الأموال من اليهود لشراء الأراضي في فلسطين التي كانت تحت الحكم العثماني، وإقامة المستعمرات اليهودية، ثم في فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وحتى العام ٢٠٠٧ كان الصندوق يملك حوالي ١٣٪ من مجمل الأراضي في فلسطين التاريخية.



في ذكرى استشهاد الدرة

الاحتلال قتل ٢١٩٤ طفلا منذ الانتفاضة الثانية

بعد مرور أكثر من عقدين على مشهد احتماء الطفل محمد الدرة (١٢ عاما) خلف والده من رصاص جنود الاحتلال الإسرائيلي بشارع صلاح الدين في مدينة غزة، إلا أنه لا يزال حاضرا في عقول وأذهان أبناء شعبنا وأحرار العالم.

فالعالم أجمع كان شاهدا على جريمة قتل جنود الاحتلال للطفل الدرة على الهواء المباشرة قبل ٢١ عاما، الا أن ذلك لم يمنع الاحتلال من مواصلة جرائمه بحق أبناء شعبنا وخاصة الأطفال منهم، فاستشهد منذ عام ٢٠٠٠ وحتى اليوم ٢١٩٤ طفلا، في تحد سافر للأعراف والقوانين الدولية كافة.

وكان جمال الدرة خرج في صباح يوم ٣٠ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٠ من منزله في مخيم البريج بقطاع غزة مع طفله محمد إلى مزاد للسيارات حتى يقتني واحدة، وفجأة وجد نفسه محاصرا ومستهدفا بنيران جنود الاحتلال الإسرائيلي في شارع صلاح الدين.

تمكن جمال من الاختباء خلف برميل اسمنتي، وأسند صغيره محمد خلفه، وكان يصرخ على جنود الاحتلال لوقف إطلاق النار، إلا أن صرخاته لم تجد صدى، طلقة.. طلقتين.. عشرة.. عشرين، رصاصات اخترقت كل ما حولهما ووصلت الى الجسم والأقدام والأيدي، حتى البطن والحوض، واخترقت بطن محمد الذي صرخ والده: مات الولد.. مات الولد.

استشهد محمد، وأصيب والده بجروح، في مشهد هز العالم ووثق بالفيديو لمدة ٦٣ ثانية بعدسة مصور قناة فرانس الثانية طلال أبو رحمة، الذي عمل مصورا حرا لقناة فرانس ٢ منذ عام ١٩٨٨، وقد حصل على عدد من الجوائز لتغطيته حادثة محمد الدرة، منها جائزة روري بيك في عام ٢٠٠١، ومنعه المسؤولون العسكريون الإسرائيليون من السفر إلى لندن لاستلام الجائزة بحجة أمنية.

وقال أبو رحمة في شهادة له إن المتظاهرين الفلسطينيين تجمعوا من مختلف الأنحاء في تمام السابعة من صباح يوم ٣٠ سبتمبر، وألقوا الحجارة وقنابل المولوتوف، فأطلق الجيش الإسرائيلي الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع، وتواجد هناك العديد من المصورين، ومن بينهم مصورو وكالة رويترز، ووكالة أنباء أسوشيتد برس، والتقط مصورو الوكالتين مشاهد للدرة وأبيه، ولكن التقطت عدسة أبو رحمة فقط اللحظة الحاسمة التي وقعت فيها الحادثة.

وذكر أبو رحمة في شهادة خطية تحت القسم في ٣ أكتوبر ٢٠٠٠، أنه قد صور سبعًا وعشرين دقيقة من الحادث الذي قال إنه استمر خمسًا وعشرين دقيقة، وتركزت حوالي أربع وستين ثانية من اللقطات على جمال الدرة وابنه محمد، وتم تحرير الشريط للبث لتصل مدته إلى تسع وخمسين ثانية تعرض مشهد الدرة، ثم أضاف شارل إندرلان رئيس القناة تعليقًا صوتيًا.



وحسب أبو رحمة فإن محمداً ظل ينزف لمدة ١٧ دقيقة على الأقل قبل أن تصل سيارة الإسعاف وتحمله، رغم عدم رفع أي فيلم لهذا المشهد.

ولد محمد في الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٨، ودرس حتى الصف الخامس الابتدائي، وعاش في كنف أسرة بسيطة لاجئة من مدينة الرملة، والده يعمل نجاراً، ووالدته ربة منزل، لاحقاً بعد استشهاده رزقت عائلته بطفل أطلقت عليه اسم محمد تيمناً بشقيقه.

وصف ضابط الإسعاف علي خليل مشهد الإعدام وقال: "كمية الرصاص التي أطلقها جيش الاحتلال كانت كبيرة جداً، ولم تفلح محاولات الوصول إلى محمد ووالده، رغم التحذيرات بخطورة المجازفة، بقينا أنا وزميلي الشهيد بسام البلبيسي داخل سيارة الإسعاف نحاول البحث عن طريق آخر، لكن فجأة وضع بسام يده على قلبه، وقال: "علي أنا تصاوبت.. اسعفني"، ثم أرخى رأسه إلى الخلف وهو ينزف، وارتقى شهيدا.

حاول الاحتلال وجهات يمينية متطرفة التنصل من الجريمة، إلا أن الصحفي أندرلان أورد في كتابه "موت طفل" اعتراف قائد العمليات في الجيش الإسرائيلي جيورا عيلاد، الذي صرح لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) في الثالث من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٠، بأن "الطلقات جاءت على ما يبدو من الجنود الإسرائيليين".

قصة محمد تصدرت الصحف والمواقع العالمية بعد توثيق الحادثة، ولم تكن الأخيرة، ففي نفس العام استشهد ٩٤ طفلاً حسب الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، والعام الذي تلاه استشهد ٩٨ طفلاً، وفي عام ٢٠٠٢ اسشهد ١٩٢ طفلا، و١٣٠ شهيدا في عام ٢٠٠٣، و١٦٢ شهيدا في عام ٢٠٠٤، ومنذ العام ٢٠٠٠ إلى وقت اعداد التقرير استشهد ٢١٩٤ طفلا.

وتواصل استهداف جيش الاحتلال للأطفال، ففي الثامن من شباط/ فبراير اطلق قناص النار على الطفل حمزة شتيوي شرق قطاع غزة، وفي الخامس عشر من شهر آب/اغسطس في العام ٢٠١٩ استشهد الطفل نسيم أبو رومي من بلدة العيزرية برصاص شرطة الاحتلال على أبواب المسجد الأقصى، وفي الثالث والعشرين من يوليو/ تموز العام ٢٠١٨ استشهد الطفل أركان مزهر ١٥ عاماً في مخيم الدهيشة جنوب بيت لحم، وفي قرية كفر قدوم شرق قلقيلية وفي الثاني عشر من شهر تموز/يوليو ٢٠١٩ أصيب الطفل عبد الرحمن ياسر شتيوي بالرصاص الحي في رأسه بينما كان يلهو في فناء منزله في القرية، وغيرهم من الشهداء الاطفال الذين قضوا برصاص الاحتلال او بقذائفه الصاروخية.

وفي السياق ذاته قال عايد قطيش مدير برنامج المساءلة في الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال: منذ العام ٢٠٠٠ وتحديدا مع انطلاق الانتفاضة الثانية حتى اليوم استشهد ٢١٩٤ طفل، غالبيتهم من قطاع غزة، وأنه ومنذ بداية العام الجاري استشهد ٧٤ طفلاً، ٦١ منهم في القطاع و١٣ في الضفة الغربية والقدس.

وأضاف: من خلال التوثيقات والتحقيقات الميدانية التي أجرتها الحركة ثبت أن اسرائيل لا تلتزم بالمعايير الدولية، وأنه لم تكن هناك ضرورة لاطلاق النار على الأطفال، والثابت أن غياب مساءلة جنود الاحتلال واستغلالهم لسياسة الإفلات من العقاب، السبب في استخدامهم للقوة المميتة ضد الأطفال الفلسطينيين، لافتا إلى ان الاحتلال لم يحاسب جنوده على جرائمهم، وفي حال كانت هناك محاسبة فهي لا ترتقي لحجم الجريمة.

ولفت إلى أن عمليات القتل للأطفال باطلاق النار كانت باستهداف مباشر، أما عمليات القصف في قطاع غزة فإن إسرائيل لجأت من خلالها لضرب المدن، ولم يوجد احترام للعملية التناسبية رغم الادراك المسبق لنتائج عملية القصف في خرق لمبادئ القانون الدولي الإنساني في التمييز والنسبية ولم تحيد المدنيين من عملياتها العسكرية.

وتابع: نسعى خلال عملنا إلى تسليط الضوء على الانتهاكات الاسرائيلية، ونقدم تقارير منتظمة للهيئات والمنظمات الأممية، كما نرفدهم بالمعلومات حول إساءة معاملة الأطفال وتعذيبهم، بالاضافة إلى تقديم شهادات وإفادات.

وعن عمل الحركة قال قطيش: نتواصل مع برلمانيين وسياسيين من مختلف دول العالم لوضعهم في صورة الانتهاكات، ودشنا حملة "ليس هكذا يعامل الأطفال" التي نسلط من خلالها الضوء على الانتهاكات بحق الاطفال.

وتابع: أفضت جهود المناصرة الدولية التي تقوم بها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال إلى تقديم مشروع قانون في الكونغرس الأميركي يربط المساعدات الأميركية لإسرائيل بملف احترام حقوق الإنسان في فلسطين، والذي قدمته عضو الكونغرس الديمقراطية عن ولاية مينيسوتا بيتي ماكولم، ونعمل على اشراك المواطنين من مختلف الدول ورفدهم بالمعلومات عبر "السوشال ميديا" لتكوين رأي عام حول القضية والذي من شأنه أن يشكل ضغطاً على حكوماتهم لاتخاذ قرارات تساهم في وقف الانتهاكات بحق أطفال فلسطين.

واستشهد الدرة بعد يومين من اندلاع الانتفاضة الثانية في ٢٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠ بعد اقتحام أرئيل شارون باحة المسجد الأقصى برفقة حراسه.

واستمرت الانتفاضة حتى بداية عام ٢٠٠٥، وسقط خلالها نحو ٤٤٠٠ شهيد ونحو ٥٠ ألف مصاب.



جريمة الاعتقال الإداري.. اعتقال بدون تهمة او محاكمة

عبد الناصر عوني فروانة - عضو المجلس الوطني الفلسطيني

يُعرَّف الاعتقال الإداري بأنه: عملية قيام السلطة التنفيذية باعتقال شخص ما، وحرمانه من حريته، دون توجيه أي تهمة محددة ضده، بصورة رسمية، ودون تقديمه إلى المحاكمة وذلك عن طريق استخدام إجراءات إدارية.

ويُعتبر الاعتقال الإداري موضوعاً بحثياً قائماً بحد ذاته، سواء لجهة الجدل القانوني حوله، أو لجهة ارتباطه بشكل أو بآخر بنهج الاعتقال السياسي، وبحكم كونه إجراء يتراوح اللجوء إليه ما بين الضرورة الشرعية (قانوناً) أحياناً، والتعسف أو العقاب أحياناً أخرى.

وتوضح اتفاقية جنيف الرابعة، بما لا يدع مجالاً للشك، أن الاعتقال الإداري يعد تدبيرا شديد القسوة، للسيطرة على الأمور، والوسيلة الأكثر تطرفاً، التي يسمح القانون الدولي للقوة المحتلة بإتباعها، تجاه سكان المناطق المحتلة. (اتفاقية جنيف الرابعة، المادة ٤٢-٧٨).

فالإجازة الاستثنائية للاعتقال الإداري، تسمح للسلطات القائمة باحتجاز الأشخاص المحميين، وحرمانهم من حريتهم، رغم عدم توجيه دعاوي ضدهم، على اعتبار أنهم يعدون تهديداً حقيقياً لأمنها، في الوقت الحاضر، أو في المستقبل. وعلى عكس الإجراء الجنائيّ، فإنّ الاعتقال الإداري لا يهدف إلى معاقبة شخص على مخالفة قد اقترفها، بل يهدف إلى منع وقوع المخالفة مستقبلاً.

وعلى هذا، يعتبر الاعتقال الإداري إجراءً شاذاً واستثنائياً، لأن المبدأ العام للقانون يقول بأن حرية الأشخاص هي القاعدة. وذلك على افتراض أن نظام العدالة الجنائية، قادر على معالجة مسألة الأشخاص المشتبه في أنهم يمثلون خطراً على أمن الدولة.

وفي الوقت الذي أجاز فيه القانون الدولي اللجوء إلى الإجراء الأشد قسوة -الاحتجاز أو الاعتقال الإداري - كإجراء شاذ واستثنائي، فإنه وضع قيوداً وشروطاً صارمة على تنفيذه، وحدد مجموعة من المبادئ والإجراءات القضائية، والضمانات الإجرائية التي تتعلق بوسائل الاعتقال الإداري وظروف الاحتجاز وحقوق المعتقل الإداري، على أن تكون فترة الاحتجاز لأقصر فترة ممكنة. كما حظر الاحتجاز الجماعي، أو تطبيقه بشكل جماعي، لأن ذلك يصل إلى مستوى العقاب الجماعي والذي يعتبر جريمة.

ان سلطات الاحتلال الإسرائيلي أساءت استخدام إجراء الاعتقال الإداري، فاستغلت الإجازة القانونية المحدودة و المسموح بها في الظروف الاستثنائية، وتوسعت في تطبيقها، دون التزامها بالمبادئ والإجراءات القضائية المنصوص عليها، ولا بالضمانات الإجرائية التي حددها القانون الدولي، تلك الضمانات التي أكدت على أولوية المبادئ والحقوق الإنسانية في كل الأحوال.

وإذا كان قانون الانتداب قد نظم الاعتقال الإداري، وحدد في نطاق ضيق حالاته، فإن دولة الاحتلال الإسرائيلي توسعت في استغلاله بشكل لافت، حين لجأت إلى إصدار عدة أوامر عسكرية، تشرعه أكثر من كونها تنظمه، وتساعد على توسيع تطبيقه بما يخدم ظروف الاحتلال ويكرسه، حتى وصل عدد الأوامر بهذا الخصوص إلى (١٢) أمراً عسكرياً.

لقد توسعت دولة الاحتلال في استغلال أمر الاعتقال الإداري، الموروث من عهد الانتداب البريطاني، حتى أصبح على يديها، إجراءً عقابياً جماعياً، ضد الفلسطينيين. بل إنها ذهبت إلى حد استعماله بديلا مريحا عن الإجراءات الجنائية العادية لتبرير استمرار احتجاز المواطنين دون تهمة أو محاكمة استناداً لما يُسمى بـ «الملف السري» الذي يشكل أساس الاعتقال، حيث السرية المفروضة على الأدلة والمواد، والتي لا يسمح للمتهم أو لمحاميه بالاطلاع على محتواها- مما يجعل من المستحيل رد التهم المنسوبة أو مناقشتها-.



لذا فان الواقع يقول: أن الممارسة العملية لإجراءات الاعتقال الإداري، لدى دولة الاحتلال، قد جعل منه حجزا غير قانوني ولا إنساني، ومخالف لروح ونصوص الاتفاقيات الدولية، بل وروح قانون الانتداب نفسه.

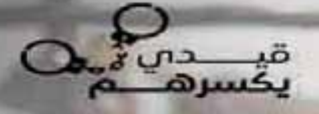
ومن الناحية الفعلية، ومنذ العام ١٩٦٧، جعلت دولة الاحتلال من الاعتقال الإداري قاعدة، لا استثناء، وسياسة ثابتة في تعاملها مع الفلسطينيين، ووسيلة للانتقام والضغط والعقاب الجماعي بما يخالف قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

لقد اتسم السلوك الإسرائيلي بالتصعيد في استخدام هذا الإجراء من الاعتقال بحق الفلسطينيين حتى بلغ عدد قرارات الاعتقال الإداري منذ العام ١٩٦٧، إلى أكثر من (٥٤) ألف قرار، سواء منها ما كان قرارا جديدا أو ما تم تجديده، وأن من بين تلك القرارات نحو (١١١٤) قرارا خلال العام الماضي ٢٠٢٠، من بينها كان (٤٦٧) أمر جديد، وتشكل ما نسبته (٤١,٩٪) ، فيما بلغت أوامر تجديد الاعتقال الإداري نحو (٦٤٧) وتشكل ما نسبته (٥٨,١٪) من مجموع الأوامر الصادرة خلال العام المنصرم. فيما سجل منذ مطلع العام الجاري نحو (١٠٠٠) قرار. وما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تحتجز في سجونها قرابة (٥٠٠) معتقل إداري، بينهم نواب منتخبين وأكاديميين وكتّاب واعلاميين ومحامين ومثقفين وقيادات مجتمعية.

إن كثير من الفلسطينيين، اعتقلوا إدارياً لأكثر من مرة، وأن العديد منهم جدد لهم الاعتقال الإداري مرات عديدة دون رادع، وقد أمضى بعض المعتقلين سنوات طوال في سجون الاحتلال تصل الى خمس سنوات واكثر، رهن ما يُسمى بـ «الاعتقال الإداري»، حتى أصبح الكثيرون من المعتقلين الإداريين سجناء إلى أمد غير معلوم، جراء تجديد أوامر الاعتقال.

لقد مررت بالتجربة، واعتقلت مرتين إدارياً، وأمضيت سنة كاملة في السجن، بلا تهمة أو محاكمة، ومررت على ما تُسمى محاكم الاستئناف الصورية، دون معرفة أسباب الاعتقال، وعايشت المعتقلين الإداريين وكنت شاهداً على أساليب الاعتقال وظروف الاحتجاز وقسوة الظروف المناخية، صيفا وشتاء، وسوء المعاملة وتدني الخدمات المقدمة وتردي الطعام كما ونوعا، وانعدام الزيارات العائلية أو الاتصالات الهاتفية، فيما كان يُسمح لنا أحيانا بالمراسلة عبر الصليب الأحمر. كان هذا في معتقل النقب الصحراوي خلال انتفاضة الحجارة. ولم يتغير الوضع كثيراً. فلقد تابعت هذا الملف منذ عقود، من خلال عملي ونشاطي واهتماماتي، وقرأت تقارير عديدة واطلعت على شهادات مؤلمة، ويمكنني في هذا المقام التأكيد على أن «الاعتقال الإداري» بات سياسة ومنهج ووسيلة للانتقام والعقاب الجماعي وقد طال كل الفئات العمرية والاجتماعية: ذكوراً وإناثاً، رجالاً وشيوخاً وأطفالاً، مرضى وأصحاء. كما ولم يقتصر استخدام «الاعتقال الإداري» على المعتقلين الجدد، بل استخدم كذلك ضد كل من لم تُثبت إدانتهم في غرف التحقيق- رغم صنوف التعذيب القاسية- عقابا لهم على صمودهم. فلطالما تمت إحالة شخص ما إلى الاعتقال الإداري، من داخل زنازين التعذيب. ولطالما عوقب بالاعتقال الإداري معتقلون فور انتهاء مدة محكومياتهم، أو بعد خروجهم من السجن مباشرة أو بعد وقت قصير للغاية. وفي أحيان أخرى استخدمت سيف التهديد بإحالة المعتقل للاعتقال الإداري بهدف الضغط والابتزاز أو لغرض المساومة.

لقد دفع هذا الواقع المرير المعتقلون الإداريون إلى اللجوء لخطوات احتجاجية عديدة للتعبير عن رفضهم لهذا الشكل من الاعتقال التعسفي، ورفضهم البقاء في السجون لفترات طويلة، ومن بين تلك الخطوات كان «الاضراب عن الطعام» والذي لجأ إليه المعتقلون، بشكل جماعي وفردي، كشكل من أشكال النضال في مواجهة سياسة الاعتقال الإداري، وحتى كتابة هذه السطور، ما زال هناك من بين المعتقلين الاداريين من يخوض اضرابا عن الطعام منذ ما يزيد عن ثلاثة شهور، رفضا لاعتقالهم الإداري، بلا تهمة أو محاكمة. الأمر الذي يستدعي دعمهم وإسنادهم من جانب، ومن جانب آخر يتطلب حراكا مستمراً ودعماً متواصلاً على المستوى الرسمي والفصائلي، القانوني والحقوقي، والإعلامي والشعبي، لإنهاء سياسة «الاعتقال الإداري».



الاعتقال الإداري:
عندما تتحكم المحكمة العسكرية الإسرائيلية بمصير المعتقلين

الاعتقال الإداري:
- تفرضه سلطات الاحتلال على بعض الأسرى الفلسطينين
- تعتقلهم ظلمًا دون توجيه تهم معينة ودون محاكمة

عدد الأسرى الفلسطينين المعتقلين إداريًا

540

سياسة الاعتقال الإداري:
- يستند إلى أدلّة وبيّنات سرّية لا يطّلع عليها المعتقل
- لا يوجد وقت محدّد لفترة الاعتقال
- سلب الأسرى إمكانية الدفاع عن أنفسهم

إحصاءات عن أحكام الاعتقال الإداري
- من بين الـ3,909 حالة اعتقـال، ألغت المحكمـة العسكرية فقط عن 48 أمرًا (1.2%)
- 2,953 حالة (75.5%) صادقت عليها بصيغتها الحرفيّة
- 390 حالة (9.9%) قصرت مدّة اعتقالهم مع إمكانية تمديده ثانية
- 501 حالة (12.8%) صادقت على أمر اعتقالهم مع إمكانية التمديد

معركـة الأمعـاء الخاويـة للأسـرى السـتـة المضربـين عـن الطعام

حتى تاريخ ٢٨ تشرين الثاني/٢٠٢١، يواصل معتقلان اثنان من أصل ستة، إضرابهم المفتوح عن الطعام احتجاجاً على اعتقالهم الإداري "بلا تهمة".

حيث يواصل الأسير هشام أبو هواش (٤١ عامًا)، من دورا في محافظة الخليل،إضرابه عن الطعام لليوم (١٠٤) ، والقابع في سجن عيادة الرملة.

كما ويواصل المعتقل لؤي الأشقر (٤٥ عاماً)، من بلدة صيدا في طولكرم، إضرابه لليوم (٤٩)، ويقبع في سجن "مجدو"، وأصدرت سلطات الاحتلال أمر اعتقال إداري بحقه لمدة ستّة شهور، وكان قد أمضى نحو ثماني سنوات بين اعتقالات إدارية ومحكوميات، كما وتعرّض لتحقيق عسكري قاس خلال إحدى اعتقالاته عام ٢٠٠٥، ما أدّى إلى إصابته بشلل في ساقهُ اليسرى.

وانتصر المعتقل علاء سميح الأعرج، في معركة الامعاء الخاوية التي خاضها لمدة ١٠٣ أيام متواصلة بعد انتزاعه قراراً بإلغاء اعتقاله الإداري.

وانتصر الأسير كايد النمورة "الفسفوس"، على السجان وينهي اضرابه عن الطعام منذ ١٣١ يوما احتجاجا على سياسة اعتقاله الاداري، وسيفرج عنه في ٢٠٢١/١٢/١٤ .

وقد انتزع المعتقل مقداد القواسمة حريته بعد اضرابه عن الطعام لمدة (١١٣) يوم على أن يتم الافراج عنه في شباط ٢٠٢٢.

وانتصر المعتقل عيّاد الهريمي، وعلّق إضرابه المفتوح عن الطعام بعد ٦١ يوما ، بعد اتفاق مع سلطات الاحتلال الاسرائيلي يقضي بتحديد سقف اعتقاله الإداري حتى تاريخ ٢٠٢٢/٣/٤م.

وحملت الهيئة حكومة الإحتلال وإدارة السجون المسؤولية الكاملة عن حياة الاسرى المضربين عن الطعام والآخذ بالتدهور الصحي الخطير.

ويقبع ٤٧٠٠ اسيرا في سجون الاحتلال منهم : ٦٠٠ أسيراً مريضاً، ٢٠٠ منهم بحاجة الى تدخلات طبية وعلاجية في مستشفيات مدنية متخصصة، و٥٤٤ محكومين بالسجن مدى الحياة، و٥٠٠ معتقلاً بفعل قرارات الإعتقال الإداري، يخوض ٦ منهم إضراباً مفتوحاً عن الطعام بعضهم اقترب من ١٢٠ يوماً بشكل متواصل، على رأسهم كايد الفسفوس ومقداد القواسمي، علماً أن هذا الإعتقال إعتقال تعسفي لا يستند الى أي تهم أو محاكمات، و٢٠٠ طفلاً قاصراً أعمارهم أقل من ١٨ عاماً، و٣٤ أسيرةً، و ١٠٣ أسرى مضى على إعتقالهم أكثر من ٢٠ عاماً، ٢٥ منهم معتقلين منذ ما قبل توقيع اتفاقية أوسلو، والعشرات من قيادات الشعب الفلسطيني والكتاب والأدباء والعاملين في المؤسسات الثقافية والحقوقية والإنسانية والإجتماعية.



الاضــراب عن الطعــام.. معركة يخوضها الاســرى ضد السجان

بقلم/عبد الناصر عوني فروانة/ عضو المجلس الوطني الفلسطيني

قيل منذ القدم إن الجوع كافر، لكن هناك من الفلسطينيين مَن جعلوا من الجوع ثائراً خلف قضبان سجون الاحتلال الإسرائيلي، فثاروا كثيرا، ولجأوا إلى الإضرابات المفتوحة عن الطعام مئات المرات، على اعتبار ان الاضراب عن الطعام يشكل معركة ضد السجان وتجسيداً لثقافة المقاومة السلمية وامتداداً طبيعيا لحالة الاشتباك مع الاحتلال.

ولم يكن الإضراب عن الطعام يوماً هو الخيار الأول أمام الأسرى، وليس هو الأسهل والأقل ألماً ووجعاً، فهم لا يهوون تجويع أنفسهم ولا يرغبون في إيذاء أجسادهم، كما لا يتمنون أن يسقط منهم شهداء في السجون، إلا أنهم يلجؤون لهذا الخيار مضطرين ورغما عنهم، فواصلوا إضراباتهم كخيار لا بديل عنه، كلما شعروا بفشل الوسائل الأخرى الأقل ألما وضرراً، لذا لم يكن الإضراب عن الطعام غايةً أو هدفا، بل هو الخيار الأخير غير المفضل، الذي يلجأ إليه الأسرى، ذودا عن كرامتهم المهانة، وحرصاً على انتزاع حقوقهم المسلوبة، ودفاعاً عن مكانتهم النضالية والقانونية ومشروعية مقاومتهم للمحتل ورفضا للاعتقال الاداري التعسفي في ظل صمت المجتمع الدولي وعجز المؤسسات الحقوقية والإنسانية عن الانتصار لقضية الأسرى وإلزام دولة الاحتلال باحترام الاتفاقيات والمواثيق الدولية في تعاملها مع الأسرى والمعتقلين القابعين في سجونها ومعتقلاتها ووضع حد لجريمة «الاعتقال الاداري».

إننا نقف احتراماً وتقديرا، ونسجل اعتزازنا بالمضربين عن الطعام لما يتسلحون به من عزيمة وارادة قوية واصرار على مواصلة اضرابهم رغم تفاقم معاناتهم وتدهور اوضاعهم الصحية وتصاعد الاجراءات التعسفية التي تمارس بحقهم بهدف كسر ارادتهم ودفعهم للتراجع عن اضرابهم.

ان الحالة الصحية المتدهورة والخطيرة التي وصل اليها هؤلاء المعتقلون وخاصة الاسيرين كايد الفسفوس ومقداد القواسمة المضربان عن الطعام منذ قرابة ٤ شهور ، يدفعنا الى التحرك بشكل واسع لنصرتهم ومساندتهم، ونخشى ان يسقط من بينهم شهداء، الامر الذي يتطلب تحركا على كافة الصعد لدفع سلطات الاحتلال الاسرائيلي للإفراج عنهم ووضع حد لسياسة الاعتقال الاداري التي اتسعت وتصاعدت خلال السنوات الاخيرة وطالت الآلاف من الفلسطينيين حتى اضحت وسيلة للعقاب الجماعي بما يشكل جريمة وفقا للقانون الدولي.

ان اضراب المعتقلين: كايد الفسفوس، مقداد القواسمة، علاء الاعرج، هشام ابو هواش، عباد الهريمي، لؤي الاشقر، ليس اضراباً عاديا، أو مجرد أيام صعبة يقضيها هؤلاء المعتقلون في ظروف قاسية، وإنما تشكل ملاحم نضالية وبطولية تعكس ما يتمتع به الفلسطيني من اصرار على مواصلة النضال والتضحية من اجل الخلاص من الاحتلال والعيش بحرية دون سجون وسجان.

ان الواجب الوطني والاخلاقي والانساني يستوجب من الجميع التحرك الجاد والفاعل لنصرتهم قبل فوات الاوان، ويتطلب العمل والضغط من اجل الافراج عن الفسفوس والقواسمة ورفاقهم الآخرين المضربين عن الطعام، وانقاذ حياتهم في ظل تدهور اوضاعهم الصحية ورفض سلطات الاحتلال التجاوب مع مطالبهم العادلة.

لقد حاولت سلطات الاحتلال الالتفاف على اضرابهم وكسر ارادتهم عبر ما يُسمى «تجميد» قرار الاعتقال الإداري لبعضهم، والذي لا يعني الالغاء. لذا قرر هؤلاء المضي قدما في معركتهم حتى انهاء اعتقالهم الاداري التعسفي وانتزاع حريتهم المشروعة.

ان معركة الفسفوس والقواسمة والمضربين الآخرين تعتبر معركتنا جميعا، ومن الواجب دعمهم واسنادهم بكل الوسائل المكنة في مواجهة السجان وسياسة الاعتقال الإداري، وان توسيع الحراك النضالي ودائرة الفعل والتضامن المحلي والاقليمي والدولي معهم، بات ضرورة حيوية وعاجلة لإنقاذ حياتهم ودفع المجتمع الدولي لنصرتهم وتحمل مسؤولياتهم في انهاء الاعتقال الاداري.



الاعتقال الاداري.. جريمة..
والاضراب عن الطعام.. مقاومة مشروعة



كايد الفسفوس
١٣١ يوم



مقداد القواسمة
١١٣ يوم



علاء الأعرج
١٠٣ يوم



هشام أبو هواش
١٠٤ يوم



عياد الهريمي
٦١ يوم



لؤي الأشقر
٤٩ يوم





حتى تاريخ ٢٠٢١/١١/٢٨